الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان:

النخبة السياسية المحلية و مسألة التنمية

دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس

من إعداد الطالب : تحت إشراف الأستاذ

رحالي محمد الدكتور: يعلاوي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ: بوسماحة نصر الدين	جامعة وهران	أستاذ محاضر. أ	رئيسا
الأستاذ: يعلاوي أحمد	جامعة وهران	أستاذ محاضر. أ	مشرفا و مقررا
الأستاذ: مولاي حاج مراد	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	عضوا
الأستاذ: طاشمة بومدين	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر. أ	عضوا

السنة الجامعية: 2012–2013

مقدمة

مقدمة:

أثبتت الطرق التقليدية في الحكم من الإقطاع إلى الدول الشمولية والأنظمة الاستبدادية عجزها وضعفها في إدارة الدول والمجتمعات، ويرجع السبب في ذلك إلى التطور العلمي والثقافي وكذلك نمو الوعي السياسي الذي جاء نتيجة الحركات السياسية والثورات والحروب المختلفة وما خلفته من آثار جسيمة مست كل مجالات الحياة بما فيها شكل الدول والدساتير التي تحكمها في العصور الحديثة.

إذا كانت مقولة أن الأنظمة على اختلافها سياسية، اقتصادية واجتماعية تتشابه في القانون الذي يحكمها[1] ذلك الذي يحكم كل كائن حي، بمعنى أن هذه الأنظمة تحمل في طياتها أسباب فنائها إلا أن الدول والأنظمة السياسية تملك إمكانية التصرف والتأثير على مكوناتها الداخلية وتوجيهها حيث تشاء، ما يضمن بقاءها، بشرط أن تحسن تحليل الظروف التي تمر بها، وأن تتعرف على نقاط الضعف في أجهزتها وتصلحها، بمعنى أبسط أنها تقوم بتشخيص الحلقة الضعيفة وتقوم بإصلاحها بالأساليب المتوفرة لديها سواء كانت مادية أو معنوية.

تظهر التجارب الحديثة أن الدول الأوروبية وشمال أمريكا في العصر الحديث مثلا كانت السبّاقة في دراسة نظمها وأطوارها عبر التاريخ، وأنها تفطنت إلى أن هناك عامل حيوي وضروري لبقاء ونجاح أي نظام، هذا العامل الذي أثبت وجوده بوسائل شتى وهو العامل البشري.

العامل البشري هو نقطة دوران كل الأنظمة التي تسير فيها الدولة، لقد أثبتت التجربة أن الدول المتقدمة على اختلاف أشكالها السياسية تعود إلى قاعدتها الشعبية لضمان برامجها وتحقيق غاياتها

---

1 إسماعيل علي سعد، *المدخل إلى علم الاجتماع السياسي*، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص: 153.

ويؤكد كثير من علماء الاجتماع والسياسة في دراساتهم للأحزاب السياسية ومنهم موريس دي فرجي على أن الأحزاب ذات القاعدة الشعبية الكبيرة يكون شكلها الهرمي أقوى وتكون أكثر استقرارا لأنها تستجيب على انشغالات المجتمع، وتجمع عددا أكبر من الأصوات تؤهلها لشغل المناصب الهامة في الدولة، الأمر الذي يسمح لها بتمرير القوانين والصيغ السياسية المناسبة بما يخدم برامجها ويتلاقى وتطلعات مواطنيها.

من المهم أن نلاحظ في القرن الواحد والعشرين تقارب وتشابه الأنظمة على اختلاف أشكالها وأنواعها، ما يشد الانتباه فيها هو أن الأنظمة الغربية ركزت على تطوير العنصر البشري وجعلت منه القاعدة الأساسية لكل عمل، فمن خلال الثقافة السياسية لدى أفراد المجتمع، وفهمهم للأهداف العامة لمجتمعهم، وتوافقهم على مبادئ أساسية مثل احترام الرأي الآخر، انتهاج منطق الحوار، وتجاوز الصعوبات والفوارق (الشخصية، العرقية والفكرية) لما يخدم المصلحة العامة للمجتمع ككل، بمعنى بسيط الاقتناع ببساطة الفرد أمام قوة الجماعة ومصلحتها.

من الملفت للنظر أيضا هو رؤية تسابق المؤسسات الاقتصادية الغربية المتطورة في تطبيق مثل هذا النمط وتعمل على تكوين وتدريب مستخدميها على الآثار الهامة للعامل البشري[1] داخل المؤسسة كما أصبح النجاح الاقتصادي يعتمد على مقياس السلامة (QHSE) كمقياس أساسي وهام حتى في تصنيف المؤسسات وتأهيلها للفوز بالمناقصات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية، والذي بدوره يرتكز على العنصر البشري ومدى وعيه وتكوينه.

لا ريب أن الكثير من الأنظمة السياسية في الدول حديثة الاستقلال وخاصة تلك التي اتبعت النظام الاشتراكي منها ماعدا حالات خاصة مثل الصين وكوبا مثلا، كثيرا ما رفعت شعارات العدالة

1 QHSE: Qualité, Hygiène, Sécurité et Environnement.

والرقي الاجتماعيين وأن أجهزة الدولة تدار من الشعب وإلى الشعب ويبقى هنا السؤال الذي يتبادر إلينا وبإلحاح هو هل هذه الشعارات كانت حقيقة أم كانت مجرد صيغة سياسية؟ وهل أغنى ذلك هذه الدول من السقوط في هوة الركود وما صاحبه من فقر نتيجة عوامل متعددة ومتشابكة أدّت إلى انحلال حلقات النظام السياسي من الداخل.

هذه العوامل تولدت عنها ثقافة سلبية وأفكار مبينة على المحاباة ومحاولة استغلال المناصب لأغراض شخصية، فتهاوى النظام الاقتصادي بسببها والذي ما فتئ أن تبعه النظام الاجتماعي من فقدان للقيم الاجتماعية نتيجة البطالة والأزمات المتتالية [1] مما أدى إلى سقوط النظام السياسي ككل في كثير من الدول.

على الرغم من أننا لا نريد الدخول في إشكالية ما إذا كانت التعددية الحزبية أو الديمقراطية بكل ما تحويه الكلمة من ممارسات و مؤسسات، نابعة من داخل المجتمع تماما كما حصل في الدول الأوربية، أم مستوردة على شكل مادة سياسية، ذلك أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة مستفيضة وأعمق لسنا بصددها الآن، ما يهمنا هنا هو التساؤل عن مدى وعينا السياسي للمرحلة وللتحول أي هل أن ثقافتنا السياسية وصلت إلى مستوى يسمح لنا بفهم هذا التحول وكذلك ممارسة العمل الديمقراطي الذي من المفروض أن يقبل الرأي الآخر ويعترف بالتعددية السياسية، وهو في حد ذاته أمر يستوجب أن نضع جانبا الرواسب السياسية والاجتماعية القديمة والسلوكيات الموروثة، أم أننا اخترناه كضرورة للتغيير وبديل لم نجد غيره فاتبعناه ؟

1 عزي محمد فريد، *الأجيال والقيم، مقاربة للتغيير الاجتماعي و السياسي للقيم في الجزائر*، أطروحة دكتوراه دولة جامعة وهران، 2007.

نتحدث عن التعددية السياسية والديمقراطية انطلاقا من الفرضية التي ترى أنه ثمة علاقة أساسية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية أي الديمقراطية وأن هده الأخيرة من المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، بينما يرى البعض الآخر أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية تمثل مسارا ذا اتجاهين: توفر الديمقراطية آليات ومؤسسات من شأنها أن تمكّن من تحقيق تنمية حقيقية وذات وجه إنساني، وتقدم المسيرة التنموية من شأنه خلق الديمقراطية في المجتمع.

إنّ القضية المركزية في التنمية هي المشاركة الشعبية، كما أن توسيع هذه المشاركة في عملية صنع القرارات يتطلب تشجيع وسائل الحوار وتبادل الأفكار والتعبير عنها بكل حرية ومن ثم إقامة قنوات مفتوحة للتواصل بين المواطنين والدولة.[2]

لقد حاول الدارسون والباحثون كل حسب اختصاصه دراسة مؤسسات الدولة الحديثة وهياكلها ثم أشكالها وأنظمتها السياسية، كما حاولت هذه الدراسات فهم المنظومة التي تسير بها التحولات الداخلية والخارجية في أوجهها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، والبحث في انعكاسات هذه التحولات على النظام السياسي الذي ستنتجه الدولة وكيفية تطبيقه في أرض الواقع، ماهية النهج الذي سيسلكه هذا النظام في تسيير المصالح والمرافق العمومية وما مدى تجاوب المواطنين له.

في هذا السياق كان لزاما على الدول التي كان يطلق عليها اسم العالم الثالث أو حديثة الاستقلال أن تضع لنفسها نموذجا تسير من خلاله لتحقيق هذا الاستقلال، والذي ترجم في الاختيار الإيديولوجي وإقامة سلطة مركزية، وذلك حتى تضمن بهما وحدتها الترابية وتصنع التوجه السياسي الذي سينتج عنه النظام السياسي للدولة.

---

[1] سلطان أبو علي، *الديمقراطية والتنمية في مصر*، دار العين، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 18.

[2] عبدالله تركماني، *جدل التنمية والديمقراطية*، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=173151 بتاريخ 10/10/2012 .

هذا النظام السياسي يجب أن يرتكز على دعائم سياسية تسير بها كل مؤسسات وهياكل الدولة بما يتوافق والنهج السياسي الذي خطه هذا النظام ويتعلق الأمر بالدستور الذي ستستمد منه القوانين التي ستدعم اختيارات النظام السياسية لأجل تثبيت الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

لهذه الأسباب اتجهت الجزائر نحو النظام الاشتراكي بعد الاستقلال كخيار لإحداث التنمية الشاملة للمجتمع ككل، وكإعلان كذلك عن قطيعتها مع كل أوجه النظام الاستعماري الذي حرم أغلبية الشعب الجزائري أسباب العيش الكريم.

كانت مسألة التنمية إذن الشغل الشاغل للسلطة السياسية الفتية المتمثلة في المنتصرين في حرب التحرير وهذا حتى يعيد هؤلاء للشعب كرامته وحقه في الحياة الكريمة، في ظل دولة أساسها القانون وشعارها المساواة بين الجزائريين وفي سعيها هذا، ارتكزت السلطة السياسية الناشئة على نظام مركزية القرار ومنه التخطيط لضبط النفقات وترشيد المشاريع معتمدة على إيرادات ريعية حاولت من خلالها بناء قاعدة صناعية، وذلك عن طريق تشييد مجمعات صناعية تشغل الآلاف من العمال، وكان الفكر السائد آنذاك هو أن الأداة الاقتصادية كفيلة بخلق الثروات وترقية المجتمع من خلال ترقية العامل والفلاح.

لقد ساعد في بروز هذه الفكرة، بالإضافة إلى التوجه السياسي الاشتراكي في الداخل مرحلة التوازن العالمية بين القطبين الاقتصاديين والسياسيين (الاشتراكي و الرأسمالي)، لكن هذا الخيار ومع مرور الوقت بدأ تظهر ملامح الركود الفكري عليه، ذلك أن المجتمع كان في وضعية المتلقي لتعليمات ومخططات تأتيه من سلطة مركزية مكلفة بإحداث التقدم والتنمية، وبدت وبجلاء مقولة أنه يمكن الحكم

1 Gaetano Mosca et Gaston Bouthoul, ***Histoire des doctrines politiques***, Petite bibliothèque Payot, Paris, 1969, p: 29.

عن بعد لكنه لا يمكن التسيير إلا محليا وظهر أن هذه المركبات الصناعية الكبرى والتي كان يرجى منها خلق الثروة وجلب التنمية، إنما زادت في العجز المالي الذي كانت تعيشه الخزينة العمومية.

إن ما زاد في حدة هذه الوضعية هو النمو الديمغرافي المتزايد حيث زادت حدة البطالة وتناقص الإنتاج وبدأت أعراض التصدع تظهر على الاقتصاد، وتجلى ذلك كله مباشرة على المجتمع الذي تفاقمت مشاكله من سكن وبطالة حادة، ورجحت كفة الثقافة السلبية كنتيجة لغياب روح المبادرة الفردية التي كان يتمتع بها الفرد في الدول الغربية الليبرالية.

بينما كان يزداد سكان النظام الاشتراكي فقرا وتخلفا كان نمط الحياة بأشكالها المختلفة يتحسن في المجتمع الرأسمالي وينمو، نتيجة لتقدم تكنولوجيا الاتصالات وظهور الأسواق العالمية والإقليمية التي فرضت بدورها نوعا جديدا من الحقوق مثل حريات التنقل للسلع والأشخاص وهو ما أثر مباشرة في وعي الشعوب ونمو ثقافتها.

بناءا على ما سبق، أصبح بديهيا أن تتحول المشاكل الداخلية لكثير من المجتمعات الاشتراكية ومنها الجزائر إلى أزمات داخلية يصعب حلها، خاصة وأن اقتصاد الجزائر يرتكز بالضرورة على إيرادات الريع من تصدير المحروقات كما سبق وأشرنا، الجزائر التي أصبحت تعيش مرحلة متأزمة اتسمت بانخفاض أسعار النفط نظرا لتدني الطلب عليه في السوق الدولية بسبب انكماش الاقتصاد العالمي مع نهاية الثمانينيات.

وبازدياد المطالب الاجتماعية والاقتصادية الداخلية المحلية وضعف العائدات المالية كان من الواضح أن تصل الجزائر إلى أزمة مالية خانقة أثرت كثيرا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

وكنتيجة للضغوط الداخلية والخارجية، قررت الجزائر التحول إلى نموذج سياسي جديد مبني على فتح المجال السياسي لمشاركة أفراد المجتمع في تعددية حزبية جراء أحداث أكتوبر 1988 وسميت بالانفتاح السياسي وكان دستور 23 فبراير 1989 حجر الأساس لهذا النهج السياسي الجديد الذي سيمكن من إشراك كل الفعاليات السياسية المحلية (أو كما سمتها السلطة السياسية آنذاك الحساسيات السياسية) في العملية السياسية ومن ثم إشراكها في صياغة المشاريع الإنمائية، حيث ظهر ذلك من خلال قانون الولاية[1] رقم 90-09[2] وقانون البلدية 90-08[3] واللذان أعطيا دورا أكبر لأفراد المجتمع حتى يتدخلوا في تسيير الشأن العام، وأن يشاركوا عبر المجالس الشعبية الولائية والبلدية من كممثلين للمجتمع المحلي تتوفر فيهم الكفاءة والقدرة على اقتراح الحلول الملائمة لانشغالات منتخبيهم أما بالنسبة للأحزاب التي ينتمون إليها فإنهم يمثلون النخبة المحلية والتي تفترض أن تغذي النخب الوطنية على مستوياتها المختلفة سياسية، اقتصادية، ثقافية وغيرها.

إن دراسة الأطر التنظيمية والدساتير، وإن كان لا ينقصها شيء عن مثيلاتها في الدول المتقدمة فإنها تدفعنا للتفكير في ماهية الأشكال التي ستمكن الجماعات المحلية في الجزائر من خلق مصادر قادرة على إرساء وتثبيت التنمية المحلية بشكل دائم، إذا علمنا أن جل الموارد المالية للجماعات المحلية تأتي من الخزينة المركزية للدولة، وما هو شكل الدور الذي تلعبه النخبة السياسية المحلية الممثلة في المجالس المحلية المنتخبة في الرد على مطالب منتخبيهم؟ وهل السلطة المركزية

[1] Remaoun Hassan, ***L'Algérie de 1830 à nos jours, l'ouverture démocratique et ses mésaventures***, ouvrage collectif, Casbah Editions, Alger, 2000, p : 57.

[2] قانون الولاية رقم:90-09 الصادر بتاريخ: 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية رقم:15 الصادرة بتاريخ: 11 أفريل 1990.

[3] قانون البلدية رقم:90-08 الصادر بتاريخ: 07 أفريل 1990، الجريدة الرسمية رقم:15 الصادرة بتاريخ: 11 أفريل 1990.

قادرة على التخلي والمجازفة بإعطاء دفة التسيير المالي للجماعات المحلية للمنتخبين؟ وهل سيتعارض مفهوم وحدة الدولة مع السلطة المحلية إن كان دوره هو الإثراء والتوجيه؟

إذا انطلقنا من أن أفراد المجتمع المنتخبين في المجالس الشعبية الولائية على المستوى المحلي موضوع دراستنا يمثلون النخبة على مستوى الولاية وأخذنا بالتعاريف النظرية للنخبة، التي سنعرج عليها لاحقا بنوع من التفصيل من أنها الفئة القليلة العدد والمتميزة في المجتمع والمتحكمة في السلطة ومواقع اتخاذ القرارات الهامة سواء كانت سياسية، اقتصادية أو علمية، فإن السؤال الأول الذي يتبادر إلى الأذهان هو: هل تعبر المجالس المنتخبة محليا فعلا على النخبة السياسية على مستوى الجماعة المحلية التي انتدبتها، وهل تؤثر في عملية التنمية أم أنها شكلا آخر من السيناريوهات السياسية في يد السلطة المركزية؟ وأن التنمية ليست من صلاحيات المجالس المحلية، وإذا كانت هذه هي الحال فما هو الدور الذي تلعبه المجالس الشعبية المحلية إذن؟

لأول وهلة تظهر مسألة التنمية من الناحية الفكرية مرتبطة بالدول المتخلفة اقتصاديا كنتيجة لعجزها المالي وفقرها، وعدم قدرتها على تحقيق حاجاتها الاقتصادية الملحة خاصة الغذائية منها ولعل خير دليل على ذلك هو معاناة كثيرا من دول إفريقيا وآسيا وإلى زمن قريب من اضطرابات أمنية أثرت على كل أوجه الحياة وخلفت مشاكل غذائية، صحية وحالة انعدام الاستقرار، إلا أن التحديات المتعلقة بتنمية شاملة ومستدامة ليست بالضرورة مقتصرة على الدول المتخلفة فقط، وإنما أصبحت مسألة عالمية تخص جميع الدول وتتجاوز حدود الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية ولعل خير دليل هو ما يجري من أحداث مالية واقتصادية في العالم خاصة منذ سنة 2007، أين ظهرت أزمة مالية أصابت عددا من الدول مثل ما مرت به اسبانيا وفنلندا والذي تمر به اليونان حاليا

من تحول الأزمة المالية إلى أزمة سياسية، وهو أمر في غاية الخطورة لأنه يتزامن مع غليان اجتماعي لم تره هده الدول من قبل نتيجة لسياسة التقشف التي تمر بها.

وفي ظل العولمة وارتباط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض، يتوجب علينا البحث في نمط التسيير المتبع في الجزائر لإرساء عملية التنمية ولأجل ذلك يتوجب علينا دراسة دور المنتخبين المحليين إن كانوا فاعلين في مثل هذه العملية والتطرق إلى الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملهم وكذلك إلى شكل الثقافة السياسية التي يتمتعون بها وإلى حالة المصادر المالية ومدى تأثيرها في مشاركة المجلس الشعبي الولائي الفعلية في عملية إرساء التنمية ولعب الدور المنوط به كنخبة سياسية محلية.

أولا: سنعمد إلى التطرق إلى دور المجلس الشعبي الولائي كنخبة سياسية محلية بالنظر إلى التشريعات والأطر القانونية المتعلقة بعمله، وهل تساعد أو تعيق هذا الأخير في أداء مهامه.

ثانيا: دراسة الثقافة السياسية والتركيبة الاجتماعية لأفراد المجالس الولائية المحلية وتكوينها السياسي ومدى أهمية هذا العامل و تأثيره في طبيعة مشاركتها في العملية السياسية وخاصة في عملية التنمية.

ثالثا: سنحاول التعرف على مصدر الإيرادات المالية للولاية وكيف يمكن للمجلس الشعبي الولائي المنتخب إن كان يمثل للنخبة السياسية المحلية للأحزاب، أن تتصرف في البرامج التنموية على مستوى الولاية.

كل فرضية ستحتاج إلى أدوات وتقنيات منهجية للتحليل والدراسة حسب اختلاف المراحل السياسية وبالتالي سوف نستعمل منهج تحليل المضمون لدراسة القوانين المتعلقة بالولاية وكذلك النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي.

وفي مرحلة أخرى سيتوجب استعمال المنهج الوصفي في دراسة تاريخية وجيزة للتركيبة الاجتماعية الثقافية والسياسية لأفراد النخبة السياسية المحلية وعلاقتها بالنخبة الوطنية.

وأخيرا فإننا سنستخدم المنهج الإحصائي لدراسة حصيلة المشاريع الإنمائية المسجلة على مستوى الولاية.

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة في نظرنا لأنه على الرغم من التحول السياسي من نظام اشتراكي مبني على الأحادية الحزبية والتخطيط المركزي للاقتصاد، والذي عبر عن فشله والذي سرعان ما تهاوى نتيجة عوامل (وطنية ودولية) مختلفة ومتداخلة إلى نظام ديمقراطي، يعمل على تعددية حزبية تشارك في العملية السياسية والاقتصادية، إلا أن الوضعية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لم ترق إلى المستوى الذي يطمح إليه المواطن الجزائري والذي عبر عنه بأشكال مختلفة وهذا على الرغم من الأغلفة المالية الكبيرة المسخرة لأجل إحداث تنمية فعلية، وعلى غرار مشاريع اقتصادية هامة أنجزت مؤخرا.

من هنا ارتأينا أن نقوم بدراسة ما نراه الحلقة الضعيفة والتي من دونها لن نتمكن من الانطلاق حسب رأينا، قناعتنا كبيرة في الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المجالس المحلية في إرساء وترشيد عملية التنمية والدفع بعجلة النمو، وهذا بالطبع إن استوفيت الشروط اللازمة لذلك.

قناعتنا هذه مصدرها أن المصادر النفطية آيلة إلى الزوال، وهذا أمر لا يشوبه أي شك و أن عائدات الدولة يأتي أعظمها من تصدير النفط.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتظرة كبديل، لم تأت إلا تلك المتخصصة في مجال النفط، على الرغم من التسهيلات الكبيرة التي أمنتها لها الدولة ولا القطاع الخاص الوطني تمكن من أخذ مكانه والانطلاق.

بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمع يزخر بطاقات متخصصة وكفئة بشرط أن تتمكن من لعب دورها وشاركت في صياغة البرامج التنموية كنخبة محلية حقيقية.

تحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بمستقبل التنمية، لأن أي محاولة لوضع نموذجا معرفيا محددا لكل الحالات والدول شيء من الصعب بمكان لاختلاف الدول من حيث البنية السياسية، التاريخية الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فإن هذه الدراسة هي مجرد إسهام ربما يساعد في توجيه الدراسات القادمة وتحاول أولا تقديم مساهمة علمية في مجال تخصصنا العلمي وهي الغاية التي ترجى من كل بحث علمي.

ومن جانب آخر تحاول تسهيل البحث و وضع ما أمكن من نتائج واستنتاجات في خدمة الأبحاث والدراسات في المستقبل، خاص فيما يتعلق بتوسيع معارفنا حول الفاعلين المحليين الحقيقيين في المجتمع والسياسة والميكانيزمات المتحكمة في هذه العملية.

الفصل الأول

مفاهيم ومصطلحات

الموضوع

-النمو والتنمية

-النخبة السياسية

الفصل الأول: مفاهيم ومصطلحات الموضوع.

يتطرق الفصل الأول إلى التعريف بالمفاهيم الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث وهيما النخبة والتنمية لارتباطهما الشديد، فبينما ترى مجموعة من المفكرين أن التنمية لا يمن أن تحدث إلا إذا توفر نظام سياسي قائم على أسس الديمقراطية الحديثة، يرى البعض الآخر على أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية هي الوعاء الوحيد والكفيل بإنتاج نخبة متمكنة في كل المجالات (اقتصادية واجتماعية وسياسية) قادرة على ضمان الرفاهية للمواطنين من جهة و من جهة أخرى ضمان ديمومة الدولة ككل.

سنتطرق إذن إلى أنواع النخب والأدوار التي تلعبها في الدولة وآثارها على المجتمع، إلى مستويات النخبة وإلى المقاربات التي يمكن التطرق إليها و في الأخير الإتجاهات الحديثة للنخبة.

أما المبحث الثاني فإنه يعبر عن ماهية النمو والتنمية، إلى الفرق بينهما من جهة ولكنه يركز على أنواع التنمية (تنمية متوازنة وأخرى غير متوازنة)، إلى المقاربات الفكرية التي تطرقت إليها ومن جهة أخرى إلى الاتجاهات الحديثة في فكر التنمية، أبعادها السياسية والاجتماعية، أهدافها ووسائل تمويلها.

المبحث الأول: المفاهيم الرئيسية للنخبة.

تفرض منهجيات البحث العلمي التعريف بالألفاظ وتحديد معانيها كوسائل هامة للتمكن من موضوع البحث تماما كما هو الحال بالنسبة إلى التقنيات والأدوات المنهجية المستعملة في البحث وهذا لتحديد موضوع الدراسة والإحاطة بما يتعلق بها حصرا ودون الدخول في ما يمكن أن يعبر عنه هذا اللفظ من ذاك ولهذا يترتب علينا بادئ ذي بدء التطرق إلى المصطلحات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة ألا وهي النخبة والتنمية.

ولابد من التطرق إل المدارس النظرية الكبيرة والتي تفطنت إلى هاتين المسألتين لما لهما من أهمية بالغة في حياة الدول والشعوب وتحديد مصيرهما.

أولا: التأصيل اللغوي لمفهوم النخبة.

الانتخاب: أي الانتزاع هو الاختيار والانتقاء ومنه تنتقى النخبة، وهم الجماعة التي تختار من الرجال فتنتزع منهم والمنتخبون من الناس هم المنتقون.

وفي معجم المحيط نجد (النخبة): المختار من كل شيء، إذ يقال: جاء في نخبة أصحابه: أي خيارهم. أما قاموس أكسفورد فإن كلمة (Elite) تشير إلى الفئة الاجتماعية التي يعتقد أنها الأفضل والأهم من بين غيرها بفضل امتلاكها السلطة أو الثروة أو مهارات عقلية مثل: النخبة الحاكمة، والنخبة المثقفة.[1]

1 The Oxford Thesaurus, ***The reader's digest Complete Word finder***, The Reader's digest Association limited, London, 1994, p: 476.

أما قاموس (هاشيت) الفرنسي فيعرفها على أنها جماعة الأخيار والعناصر المتميزة من مجموعة أكبر.[1]

ومن هنا تعرف النخبة بأنها جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزا في مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التمييز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ والهام على مجريات الأمور وتوجيهها واتخاذ القرارات التي تؤثر في مختلف مجالات المجتمع.

إن استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه وتعود البدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف اليوناني أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد الأذكياء، فضلا عن ذلك وجدت مذاهب ومعتقدات دينية عديدة عبرت بشكل أو بآخر عن النخبة حيث كانت تستخدم قديما لإعلاء شأن الذات الجماعية مثل"شعب الله المختار" أو للإشارة إلى وضع مميز داخل التركيبة الاجتماعية نفسها كما نرى في قوائم الفرسان وأولياء الله الصالحين وكان لذلك تأثير كبير في النظريات الاجتماعية.[2]

ثانيا– تعدد مضامين مفهوم النخبة وأبعاده.

لقد استخدم مفهوم النخبة منذ البداية عند علماء الاجتماع والسياسة مفهوم التنوع ذلك أن المجتمعات الحديثة لا توجد بها نخبة واحدة متكاملة وإنما توجد بها أشكال من النخب المتخصصة مرتبطة بالنظام الاجتماعي الذي ترتبط به وبطرق مختلفة وذلك وفقا لتخصص كل منها ولذلك فهي متنوعة، تتمثل هذه الأشكال في الرسامين والفنّانين، رجال الأعمال نجوم السينما، العلماء ورجال الدّين حيث يؤثر كل منهم في مجال مختلف بحسب تخصصه وهذه التعددية للنخبة تعكس خاصية التعدد

1 ***Dictionnaire Hachette***, Editions Hachette, Paris, 2005, p: 527.

2 Gaetano Mosca et Gaston Bouthoul, Op Cit, p:13.

في المجتمعات الحديثة، ولقد انعكس ذلك في أفكار باريتو في عام 1902 وكارل مانهايم في عام 1935 على وجه الخصوص في حديثه عن ضرورة الانصياع التام والمباشر للقائد أو الحاكم، ليعود بعد ذلك إلى أن الأسلوب الديمقراطي يضمن للمواطنين الحق في تطلعهم لتقرير شؤونهم[1].

فمصطلح النخبة كان يقصد به هؤلاء المفكرون أشكالا مختلفة وفقا للوظائف والمواقع التي تتخذها كل جماعة من المتميزين داخل مجتمعهم، بحيث أن العامل المهم الذي قد يميزهم عن غيرهم هو مواهبهم، المهارات والقدرات التي يملكونها فضلا عن الوزن الاجتماعي الذي يحظون به أكثر من غيرهم نتيجة تأثير أنشطتهم داخل المجتمع، هذه الميزة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد ويتركون بها تأثير كبيرا داخل المجتمع تجعلنا نطلق عليهم وفقا لهذا العامل تسمية النخبة الإستراتيجية التي تأخذ على عاتقها عملية التأثير والتغيير داخل المجتمع.

من هذا المستوى تتدرج النخب عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي السياسي بدءاً من النخبة السياسية الحاكمة، مرورا بما يمكن أن نسميه النخب الوسيطة (كجماعة المثقفين والعلماء على سبيل المثال) وانتهاءً بالنخب المحليّة على مستوي المدن.

على الرغم من هذا التدرج في تركيب النخب من المركزية إلى المحلية وهو التصنيف الأكثر شيوعًا، إلا أنّ هناك ثمة تصنيفات أخرى تصنّف النخب حسب المجالات التي تظهر فيها، فنقول مثلا نخبة اقتصادية وأخرى فنية وثالثة مهنية ورابعة سياسية أو كأن نصنف النخب وفقا لوظائفها أو وفقا لنظم المجتمع المختلفة التي تحتويها، أو كأن نصنفها إلى نخب سياسية ونخب غير سياسية على

1 توم بوتمور، *الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي*، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1978، ص:34.

اعتبار أن النخب السياسية هي تلك الجماعات الأكثر تأثيرا في القرارات السياسية الهامة، بينما يكون للنخب غير السياسية تأثير في مجالات الحياة الأخرى.

ثالثا– النخبة بين المقاربة السياسية و المقاربة الاجتماعية:

ينظر إلى النخب السياسة على أنها تختلف في طبيعة تأثيرها وفقا لما تتمتع به من قوة ونفوذ لذلك فإن أقوى هذه النخب وأشدها نفوذا هي تلك النخبة التي نطلق عليها (النخبة المركزية)[1] والتي تتكون من كبار رجال الدولة في أجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتدرج في تصنيف هذه النخبة المركزية نخب سياسية واجتماعية عديدة ومن النخب السياسية: النخب الحزبية التي تتكون من قادة الأحزاب الرئيسية، والنخب السياسية في المدن والقرى المكونة من الزعماء المحليين وأعضاء المجالس المحلية والقادة المحليين

والأعيان وأصحاب الجاه المؤثرين على الساحة المحلية.

ولقد طرأت حديثاً عدة تغيرات على مفهوم النخبة، فقد اتسع المفهوم اتساعا كبيرا بحيث لم يعد مقصورا على النخب السياسية فحسب[2]، وإنما أصبح يضم أيضا فئات كثيرة وكبيرة، إذ أنتجت الدراسات النظرية الحديثة مكانا لمفهوم النخب المتعددة وذلك من منطلق الفهم، فلقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية وأخرى اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني، وفي الميدان الثقافي دون أن تصل إلى سدة الحكم.

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص: 20.

2 توم بوتمور ، مرجع سابق، ص: 108.

إن الجماعات التي تحمل شعار الثقافة وتدافع عنه والجماعات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الدفاع عن البيئة أو الأسرة أو غيرها، كل تلك الجماعات من اللازم أن تتضافر جهودها مع جهود النخب الإستراتيجية في المجال الاقتصادي أو في المجال السياسي من أجل أن يعمل المجتمع في نسق منسجم وفي فاعلية ومن هنا انطلقت دراسات النخبة على أساس النفوذ السياسي في مجال أوسع يحمل في ثناياه النفوذ الاقتصادي الاجتماعي وكذا الثقافي، وأصبح بإمكاننا دراسة النخب في مجالات متعددة في القرية، المدينة أو المؤسسة.[1]

مما سبق نلاحظ أن مفهوم النخبة قد تعدد واتسع مما يجعل استخدام مقاربة النخبة لا يقتصر فقط على دراسة النخبة السياسية في قمة الهرم السياسي وإنما أمكن استخدام هذه المقاربة في دراسة النخبة في كل مستويات الهرم السياسي والاجتماعي بدءا من القاعدة إلى القمة، انطلاقا من أن أي تجمع بشري اجتماعي لا يخلو من نخبة أو صفوة موجودة فيه تمتلك قدرات ومواصفات وإمكانيات خاصة تميزها عن غيرها أين يظهر تأثيرها في نطاق المجتمع التي توجد فيه، قد يكون هذا النطاق قرية: أعيان و رئيس القرية أو قبيلة: شيخ القبيلة و كبار البطون، أو في المدينة نفسها[2].

من هنا يؤكد كثير من علماء الاجتماع والسياسة من خلال دراساتهم وأبحاثهم في ما يتعلق بظهور الأنماط الأولى للدولة على أهمية ودور النخبة أو الصفوة. ولقد عرجت هذه الدراسات لمفهوم النخبة من خلال دراسة ظاهرة القوة داخل الدولة في أمكنة وأزمنة مختلفة، كما تطرقت إلى محاولة هذه الأخيرة أي النخبة امتلاك الأسباب التي تمكنها من بلوغ موضع النفوذ والقوة داخل الدولة والسيطرة

---

1 أميمة أبو الخير ، *النخبة النسوية، رؤية سوسيولوجية*، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007، العدد: 25، ص: 79.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص: 25.

على طاقات المجتمع وكل ذلك لأجل الوصول إلى موقع اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو غيرها أي السلطة و الاستفادة منها.

مما سبق أمكننا أن نقوم باستنباط أولي لملامح النخبة وتعريفها على أساس أنها جماعة قليلة بالمقارنة بباقي الجماعات، قادرة على السيطرة على الطاقات والموارد العامة للجماعة داخل أي تجمع (المجتمع، الدولة أو الحزب السياسي) وتسمى بالنخبة الحاكمة أو النخبة السياسية.

كما أن من مميزات النخبة أنها تتمتع بالتماسك والوعي وإذا كنا بصدد دراسة النظم السياسية أي بمقاربة سياسية محضة فمن الواجب التطرق إلى دراسة النخبة السياسية فعلى مستوى النظام السياسي سواء كان ديمقراطيا أو دكتاتوريا لابد من وجود قوة حاكمة (نخبة سياسية) يجب دراسة بنيتها، شكلها ووظيفتها وكذلك أسباب تماسكها وديمومتها وكذلك التساؤل حول الأسباب التي تمكنها من البقاء متحكمة في زمام بقية الشعب والأساليب التي تتبعها للمحافظة على مزاياها.

كما يمكن أن تكون النخبة اقتصادية أو ثقافية أو عسكرية بحسب المجال الذي تعيش فيه وتتباين وظائفها وكذلك أدوارها وأشكالها حسب الأزمنة والأمكنة، ولعل من السباقين في دراسة النخبة السياسية يمكننا ذكر Lucien Pie، G. Mosca، R. Michels وآخرون.

لا شك أن علماء السياسة المتأخرين مثل هارولد.ل.لازويل و ويليام.ب. كانت[1] وغيرهم قد أسهموا كثيرا بدراساتهم التحليلية للنخبة السياسية بناء على تجاربهم الخاصة والظروف التي عاشوا فيها لكن الفضل الكبير يعود إلى موسكا، باريتو و روبرتو ميتشلز كونهم تركوا إرثا كبيرا في علم الاجتماع والسياسة فيما يتعلق بالنظريات التقليدية للديمقراطية الليبرالية وخاصة نظرية النخبة.

1 William, B, QUANDT, ***Revolution and political leadership in Algeria 1954-1968***, MIT Press, USA, 1968 P:45.

المطلب الأول: مستويات النخبة.

أولا: الاتجاه السيكولوجي ومفهوم الشريحة الدنيا والعليا.

وهذا الاتجاه تمثله كتابات باريتو Pareto و موسكا Mosca الذي اعتبر مبحث النخبة قسما جديدا من أقسام علم الاجتماع ومجالاته، فحاول إقامته مستندا إلى أبعاد سيكولوجية خالصة، فالنخبة لديه ليست نتاجا لقوى اقتصادية كما يقول ماركس، ذلك أن باريتو ينطلق مفهومه للنخبة من البناء الفكري لطبيعة الإنسان وبيئة المجتمع، ففكرته عن البشر أنهم غير متساوين سواء في القوة الجسمانية أو في الذكاء أو الإرادة وغير ذلك من الخصائص.

استخدم باريتو [1] (1848-1923) مفهوم الرواسب (Résidus) التي هي بمثابة انعكاس للميول الفطرية الإنسانية، وهذه الرواسب صنفها إلى مجموعتين، أما المجموعة الأولى فهي الرواسب التي تعكس الميل إلى التأمل والتفكير(الذكاء)، والمجموعة الثانية من الرواسب وهي تلك التي تعكس الميل إلى البقاء والنظام والاستقرار(التنفيذ)، إذ يمكن أن يسود النوع الأول من الرواسب لدى بعض أفراد المجتمع وهؤلاء هم أهل الذكاء والمكر بينما يسود النوع الثاني من الرواسب لدى أفراد آخرين وهؤلاء هم أهل القوة والنظام وتحتاج السياسة إلي كلا النوعين من الرواسب.

لقد ميز باريتو و موسكا بين مستويات النخبة إذ قسماها إلى قسمين هامين وهما شريحة دنيا من حيث درجتها وشكل نفوذها بحيث مثلا دورها كجسر أو نقطة التقاء بين متخذي القرار وبقية المجتمع وهي همزة وصل بين الرؤساء (النخبة) والمرؤوسين (الشعب) وتتمثل أساليبها في الإقناع

---

1 ولفريدو باريتو: Vilfredo Pareto عالم اجتماع واقتصادي إيطالي، ولد في 15 جويلية 1848 و توفي بسويسرا في 19 أوت 1923، جاء بإسهامات كثيرة ومهمة في كلا الاختصاصين وساعد في تطوير الاقتصاد الجزئي La microéconomie ينظر إلى www.wikipedia.com/vilfredo Pareto

والتفسير لسياسة النخبة وفي عملية التعبئة (la mobilisation) وتكون هذه الشريحة بمثابة الداعم للنخبة السياسية سواءً في برامجها أو في دعمها بعناصر جديدة ولا يمكن للشريحة العليا من لعب دورها بدون الشريحة الدنيا التي تعتبر ركيزتها الداعمة وممونها.[1]

بينما تلعب الشريحة العليا للنخبة دور صياغة القوانين والقرارات تقوم الفئة الثانية بشرحها وتمريرها إلى بقية الشعب عن طريق مناقشتها وإثرائها وتتكون بعد ذلك لجان تقوم بتوجيه والتجمعات وتنقيح الخطابات، وإنشاء المسيرات العفوية (في حالتنا التي أصبحنا نتعود عليها أكثر فأكثر) وكذلك توجيه ما ينشر في الصحافة.

كل هذا يسهم بقدر كبير في ممارسة النخبة السياسية (الشريحة العليا) نفوذا كبيرا على الأغلبية والتي بسبب تناثر أفرادها وضعفها في بلورة آرائها لا يبقى في وسعها سوى مجارات الأمور والموافقة على البرامج.

ثانيا: الاتجاه البيئي أو النظامي و مفهوم القلب الداخلي للنخبة.

يمثل هذا الاتجاه رايت ميلز[2] C.W. Mills (1916-1962) الذي ينظمّ لجماعة المفكرين الأوائل حول موضوع النخبة ولا يجد بداً من التمييز بين القلب الداخلي للنخبة "*The inner core*" وبين الهوامش الخارجية لنخبة القوة كما يرى من خلال الدراسة التي قام بها على للمجتمع الأمريكي

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص: 148

2 شارلز رايت ميلز Charles Wright Mills عالم اجتماع أمريكي من مواليد سنة 1916 بالولايات المتحدة الأمريكية تميز بدراسته للنخب في الولايات المتحدة في كتاب The Power Elite (1956) عارض فكرة انفتاح النخب على كل أفراد المجتمع (بارسنز) كما عارض فكرة إمكانية التسلق المجتمعي وأنها لا تمس إلا النخب فيما بينها (السياسة، الاقتصادية والعسكرية)، ينظر إلى: www.wikipedia.com/C.R.Mills

في حياته، لقد حددّ ملاحظات حوله، ويري أن مكانة النخبة وبناؤها لا يتوقفان على مواهب الأفراد أو خصائصهم السيكولوجية فحسب، بل يحددهما البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع. وقد وجد ميلز أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية والشركات الكبرى والهيئات السياسية فالنخبة عند ميلز هي نتاج للطابع النظامي الذي يسيطر سيطرة كاملة على المجتمع الحديث وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامي، ويؤدي هذا الموقف إلى ظهور منظمات تحتل أهمية محورية في المجتمع وأن هذه المنظمات تشكل في مجموعها الجماعات القيادية في البناء الاجتماعي.

لقد اهتم ميلز بتحليل النخبة من باب بناء القوة في المجتمع الأمريكي في منتصف القرن وقد بدأ تحليله بانتقاد مفهوم (الطبقة الحاكمة) كما استخدمه ماركس حيث يري أنه مصطلح اقتصادي جامد لا يستوعب حركية التحكم السياسي والعسكري اللتان تلعبان دورا أساسياً في اكتسابها للقوة. يري ميلز أن مجال التحكم والسيطرة في المجتمع لا يرجع فقط إلى أسباب اقتصادية، فقد تسيطر جماعة على الحكم وتتحكم في أجهزة الدولة وتصدر القرارات السياسية وهي ليست بجماعة اقتصادية بالضرورة.

من هنا استخدم ميلز مفهوم (نخبة القوة) للدلالة على الجماعة السياسية المسيطرة على المجتمع الأمريكي في الفترة التاريخية التي عاش فيها، لكن الأمثلة على نخبة القوة كثيرة خاصة العسكرية منها في دول العالم الثالث أين تظهر أنظمة سياسية عن طريق الانقلابات العسكرية، أما في المجتمع الأمريكي فتتكون نخبة القوة من كبار رجال الدولة الذين يشرفون على أجهزة الدولة، وكبار أصحاب الشركات الرأسماليين وكبار القادة العسكريين وتستمد هذه النخب الثلاث قوتها من المؤسسات أو النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يتحكمون فيها.[1]

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:150

إن الإسهام الذي قدمه ميلز هو أنه أظهر نخبة القوة وكأنها طبقة حاكمة من نوع جديد فهي طبقة حاكمة فرضتها لحظة معينة من لحظات تطور النظام الرأسمالي الذي تجاوز حدوده الاقتصادية كما بدت أيضا نخبة القوة وكأنها نخبة حاكمة من نوع جديد، لا يقوم سلوكها على المكر والخداع ولا على التنظيم الدقيق فقط وإنما يستند سلوكها أيضا إلى السيطرة التي تمارسها على المؤسسات في المجتمع.[1]

المطلب الثاني: أنواع النخبة

أولا: المقاربة الطبقية للنخبة[2] (مفهوم الطبقة الحاكمة *The ruling class*).

من خلال محاولة دراسة واقع العمليات والنظم السياسية فإن موسكا (1858-1941) قد وصل إلى أن الحقيقة الكامنة وراء ظهور الدول والأنظمة السياسية تكمن في القوة وأن هذه الأخيرة هي المحرك الأساسي لكل عملية بناء لأي نظام دولة كان، إذ يرى أن داخل كل مجتمع منتظم التركيب والذي يوجد في ثناياه ما يأخذ شكل الحكومة فإن الطبقة الحاكمة أو الذين يمارسون القوة العامة يكونون دائما أقلية ومن تحتهم طبقة كبيرة من الأفراد لا يشاركون في الحكم بأي معنى حقيقي ولكنهم يخضعون له ويمكن تسميتهم بالطبقة المحكومة.

---

1 قايطانو موسكا Gaetano Mosca ولد في بالرمو (إيطاليا) في 01 أفريل 1858 و توفي في 08 نوفمبر 1941 باحث في العلوم السياسية وصحفي، طور نظرية النخبة و نظرية الطبقة السياسية، تأثر بكارل ماركس و باريتو، ينظر إلى Mosca www.wikipedia.com/Gaetano

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:153.

يستنتج موسكا أن الحاكم والمحكوم موجودين منذ وجد الإنسان ابتداء من المجتمعات القليلة التطور إلى المجتمعات القوية والمتقدمة.

يلخص موسكا إذن فكرته بوجود طبقتين حاكمة ومحكومة، أما الطبقة الحاكمة فهي قليلة العدد وتتحكم في كل وظائف القوة وتستمع في المقابل بالمزايا المترتبة عن امتلاك هذه القوة.

أما الطبقة الثانية وتمثل المحكومين وهم كثيري العدد فتسيطر عليهم الطبقة الحاكمة بأساليب قد تكون قانونية وشرعية أو لا تكون كذلك وبطرق عنف تزيد وتنقص بحسب الأنظمة ذاتها، وهي تمد الطبقة الأولى ولو ظاهريا بالوسائل المادية والأدوات اللازمة لبقائها.

إن استنتاج موسكا لمفهوم الطبقتين (الحاكمة والمحكومة) كان نتاج دراسته للمجتمعات عبر التاريخ ومراحل ظهور النظريات السياسية بحيث استعمل المنهج التاريخي لدراسة النخبة للوصول إلى قانونه العام، تتمكن الطبقة الحاكمة حسب موسكا من السيطرة بفضل قدرتها على التنظيم نتيجة سيطرتها الفعلية أو تقدير الآخرين لها، والطبقة الحاكمة خاصية وحاجة دائمة في المجتمعات مثل خاصية التملك.

يرى موسكا أنه بإمكان الطبقة المحكومة أن تلعب دورا و هذا الدور ليس بالضرورة سلبيا بحيث يمكنها أن تضغط على الحكام مما يؤثر على القرارات السياسية التي يتخذونها نتيجة تذمر الطبقة المحكومة وعدم رضاها ويمكنها حتى أن تطيح بالطبقة الحاكمة[1].

1 توم بوتمور ، مرجع سابق، ص: 110

إن تميز الطبقة الحاكمة بالتنظيم ناتج عن عدم تنظيم الطبقة المحكومة، عدم التنظيم هذا يرى موسكا على أنه ضعف مقابل تنظيم وقوة النخبة، ما يزيد على تنظيم الطبقة الحاكمة هو قلة عددها وهو الأمر الذي يؤهلها إلى أن تتفاهم وتشترك في العمل المنظم على غرار الأغلبية المحكومة.

إن الطبقة الحاكمة سريعة التنظيم والتماسك وقنوات اتصالها سهلة مما يسهل عليها صياغة سياستها بينما تتبعثر الأغلبية في محاولات توحيد ردة فعلها على السياسة المحكمة والتي يمكن أن تعيد صياغة السياسات بسرعة حتى تتلاءم مع ما يقضي على أية محاولة للمساس بموقعها ومصالحها.

يتحكم في النخبة قانون النفس الذي يدفع بصاحبه للترشح وسرعان ما يتحول إلى الجري لقضاء مآربه الخاصة بعد انتخابه ويبدأ البحث في تحقيق مصالحه ويقترب مع من يشاركه هذه الخصال فيشكلون أقلية وقانون النفس هذا متأصل في البشر منذ التاريخ.

لقد تأثر موسكا كثيرا بآلية الحزب في أيامه ورأى بأن النخبة هي الدعامة الرئيسية للحزب بحيث توجه برنامجه السياسي وحملاته الانتخابية وتجري كل الحسابات المتعلقة بعدد المقاعد في البرلمان، ولكن القوة تتعدى الحملات الانتخابية حسب موسكا إلى انتقاء المرشحين ومن ثم فإن النواب لا تختارهم الجماهير بالضرورة وإنما يختاره أصدقاءه وأتباعه وهم أصحاب الهدف المشترك وبفضل تنظيمهم يتمكنون من فرض رغباتهم وبرامجهم على الأغلبية المشتتة.

إن مثال الحزب يعبر في الحقيقة عن قدرة قادة الحزب من ترشيح النائب الذي يودون بينما يلتزم أعضاء الحزب الآخرين بتأييد الترشيح ومناصرته ويكون واجبهم العمل على إنجاح هؤلاء

المرشحين بمجرد نجاحه يصبح المرشح مدينا للجهاز الحزبي وبالتالي يصبح مجرد أداة له في يد الزعماء أو النخبة الحاكمة.[1]

يستنتج موسكا من خلال هذه الدراسة أن أولائك الذين يوافقون على الدخول في الانتخابات لا تحلون بمبدأ أخلاقي مما ينتج عنه تدني في مستوى النواب ممثلي الجماهير ويصبحون من طبقة قليلي الخبرة لا يهمهم سوى الوصول إلى مآرب اجتماعية أعلى.

تتميز الطبقة الحاكمة بميلها إلى قسمين من النخبة:

1- أرستقراطية: تجند أعضاءها الجدد من أولاد الطبقة الحاكمة.

2- ديمقراطية: تجند أعضاءها من طبقة المحكومين.

إن كان موسكا قد ذم الديمقراطية النيابية لسلبياتها إلا أنه لا يرفضها تماما بحيث أصبح موسكا نائبا في آخر أيامه. وما يلاحظ اليوم أن النظم السياسية تتأرجح بين النسقين سابقي الذكر على اختلاف حدتها وأمكنتها.

إلا أن الانغلاق في النسق الارستقراطي يؤدي إلى الفساد بحيث لا تتجدد النخبة ولا تتفاعل الطبقة الحاكمة مع مراد الطبقة المحكومة (الشعب)، أما الانغلاق في النسق الديمقراطي يؤدي إلى ظهور النزعة الثورية داخل المجتمع.

تميل الطبقة الحاكمة (النخبة) إلى التوريث وحبها له فإنها تتصادم مع مصالح الطبقة المحكومة لكن و مع ما للنخبة من قوة منظمة تمكنها من صد ذلك بالعنف إلا أنها لا تلجأ إلى ذلك الحل إلا إذا استنفذت كل الطرق الأخرى (أي طرق التحايل و الإقناع)، ذلك أنها تقوم بصيغة سياسية

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:152

تمكنها من نشر الاستقرار داخل المجتمع. إن هذه الصيغة السياسية تعادل إيديولوجية الطبقة الحاكمة عند ماركس وشرعية القوة عند ماكس فيبر.

إن هذه الصيغة السياسية (الإيديولوجية أو الشرعية) هي مفهوم واسع يشمل القيم المشتركة والمعتقدات والعواطف والعادات التي تنشأ في مجتمع ما عبر التاريخ تختلف من مجتمع إلى آخر حسب الظروف التاريخية والاجتماعية والدينية.

تقوم استمرارية وقوة تنظيم الطبقة الحاكمة بحسب قدرتها على معرفة وتحديد مجموعة القيم التي يتعلق بها المجتمع، أما الجمهور عند موسكا فيتكون من قطاعات الشعب الفقيرة والتي تفتقر إلى العلم ولقد طالب موسكا بالإصلاح الذي يمكن ترجمته في لامركزية الحكم التي تتيح فرص أكثر للطبقات الدنيا للمشاركة في الحياة السياسية كموظفين في الإدارات الإقليمية.

ثانيا: المقاربة التنظيمية ونخبة القوة.

ويمثل هذا الاتجاه موسكا وروبرتو ميشلز(1876–1936)[1] الذي يذهب إلى أن النخبة تمتلك القوة لقدراتها التنظيمية والدقة في تحديد مصادر القوة في المجتمع، حيث يرى موسكا أن وضع النخبة (*Elite position*) هو نتيجة حيازة أعضائها شيئا ما يقدره المجتمع: ثروة أو مكانة دينية إلى غير ذلك إلا أن الفضل في قوة وسيطرة النخبة يعود بالدرجة الأولى إلى ما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة

1 روبرت ميشلز Robert Michels، عالم اجتماع إيطالي من أصل ألماني، ولد في بولونيا بتاريخ 09 جانفي 1876 وتوفي في 03 ماي 1936 بروما، درس السلوك السياسي للنخبة الثقافية في المدرسة السوسيولوجية للنخبة مع موسكا وباريتو، ألف كتاب "الأحزاب السياسية "، ينظر إلى: www.wikipedia.com/Pareto

ويرى موسكا وروبرتو ميشلز من خلال دراسة هذا الأخير لعلم الاجتماع السياسي وهو يستنجد بالمذهب التاريخي من خلال القانون الحديدي (*The Iron Law*) أن التنظيم وحده ليس العامل الفاصل في تأسيس النخبة وإنما هو مؤشر على حتمية وجود نخبة في قمة هذا التنظيم.

إن جميع التنظيمات الاجتماعات يحكمها قانون الأوليجاركية الحديدي أي بمعنى أن الأوليجاركية هي حكم الأقلية للأغلبية واستحالة استمتاع الفرد بالحرية وقيام نظام ديمقراطي لأن ذلك سيؤدي إلى الفوضى و هذه الفوضى ليست من مصلحة أحد.

ما يراه ميشلز من خلال دراسته للأحزاب الاشتراكية في أوربا وخاصة في ألمانيا هو أن القوة تكمن في قاعدة الحزب (الأغلبية) أي مؤتمر الحزب وأن القادة ليسوا إلا تابعين ومنفذين.

لكنه يرى أن القيادة ضرورية لبقاء أي تنظيم اجتماعي شكل التنظيم الهرمي يعطي هيبة وامتياز للقمة وذالك بسبب القدرات الفنية على غرار ما تقدم به موسكا، فالقادة إذن ليسوا أدوات تابعة ذلك أن الأدوار التي يقوم بها القادة وهيبتهم داخل التنظيم تشكل عاملا نفسيا ضاغطا على أعضاء الحزب بالإضافة إلى قلة المهارات عند جموع أعضاء الحزب وتميز القادة بالمهارات العالية، هذه العوامل مجتمعة تمكن القادة من التخصص في إنجاز الأعمال كما تمنح مراكز القيادة إمكانية بناء هيئة من الموظفين الموالين والسيطرة على قنوات الاتصال واحتكار انضمام أعضاء جدد.

• قوة القادة (النخبة) تبنى بفضل احتكار قنوات الاتصال وكذلك التصرف في موارد الحزب المالية: اختيار مرشحي الحزب البرلمانيين.

• قوة الحزب وولاء الأعضاء له ضرورية للفوز بالانتخابات وحتى يتحقق ذلك تتنازل الجماهير عن كثير من حقوقها في سبيل تحقيق الفوز مما يسمح بمساحة أكبر للمناورة من طرف قادة الحزب لبناء قوة أكثر لكنه يعدل من برامجه لإرضائهم والوصول لأصواتهم.[1]

يؤدي هذا إلى التنازل عن بعض المبادئ في سبيل الحصول على أكبر نسبة من الأصوات ومحاولة كسب الأصوات هذه تدفع بالبيروقراطيين العالمين بتقنيات المناورة السياسية لعلمهم بالتقنيات أكثر من علمهم بالمبادئ إلى القمة، ويؤدي هذا إلى التنازل عن بعض المبادئ في سبيل الحصول على اكبر نسبة من الأصوات، بالإضافة إلى ذلك فإن نجاح النواب يعود كذلك إلى قاعدتهم الجماهيرية (الأعيان، الجاه وحتى عنصر القبيلة في بعض الدول) من خارج الحزب، مما يصعب خلع القيادة الحزبية بسهولة.

ويري ميشلز أن (سعادة المرء في العصر الحديث عصر الرأسمالية والديمقراطية مردها إلى المال الذي يجلب القوة والنفوذ على أولائك الذين هم أقل منه ثراء، فالقوة إذن تبدأ بالطموح و تنتهي بالمجد).[2]

لا بد من الإشارة إلى أن فكرة المال والجاه هذه التي يعبر عنها ميشلز متأصلة في التاريخ، إذ نجد مثلا رائعا لذلك في ما ذكره ابن خلدون عندما تطرق إلى نشأة الدول بالمغرب (شمال إفريقيا) وقيام الحكومات على أساس المال والجاه والشرف.[3]

---

1 توم بوتمور ، مرجع سابق، ص: 125.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:160.

3 عبد الرحمان ابن خلدون، *ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر* دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص: 393.

كما يرى ميشلز أن عامة الشعب لا تبالي بالسياسة والمصالح العامة، وعندما يلتفتون لها فإن ذلك يكون بسبب مصالحهم الشخصية التي تصبح في خطر، بهذا المنظور يصبح شكل الحزب هرميا نجد في قمته القادة ذوو الجاه والنفوذ الذين يوجهون نشاطات وتوجهات الحزب بينما يقتصر دور الأغلبية على التأييد وإقامة التجمعات وحشدها، ويرجع ميشلز ذلك إلى أن الأغلبية في حاجة إلى التوجيه والإرشاد وتحمل المسؤوليات السياسية.

و من ثم يرى ميشلز:

1- أن الديمقراطية مستحيلة التحقيق بمفهوم حكم الأغلبية، بحيث أن القرارات إنما تتخذ من طرف الأقلية الأقوى في أي نظام ديمقراطي.

2- إن حكم الأقلية لا يكون إلا من خلال الأشكال الثلاثة التالية:

أ- سيطرة مادية نتيجة غزو عسكري وعلاقة المغلوب بالغالب.

ب- سيطرة العلماء و الحكماء على الجاهلين.

ج- سيطرة الأغنياء بفضل ثرواتهم على الفقراء المحتاجين.

ثالثا: دورة النخبة.

1-مفهوم الفصل بين النخبة الاجتماعية والنخبة الحاكمة.

مع إيمانه بأن النخبة هي ممارسة القلة للقوة و أنها عامل دائم في جميع المجتمعات وأن الأقلية تتغير وتخلفها أقليات جديدة، فإن باريتو يقسم النخبة إلى نوعين: نخبة اجتماعية ونخبة حاكمة.

إذ أنها تتحدد بعضويتها فأعضاء النخبة هم أولئك المتميزين في مجال نشاطاتهم، أما الفئة التي تحكم فهي النخبة الحاكمة، ولكن ما يجمعهم هو كونهم ذلك العدد القليل من الأفراد الذين نجحوا في كل مجالات العمل الاجتماعي وارتقوا في السلم المهني، فالسياسي الناجح ورجل الأعمال الناجح والفنان هم الذين يشكلون النخبة، والقاسم المشترك هو النجاح، أما النخبة الحاكمة عند باريتو فهي الأقلية التي حققت النجاح في مجالات عملها واستطاعت في النهاية أن تمارس وظائف سياسية واجتماعية.

انطلاقا من أن المجتمع لا يمكنه حكم نفسه، فإن ظهور طبقة تأخذ بزمام الأمور أمر ضروري لكن الجديد عند باريتو هو صياغته لمفهوم دورة النخبة، إذ يرى أنه من المستحيل أن تعمل أي جماعة كانت دون وجود طبقة مسيطرة على رأسها، لكن هذه الطبقة ومع مرور الزمن يعتريها الضعف وتتحلل أخلاقها ويتدنى مستواها فتتخلى عن وظائفها لطبقة مسيطرة جديدة أقوى منها تأتي من بين الناس.

ويلتقي باريتو في دراسته للنخبة مع فكر ميكيافليي من أن هناك أسلوبين لحدوث هذه الدورة: القوة والخداع بمعنى ذلك أن النخبة السياسية تنقسم إلى قسمين:

– قسم بفضل استخدام القوة الوحشية (الأسود)

– قسم يستخدم الخداع (الثعالب)[1].

يتفق باريتو مع موسكا فيما يسميه بالصيغة السياسية التي يعبر عليها باريتو بالإيديولوجية أو الشرعية وهي محاولة القلة إقناع الأغلبية بشرعية استعمالها للقوة وتتميز النخبة سواء كانت أسودا أم ثعالب بخصائص مناسبة لممارسة الحكم باستعدادهم للعنف.

تقوم مجموعة الثعالب باستخدام الدهاء والذكاء والدعاية ومضاعفة السيناريوهات السياسية والاقتصادية التي ينظمّون فيها، ويحافظون على قوتهم باستعمال الذكاء من خلالها ويميز هذا النوع من النخبة الأنظمة الديمقراطية.

إلا أنّه وحسب باريتو فإن السياسة تتطلب خاصيتين (عنف وإقناع). وأن المجتمعات منذ التاريخ تحكمها نخبة قليلة العدد، وأن التاريخ هو صورة لتتابع حكم الأقليات المتتالية فبعد ما تنطفئ قوة النخبة الأولى ويضمحل شأنها تعقبها نخبة جديدة وهكذا دواليك.

لقد خلص باريتو من خلال تجربته في المجتمعات الفرنسية والإيطالية إلى أن الذين استحوذوا على زمام الحكم وتسيدوا هم الثعالب، من تجار السياسة والمحامون الذين اتصفوا بمقتهم وقلة مبادئهم ورأى أن التوازن الاجتماعي من خلال هذه الممارسات ينتهي إلى الاختلال وأن الظروف في الأخير ستكون من نصيب الأسود كما حدث دائما، حتى إذا استقرت الأمور وعادت إلى نصابها واستقر الحال عاود الثعالب الكرة مرة ثانية بفضل الحيلة والدهاء، وتسللوا إلى منافذ الحكم بحيث يصعب

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:163

عليهم التخلي عن خبراتهم وقدراتهم العقلية لأمد طويل، ويعملون على تنحية الأسود بالحيلة دائما، وهنا تكون النخبة قد أتمت دورتها.

أما الطبقة الحاكمة المثالية عند باريتو فهي حتما تلك التي بمقدورها مزج وخلط الثعالب والأسود وتضمن التوازن بينهما.[1]

2- مفهوم تبادل أدوار النخبة:

من خلال كتاب رايت ميلز حول نخبة القوة الذي درس فيه المجتمع الأمريكي دراسة سببية حيث تطرق إلى عدة مجالات عسكرية، سياسية واقتصادية للبحث، وحاول التعرف إلى مواقع القوة ويختلف مع موسكا وباريتو في العامل النفسي السيكولوجي للبناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع حيث يرى ميلز أن القوة ترتبط (بالأدوار) التي يلعبها بعض الناس في المجتمع.

تتكون النخبة عند ميلز من أولئك الذين يشغلون المواقع القيادية في تسلسل الأنظمة السائدة في المجتمع ويقسمه إلى ثلاثة أقسام: حسب النموذج الأمريكي الذي هو محل دراسة ميلز.[2]

1)- قمة الهرم موقع كبار المسئولين الحكوميين والعسكريين ومدراء الشركات الكبرى.

2)- المستويات الوسطى للقوة وتتميز بجماعات متباينة وذات علاقات متوازنة ومتعددة (الكونغرس).

3)- مستوى خاص بالجماهير التي لا قوة لها ويكون هذا المستوى غير منظما ومفككا يتلقى الأوامر من الأعلى.

---

1 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص:165.

2 نفس المرجع ، ص 172.

–مصدر القوة عند ميلز يتوقف على مدى نجاح إحكام الحلقات في التسلسل التنظيمي ومدى صلابة التماسك بين أفراد التنظيم وارتباطهم بعضهم ببعض، نتيجة التقاء مصالحهم الشخصية المتشابهة والمتقاربة.

– المصدر الثاني لقوة النخبة يكمن في مدى استمرار اتصال القادة فيما بينهم، الأمر الذي ينتج عنه اتفاق على السياسات والقيم التي يصوغونها.

– قوة الصلة النظامية التي ذكرناها آنفا تزداد بتبادل القادة للأدوار، كأن يتولى الضابط العسكري وظيفة مصرفية أو قانونية، مما يقوي تماسك أفراد النخبة ويزيد من تراكم القوة وتنتهي بانتهاجهم لأسلوب حياة واحد بالإضافة إلى وعيهم المشترك بمصالحهم.

فالنخبة إذن هي القلة التي يمكنها أن تتربع على مناصب عليا في بناء الدولة مع قدرتها على تبادل الأدوار الأساسية، وبالتالي فإنها في المجتمع الأمريكي وحسب ميلز هي القوة السياسية.

تقوم هذه القلة بصياغة الأدوار التي يلعبها الآخرون في المجتمع، ويرى ميلز أن الديمقراطية والحرية أصبحتا جزءاً من الأسطورة الليبرالية، لأن القوة منحصرة في يد نخبة ولا مجال للمطالبة بتوزيعها.

نستخلص من كتابات باريتو: (*Mind and Society*) و موسكا: الطبقة الحاكمة (*The Ruling Class*) و ميشلز (*The Political Parties*) و رايت ميلز عدة ملاحظات من أهمها:

أن النخبة توجد في كل المجتمعات وهي أقلية مقارنة في عددها بالشعب الذي يمثل الأغلبية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات الهامة وذات التأثير المباشر على المجتمع وتزداد أهميتها إذا كانت هذه القرارات سياسية لأنها ستؤثر أكثر ومباشرة في المجتمع.

إن الأساليب التي تمكن هذه النخبة من أن تصل إلى موقع السيطرة وإلى مركز القوة تختلف حسب طبيعة المجتمع من جهة، وحسب الظرف الزمني من جهة أخرى، باستعمال وسيلة الانتخاب العام واحترام نتائجه مهما كانت، وفي هذه الحالة نكون أمام مجتمع يعيش حالة من الوعي والنضج السياسيين تتمكن نخبه من التداول على السلطة بطرق سلمية والنظام الديمقراطي في الحكم والإدارة هو الأقرب لهذه الحالة، أو في الحالة الثانية وذلك عن طريق أساليب حكم أكثر عنفا كالثورة والاستيلاء على السلطة بالقوة (الانقلابات) وهي حالة تعبر عن تأخر في النضج والوعي السياسي لهذا المجتمع بالمقارنة مع الحالة المجتمعية الأولى[1].

إن ما يجمع أفراد النخبة بصفة عامة في كلتا الحالتين هو مصالحها أو آراؤها المشتركة والتي تتماسك بفضلها فيما بينها ويكون ذلك بمثابة البنية التي تحكمها وتنظمها سواء كانت هذه المصالح مادية أو معنوية كقيم دينية أو اجتماعية، بعدما تتحكم الأقلية (النخبة) في مركز القوة بفضل تماسكها كما أشرنا، بالإضافة إلى إمكانياتها المالية تمر إلى مرحلة مصادرة سيطرة الأغلبية لصالحها، وهي بذلك لا تقف عند حد وضع وصياغة القرارات بل تتعداها إلى التنفيذ باستعمال أساليب القوة والإكراه، وتجعل الأغلبية تذعن وتطيع، ويصبح بإمكان النخبة أن تتحايل وتغير القوانين بما يخدم مصلحتها ويضمن بقاءها أطول مدة ممكنة ويتيح لها أكبر فرص للبقاء في مركزها[2].

1 توم بوتمور ، مرجع سابق، ص: 127.

2 إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص: 163.

3 –تحقيق التنمية والرفاهية من الصيغ السياسية للنخبة.

إذا كان الهدف الأساسي للنخبة هو بقاؤها في الحكم لما يحمله هذا الأخير من مزايا وجاه يصعب على أفرادها الاستغناء عنه، فإنها وبالضرورة ستلجأ إلى طرق مختلفة حتى تتمكن من إقناع محكوميها بالانصياع لأحكامها عنوة أو استمالة، وبوسائل تختلف حسب الحقبة الزمنية وحسب اختلاف النظام السياسي[1].

إذا كان نظام الحكم الاستبدادي في أشكاله القديمة مبني على ألوهية الملك أو الحاكم على أنه ظل الله في الأرض، استوجب ذلك من العامة الانصياع لأوامره لأنها من أوامر الله وينطلي هذا الأمر على جمع الجباية والتي هي واجب العبد إلى سيده، لقد ساد مثل هذا النظام لأحقاب من الزمن، لكنه من الصعب تصور اليوم مثل هذه الأشكال من الأنظمة على الرغم من وجود حالات ناذرة لمجتمعات لا زالت تعيش تحت وطأة الأزمنة الغابرة بأدغال إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي يمكن اعتبارها حالات شاذة، إلا أن هذه الصياغة السياسية لازالت موجودة بأشكال متطورة بحسب تطور المجتمعات، إذ أصبحنا نراها اليوم في شكل دساتير ومواثيق تتحدث عن ضمان لحقوق سياسية واجتماعية فردية وأخرى جماعية وعن مبادئ مشاركة المواطنين في الحياة السياسية للنظام إلى جانب الحكام، وأن هذا الأخير إنما يعمل لصالح المواطنين وإن كانت الآراء تتضارب حول صحة هذا القول، فإن الثابت هو أن الصيغة السياسية لازالت موجودة ومرادفة للنخبة.

من أهم هذه الصيغ اليوم هو رفع شعار التنمية وإحلال الرقي والرفاهية للمواطنين تضعه النخبة الحاكمة نصب أعينها حتى تضمن استقرار النظام، فإذا استقر هذا الأخير كان لها الحق في

---

1 محمد محمود الإمام، *الفكر التنموي والتحديات، موقع المكون الاجتماعي من التنمية الشاملة، آفاق التنمية في الوطن العربي*، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006، ص:136.

المطالبة بالبقاء في سدة الحكم لاستكمال مشاريعها، وتمكنت من إقناع مجموع الناخبين من التصويت لها لما يرونه من استحداث لمناصب شغل وإنتاج للمواد وإشباع للحاجات الأساسية و الكمالية[1].

أصبح إذن وحسب هذا الترتيب القاعدي للأفكار بديهيا ملازمة الصيغة السياسية للنخبة، وما دامت التنمية هي صيغة أساسية لدى النخبة، فما الفرق بينها وبين النمو الاقتصادي وما هي إذن أشكال التنمية وما هي أبعادها ؟

إن ما ميز القرن العشرين في نظرنا هو تنامي الحاجة البشرية إلى حقوق تختلف في طبيعتها عن تلك التي سادت في المجتمعات القديمة، لم تعد التنمية ترتكز على إشباع الحاجات من الغذاء ووسائل العيش الكريم مرتبطة بالإنتاج المادي للسلع بقدر ما أصبحت مرتبطة بنوع جديد من الحقوق كتلك المتعلقة بضمان الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين والتي تعتبر مانعا دون السقوط في أشكال الجور والتسلط والتشدد للرأي التي من نتائجها المباشرة الحروب والأخطاء الاقتصادية التي تنجر عنها كل أشكال الفقر والحرمان كالفاشية، النازية والحروب العالمية وما خلفته من آثار على المجتمع الدولي.

هذه الحقوق جاءت في أوجه جديدة أصبحنا نتحدث عن التنمية البشرية وعن التنمية السياسية[2] وفي الأخير أصبحنا نفكر في مفهوم التنمية المستدامة، والتي باختصار تحاول الوقوف على الأساليب الاقتصادية الحالية وكيف يمكن التخفيف من حدتها حتى نكفل للأجيال القادمة حقها من الطاقة المستخرجة من المناجم من الموارد الطبيعية، الأمر الذي يستدعي البحث عن مصادر

1 Nadji SAFIR, ***Essais d'analyse sociologiques, culture et développement***, Tome 1, O.P.U-Enal, Alger, 1985 p: 48.

2 أمارتيا صن: خبير اقتصادي ولد في الهند في 03 نوفمبر 1933، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 ينظر إلى www.wikipedia.com/Amartyasen

بديلة والموارد المحافظة على البيئة والبحث عن الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية مثلا، الطاقة المائية أو المستخرجة من قوة الرياح وغيرها.[1]

إذا كانت السماء المليئة بأعمدة الدخان المتصاعد من الشركات في القرنين الماضيين دليلا على نجاح الدولة اقتصاديا وتصنعها، فإن ذلك أصبح اليوم من أسباب التخلف ومن أسباب التلوث البيئي الذي تعالجه التنمية المستدامة، فكانت الحاجة إلى طرق صناعية بديلة.

لقد تمكنت الدول الغربية المتطورة متبوعة في ذلك دول جنوب شرق آسيا من قطع شوط لا بأس به في تحقيق هذا النوع من التنمية، فما هو حال الدول المتخلفة أو التي كانت تسمى بالسائرة في طريق النمو؟ وهل تأبه لذلك أم أن ما يشغلها في الوقت الراهن هو الخروج من حلقة التخلف مهما كان الثمن؟[2]

1 رعد عبد الجليل علي، *التنمية السياسية، مدخل للتغيير*، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 2002، ص: 78.

2 محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص: 67.

المبحث الثاني: النمو والتنمية.

من الضروري جدا التفريق وفهم ماهية عملية النمو و عملية التنمية التي تختلف بوجود إرادة تحرك وتفعل الآليات والظروف الممكن تجنيدها لإحداث عملية تنمية، كما سنتطرق إلى أنواع التنمية وأبعادها السياسية، الاجتماعية والاقتصادية من خلال دراسة وجيزة لأهم المداس الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي.

كثيرا ما يكتنف الالتباس مفهومي النمو والتنمية، إلا أن عامل التفرقة والتمييز بينهما يكمن في شكل الديناميكية التي تتحكم في كل واحد منهما، ذلك أن النمو الاقتصادي إنما يحدث بطريقة تلقائية نتيجة تداخل عوامل مختلفة عبر الزمن، فبتزايد السكان مثلا تتزايد حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية بالضرورة، وبالتالي يحاولون زيادة إنتاجهم الاقتصادي لسد حاجياتهم المتنامية وهذا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج ولذي يسمى نموا اقتصاديا، من هنا كان ارتباط قياس النمو بالناتج الوطني الخام[1].

يعرف الاقتصادي جوزيف شومبيتر[2] النمو على أنه تنامي عدد السكان والثروة والادخار، أما التنمية فتتبع عن الابتكارات الفنية والتقدم التقني والصناعي، ومن خلال هذا التعريف يظهر أن عملية النمو إنما تحدث بطريقة عفوية طبيعية نتيجة زيادة عدد السكان ينتج عنه زيادة في الحاجيات المادية يزداد العمال على إنتاج المواد الاستهلاكية بسببها.

---

[1] صابر خوري، *التنمية بين الأمس والغد*. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1991، ص: 92.

2 محمد عبد العزيز عجمية، محمود العقاد وآخرون، *مقدمة في التنمية والتخطيط*، دار النهضة العربية، بيروت 1983، ص: 55.

كلما زاد البشر زادت مدخراتهم ونتجت عنها رفاهية، إلا أن هذه الرفاهية تبقى محدودة نسبيا نظرا لارتباطها بغنى الأرض، والتنظيم الاجتماعي للعمل أكثر من ارتباطها بالعوامل الأخرى مما يجعل النمو في الأخير هو عملية رفاه قطاعي وهذا يعبر عن حدود النمو الاقتصادي.

أولا: نظريات و مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

لقد حاولت الدراسات الاقتصادية دراسة مفهوم النمو الاقتصادي وتقييم شروطه ومعانيه واختلفت باختلاف الأنظمة السائدة في كل مجتمع. ومن المدارس التي تطرقت إلى مفهوم النمو يمكننا ذكر:

• آدم سميث Adam Smith (1723−1790) والذي نادى بالحرية الاقتصادية وعارض أي شكل من أشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، كونه طبيعيا وقادرا على خلق التوازن لوحده.

• دايفيد ريكاردو David Ricardo (1772−1823)[1]، ويرى أن الأجور عامل إبطاء وأن النمو الاقتصادي مسؤولية ملقاة على عاتق الرأسماليين الذين يوظفون المال في خلق مصانع ومنشات اقتصادية جديدة.

• أما كارل ماركس Karl Marx فإنه يعتبر النمو الاقتصادي من باب التغيير المادي للتاريخ الذي يتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظام الاجتماعي الذي تعاقب عبر الزمن في حقب تميزت بخصائص منفردة كما يأتي:

1 محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص:57.

1- العصر البدائي

2- العصور القديمة

3- عصر الإقطاع

4- عصر الرأسمالية

5- الاشتراكية

ويركز ماركس على أن الناتج الوطني الخام ينقسم إلى 3 أقسام:

1- رأسمال ثابت

2- رأسمال متغير

3- فائض القيمة

أما جوزيف شومبيتر Joseph Alois Schumpeter (1883-1950)[1] فإنه يرى أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، مع اعترافه بالفكر الماركسي فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي والصراع الطبيعي، لكنه لا ينادي بإلغائه ويرى أن التنافس بين الرأسماليين دفعهم إلى إحلال أصول الابتكار محل أصول الاستهلاك لتحقيق أقصى ربح ممكن، فيزداد الإنتاج بفضل الابتكار ويزداد الدخل فيزداد الطلب على السلع الإنتاجية لكن النمو يعتمد على عاملين هامين هما:

1 جوزيف شومبيتر Joseph Alois Schumpeter عالم اقتصاد ولد بالنمسا في 08 فبراير 1883 و توفي بالولايات المتحدة في 08 جانفي 1950، عرف بنظرياته في التقلبات الاقتصادية وأن الإفلاس يؤدي إلى الإبداع والتجديد، ألف كتاب "تاريخ التحليل الاقتصادي"، ينظر إلى www.wikipedia.com/Schumpeter

1- العامل المنظم

2-الانتماء المصرفي.

ثانيا: مراحل النمو الاقتصادي.[1]

لقد أبدع العالم الاقتصادي روستو W.W.Rostow[2] في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، إذ يرى أن الاقتصاد ينتقل في مراحل إلى أن يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، وبالتالي وحسب روستو فإن التنمية عند الدول النامية ممكنة ما إن تستوفي العوامل التي تمكنها من الانطلاق من مرحلة إلى أخرى.

ومن تكوين روستو التاريخي يستنبط أن المراحل هذه مستوحاة من الأحداث التي شهدها التاريخ الحديث ويميزها حسب المراحل التالية:

1/ **مرحلة المجتمع التقليدي:** أين تكون الدول شديدة التخلف اقتصاديا تتميز بزراعة تقليدية ووسائل بدائية ترتبط بنظام القبيلة أو الأسرة وتتميز بالإقطاع وضعف الإنتاج.

---

1 حربي محمد عريقات، *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي*، دار الكرمل، ط:2، عمان، 1997، ص: 23.

2 و.و. روستو Walt Whitman Rostow باحث في الاقتصاد وفي السياسة ولد بالولايات المتحدة في 07 أكتوبر1916 و توفي في 13 فبراير 2003، طور نظرية التنمية و الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي الذي حدده في 05 مراحل، ينظر إلى www.wikipedia.com/rostow

2/**مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وهي المرحلة الوسطى بين سابقتها ومرحلة الانطلاق الفعلي تتسم فيها الدولة بالتخلف الاقتصادي لكنها تحاول التخلص من الجمود وإدخال وسائل حديثة وتظهر فيها بعض الصناعات كما تتميز بظهور الثروات الاجتماعية و ظهور المفكرين.

3/**مرحلة الانطلاق:** تسعى الدول في هذه المرحلة للقضاء على أسباب التخلف بتغيير أساليب الإنتاج والتوزيع. تنشأ صناعات ثقيلة وتنهض بالزراعة، التجارة ووسائل النقل والاتصال، تدوم فترة وجيزة من 20 إلى 30 سنة ويتحول فيها الاقتصاد تحولا كبيرا.

4/**مرحلة النضج:** وتعتبر الدولة فيها متقدمة اقتصاديا قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية بشكل متوازن وبذلك يرتفع مستوى الإنتاج المادي ويزيد الاستثمار والاستهلاك.

5/**مرحلة الاستهلاك الكبير:** وتكون الدولة في هذه المرحلة متقدمة جدا حيث يزيد إنتاجها عن حاجاتها الاستهلاكية. يعيش سكانها في سعة من العيش دخلهم عالي ويتميزون باستهلاك مرتفع للسلع (كماليات سيارات، ثلاجات، غسالات...) ويزيد فيها الإنتاج الفكري والأدبي والفني كثيرا.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.

إذا كان علم الاقتصاد قد سبق العلوم الأخرى في تناوله لدراسة عملية ومفهوم التنمية لارتباطها برأس المال وتراكمه ذلك أن الرأسماليين في محاولاتهم لكسب أكبر قسط من المال وتوظيفه في مجالات متعددة (الفلاحة الصناعة ثم التجارة)، عاد عليهم بالكسب الوفير إلا أنه أدخل العمال والفلاحين في حلقة فقر لا متناهية. وكانت الحرب العالمية الثانية ونهايتها الدموية بمثابة حجر الأساس للأمم المتحدة التي قيدت لعملية التنمية قوانين من اجل الصالح العام لجميع المواطنين ومن

أجل عدالة أكبر وتوزيع عادل للدخل في محاولة لرفع مستوى دخل الفرد ومن ثم تمكينه من استغلال عمله لحياة أفضل من جهة وتفطن السلطة السياسية في الدولة لأهمية استحداث طريقة كفيلة بجلب الاستقرار الاجتماعي وكنتيجة حتمية له الاستقرار السياسي، فتحولت إلى محاولة استحداث التنمية اقتصاديا واجتماعيا خاصة مع شيوع النظام الاشتراكي في أوربا الشرقية والذي أصبح يشكل خطرا على مبادئ الرأسماليين فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.[1]

عجلت هذه الأحداث إلى دخول عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعترك السياسي وأخذت أبعادا إيديولوجية، سياسية واجتماعية.

لقد أصبح من البديهي أن بقاء أي نظام سياسي في السلطة مرهون بمدى انسجام المجتمع معه وتقبله له ولن يتأتى هذا إلا بتوزيع عادل للدخل وأسباب الحياة والعيش السليم وعلى سبيل الذكر لا الحصر يمكن تقييد هذه الأسباب في قطاعات الصحة، التعليم، الشغل والسكن.

بما أن علم الاقتصاد كان السباق في محاولة إعطاء تقييم وشرح لعملية التنمية فإن تعريف التنمية يكون كما يلي:

تعرف التنمية الاقتصادية عملية مستحدثة نتيجة تخطيط بعد دراسة الحاجات الآنية والمستقبلية لمجتمع ما والدول هي وحدها القادرة على خلقه، انطلاقا من مركزها السياسي ووضع ميزانية لكل قطاع وتخصيص حصص مالية ليست بالضرورة متساوية، بل تتبع في ذلك الإستراتيجيات والأولويات التي تسطرها وبالتالي تصبح مسئولة مباشرة عن مدى نجاح أو فشل عملية التنمية.

1 محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص: 71.

إذن فالتنمية عملية متعلقة بعوامل عديدة ومستحدثة على غرار النمو الاقتصادي وهي مقرونة بعدد السكان وتراكم رأس المال وتطبيق الابتكارات الجديدة في عملية الإنتاج وتتحكم في الدخل والإنفاق العموميين بين الاستهلاك والادخار، ويشترط في ذلك أمرين أساسيين:

1- أن يفوق معدل نمو الدخل القومي نمو السكان، وذلك حتى يزيد دخل الفرد باستمرار.

2- أن تتم عملية التنمية في قطاعات اقتصادية فنية تعبر عن التقدم.

نستخلص من هذا أن عملية التنمية هي أداة تستعملها الدولة الكاملة النفوذ في استغلال مواردها الاقتصادية لتحقيق زيادة في دخلها الوطني حتى ينعكس ذلك زيادة في متوسط دخل الفرد ولابد لهذه العملية أن تكون عملية متواصلة مما يمكن الدولة من تثبيت سلطتها الكاملة على كامل القطاعات الحيوية من صناعة، زراعة تجارة، نقل ومواصلات وغيرها، وبالتالي وكنتيجة مباشرة لذلك تبسط الأمن والاستقرار في ربوع الدولة الشيء الذي يضمن به النظام السياسي القائم بقاؤه أطول مدة ممكنة.

أولا: أهداف التنمية.

إن الهدف الرئيسي والذي تدور حوله كل أهداف التنمية الأخرى هو رفع مستوى معيشة الشعب حيث أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها بل وسيلة لتحقيق الرفاهية وتحسين معيشة الأفراد. لكن هذه الأهداف على الرغم من اختلافها باختلاف الدول ونظمها السياسية الاقتصادية وظروفها الاجتماعية والسياسية[1]، إلا أنها تشترك في ما يلي:

1- رفع مستوى المعيشة للسكان من قدرة مادية مرتبطة بالدخل الفردي.

[1] صابر خوري، مرجع سابق، ص: 110.

2- زيادة الدخل القومي.

3- تقليل التفاوت بين الدخل والثروة والقضاء على التفاوت الشاسع بين أفراد المجتمع (الطبقية).

إن المقصود مما سبق هو تجسيد العدالة الاجتماعية، كنتيجة لتوفر وتكافؤ الفرص لدى أفراد المجتمع وكذلك ضمان الحق في العمل أي الحصول على دخل والحق في التعليم والصحة وشروط الحياة الكريمة[1].

ثانيا: أبعاد التنمية.

1- البعد السياسي للتنمية:[2]

يقول أمارتيا صن (إن مبدأ رفاهية الفرد يتعدى مسألة توافر مواد الاستهلاك إلى مسألة كيف تستعمل المواد المتوفرة، وأن حرية الاختيار عامل أساسي في فهم معنى الرفاهية ومنها اختيار المشاركة في حياة المجتمع مع كل ما تقدمه للفرد من احترام الذات).

معنى هذا أنه إذا كان باحثوا الاقتصاد قد ركزوا في الستينيات من القرن الماضي على العناصر الاقتصادية للعملية التنموية، فإن الأبحاث المعاصرة تشدد على الجوانب الأخرى الأكثر شمولا كالأبعاد السياسية، الاجتماعية والبيئية لهذه العملية، وبالتالي فإن البلدان المستقلة حديثا قد تأثرت بعوامل جديدة منها:

---

1 زياني صالح، *موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر*، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد:16، الجزائر، 2007.

2 عبد الله شريط، *المشكلة الإيديولوجية و قضايا التنمية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص: 62.

– طبيعة المؤسسات السياسية ونوع ممارسة الحكم (طبيعة النظام السياسي).

– موقعها الجيوسياسي.

– تأثير الحروب الأهلية (إفريقيا، آسيا، أمريكا الجنوبية) وهو العامل الإقليمي.

لقد خلصت الدراسات إلى أن الأداء الكفء والجيد (انخفاض نسبة الفساد وتطبيق أحكام القانون استقلالية القضاء، الملكية الخاصة وحقوق التقاعد) كلها تصب في مصلحة النمو على المدى الطويل ويعزز شكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2-البعد الاجتماعي للتنمية:[2]

لقد جاءت عملية التنمية كإجابة على الويلات التي عاشها العالم بعد الحربين العالميتين من تفاوت اقتصادي واجتماعي في الدول، ومن تفاوت اجتماعي واقتصادي داخل المجتمع الواحد أيضا.

إن رقي الإنسان واستتباب الأمن داخل الدول هو مفتاح إنهاء الأزمات، ومن ثم كان لزاما أن يلتفت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مع عدد من المنظمات الدولية المتخصصة إلى حقيقة رعاية التعاون الدولي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث أكدت المادة 55 من مهام المجلس على العمل على: "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب التخطي الدائم للأفراد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

1 حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص: 45.

2 Nadji Safir, Op Cit, p: 60.

فظهر مفهوم التنمية الاجتماعية نظرا للترابط الوثيق بينهما وقد تدعم هذا المفهوم بعدما أنشئت هيئة الأمم المتحدة سنة 1945، حيث أكدت في قرارها D7-142 على ترابط وتشابك متطلبات الرفاهية الاجتماعية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية وذلك من خلال دعم الدول الفقيرة من أجل إصلاح الأراضي الزراعية ودعم جهود التصنيع في قطاع الصحة العمومية، التعليم والعدالة كون هذه القطاعات تمثل شروطا تعزز التنمية وتكمل عملية زيادة الإنتاج[1].

ثالثا: أنواع التنمية ووسائل تمويلها:

1-أنواع التنمية الاقتصادية:

ويقسمها الاقتصاديون أمثال: راغنار نارسك، ليويس، روزنشتاين رودان إلى قسمين:

أ- التنمية المتوازنة:[2]

ويعني بها نارسك أن التنمية يجب أن تقع على عدة جبهات أي القطاعات الاقتصادية المختلفة وأن تنموا بتواز، حتى تتمكن من مساعدة بعضها البعض والالتقاء في نهاية العملية التنموية كما أن الاستثمار في قطاع واحد على حدى لن يأتي بمردود كبير.

تتطلب هذه النظرة كذالك أن يكون هناك توازن بين العرض والطلب، ومن ثم إنشاء طلب متوازي للاستثمار لجميع القطاعات حتى تنمو مع بعض، مما يمكنها من تسويق منتجاتها وتوسيع

1 سعد حسين فتح الله، [illegible] مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1999، ص: 67.

2 محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص: 63

رقعة السوق، الأمر الذي سيجلب نفعا أكبر على مستوى المدخرات والتي بدورها ستقوم بخلق قيم استثمارية على قطاعات أخرى من الاقتصاد وتسمى هذه المدخرات بالناتج الاجتماعي.

ينتقد هيرشمان Hirschman هذا النوع من التنمية من باب أنها تضعف الهياكل الاقتصادية القديمة والمرتبطة بتاريخ، ثقافة ومعتقدات المجتمع وتستبدلها بهياكل اقتصادية جديدة، ولكنها دخيلة على ثقافة المجتمع (الثورات الصناعية والزراعية في الدول المتخلفة) مما يعيق انسجام المجتمع معها وينتهي بها إلى الفشل.

ب- التنمية غير المتوازنة: نظرية القطب التنموي أو الدفعة القوية: (*The Big Push Theory*)

يتزعم هذا الجناح بيرو Perroux و جيرار دي بارنيس Gérard Destanne de Bernis[1] هذا الأخير الذي يرى أنه يجب خلق أقطاب اقتصادية (صناعات محركة)، تكون بمثابة مركز جهود الاستثمار بدل تشتيت الجهود الاستثمارية في القطاعات المختلفة، التي من شأنها أن تضعف العملية.

تتمثل هذه النظرة في إعطاء الأولوية لبعض القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية على أمل خلق نموذج صناعي تدور حوله القطاعات الأخرى وتقلده.

الأمثلة في الجزائر هي المجمعات البتروكيميائية ومجمع الصناعات الحديدية بالحجار والصناعات الثقيلة لتتحول هذه الأخيرة إلى قطاعات أخرى كالزراعة والوسائل والخدمات.

---

1 جيرار ديستان دي بارنيس Gérard Destanne de Bernis اقتصادي فرنسي ولد سنة 1928 و توفي في 24 ديسمبر 2010، ساهم في تطوير نظرية التنمية وأدخل مفهوم الصناعات التصنيعية التي أخذها من نظرية القطب الصناعي بالارتكاز على الطاقات الداخلية، طبقت نظريته في الجزائر مع التخطيط المركزي.

ج- التنمية المستدامة:

لقد ظهر جليا أن تسابق الدول المتقدمة وتلك السائرة في طريق النمو على حد سواء، لأجل الحصول على المصادر الطبيعية واستغلالها المفرط لهذه الأخيرة، أحدث شكلا جديدا لم يكن متوقعا نتيجة عدم توافق المتطلبات المتزايدة والمتسارعة على هذه الموارد وقدرة الأرض على إعادة إنتاج هذه الموارد على الأقل في المدى المتوسط أو القريب.

يكتسي هذا الأمر أهمية قصوى سواء بالنسبة للدول المصدرة أو المستهلكة لهذه الموارد، ذلك أن هذه الأخيرة معرضة للزوال ولأنه ليس من السهل على الأقل في الوقت الراهن، إيجاد بدائل عنها على الرغم من محاولات إنشاء برامج البحث في الطاقات الشمسية و الكهربائية والتي لا تزال في أيامها الأولى، تعود الأسباب في الدرجة الأولى إلى التكلفة الباهظة لإنتاجها.

لقد أكدت قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو (البرازيل) بتاريخ 13-14 جويلية 1992 على ضرورة التفكير في مستقبل كوكب الأرض وفي الطاقات المتبقية للأجيال القادمة، ماهية العلاقة الواجب تصورها بين حاجتنا إلى التنمية و قدرة البيئة على التجاوب معها[1].

لقد جاءت هذه القمة لتواكب القلق المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها في المستقبل وتؤكد على شقيه الأساسيين ألا وهما:

1- أن المصادر الطبيعية الآنية ليست حكرا على جيل دون غيره وأن للأجيال القادمة الحق في الاستفادة من هذه الموارد.

[1] عبد الخالق عبد الله، *التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق* سلسلة كتب المستقبل العربي رقم: 13، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 227.

2- أن الاستغلال اليومي للطاقة يساهم في تدهور نوعية الهواء ويزيد من احتراق طبقة الأوزون ويضعف الدرع الطبيعي المانع لتسرب الأشعة الضارة بالإنسان وما تسببه من أمراض مزمنة.

2- وسائل تمويل التنمية الاقتصادية:[1]

تتنوع طرق التمويل بتنوع المشاريع إلا أن الغالب فيها هو تمويل الدولة من خلال صناديق المساهمة، التي تساعد بها الجزائر مثلا الجماعات المحلية في تسيير شؤونها واستحداث المشاريع التنموية، مع وجود طرق ووسائل أخرى لكنها تبقى محدودة ويبقى أهمها نوعين: التدعيم والقروض.

ويمكن ذكر الوسائل التمويلية التالية:

أ- مساهمة الدولة:

لقد جاءت في نصوص قانون البلدية والولاية وتغطي هذه المبالغ المشاريع الاستثمارية المرتبطة بمشاريع التنمية للبلديات والولايات PSD-PCD، حيث جاءت المادة (137) من قانون الولاية لتبرز دور الدولة في دعم المشاريع الإنمائية، بالإضافة إلى إمكانية طلب كل من المجلس الشعبي الولائي مساعدة الدولة المالية والتقنية انطلاقا من طبيعة الولاية كوحدة إدارية لا مركزية تتمتع بالاستقلال المالي وتمثل سلطة الدولة على المستوى المحلي.

1 MILOUDI Boubakeur, ***Investissement et stratégies de développement***, OPU-Enal, 1988, Alger p:67.

ب- صناديق المساهمة: [1]

وتتعلق بتمويل التجهيزات المحلية، وتسمى كذلك بالصناديق المشتركة للجماعات المحلية تأسست في أوت 1973 وأعطت للجماعات المحلية الإمكانية المالية لإنجاز مشاريع التجهيز في المخطط الوطني للتنمية.

يعتبر هذا الصندوق مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ويتمتع بالاستقلالية المالية وبالشخصية المعنوية ودلك بمقتضى المرسوم رقم 266/66 المؤرخ في 1986/11/04 والذي يحدد كيفية تسييره وتنظيمه. و قد تم انشاء هذا الصندوق للرد على العجز المتزايد للجماعات المحلية وتقليص الفارق بين البلديات ذات الموارد المالية الجيدة والبلديات الأخرى التي تعاني من صعوبات التمويل في محاولة لوضع نوع من التوازن التنموي بين جميع بلديات الوطن، كما تهدف هذ<ه الإعانات إلى التقليص من الاختلالات المالية ما بين البلديات وذلك على أساس حساب هامش الفارق بين معدل النمو المحلي ومعدل النمو الوطني، كما يمنح هذا الصندوق اقتطاعات استثنائية للجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية أو تتعرض لكوارث طبيعية، كما يمنح اعتمادات مخصصة لمناطق السهوب والجنوب وتتقسم إعانات الصندوق على الشكل التالي.

- 75% تعود للبلديات.
- 25% تعود للولايات

1 Said BENAISSA, ***L'aide de l'Etat aux collectivités locales (Algérie, France, Yougoslavie)*** O.P.U, Alger, 1983, p : 236.

ج- التمويل البنكي:

وتتعلق بالمشاريع الإنتاجية عن طريق القروض البنكية إذ رخص المشرع الجزائري للجماعات المحلية إمكانية اللجوء إلى القرض البنكي قصد الحصول على التمويل المناسب وذلك بموجب المادة 146 من القانون 08/90 الصادر في 1990/04/07 والمتعلق بالبلديات.

في واقع الأمر فإن الدولة كانت قد أمرت وهذا مند سنة 1964 بنوكا عمومية لتقديم قروضا لفائدة الجماعات المحلية في مسعاها لتحفيز وتنويع الوسائل المالية لفائدة الجماعات المحلية لكي تحدث التنمية المحلية، وكان أول بنك لعب هذا الدور هو صندوق التوفير والاحتياط (CNEP) لكن ونتيجة لتخوف ونقص الإرادة الشخصية وخاصة الخبرة من جهة للمنتخبين من جهة ولأن مثل هذه القروض يعتبر تمويها طويل الأجل فلم يعد في استطاعها تأدية هذه المهمة.

لقد كان بالإمكان استغلال مثل هذه الوسيلة والتي تعتبر من الوسائل الهامة والتي من شأنها تحقيق تنمية وانجاز مشاريع تتماشى والمعطيات المحلية، وكذلك الاستجابة للحاجات الملحة للمنطقة، إلا أن وجود عوامل عديدة ومتشعبة جعلت من هذه الوسيلة شبه مستحيلة، و منها:

- أن الجماعات المحلية بالمستوى الحالي لمسيريها المحليين الذين يرجعون إلى الوصاية في كل التفاصيل بذريعة أن السلطة المركزية هي الممول، بالإضافة إلى تخوف المنتخب المحلي من الدخول في متاهات وتفاصيل القروض البنكية من جهة وتعقد عملية الاقتراض البنكي في حد ذاتها من جهة أخرى.

- إن المستوى الثقافي ونوع الخبرات لدى المنتخبين المحليين يلعب دورا حاسما، إذ من النادر جدا أن نجد منتخبين محليين يتقنون التقنيات الإدارية والمالية الكافية لإدارة برامج ومشاريع ينشئونها بقروض بنكية.

- انتشار فكرة أن السلطة المركزية لا ترغب في من يزاحمها من المنتخبين المحليين في إرساء التنمية، كونها وسيلة هامة من وسائل التعبئة والتحكم في الشؤون المتعلقة بالمواطنين وبالتالي يدفع هذا الأمر إلى اعتماد الجماعات المحلية على الخزينة العمومية للدولة وهو أمر في نظرنا في غاية الخطورة لأنه يكبح ويقضي على روح المبادرة.

د- برامج الشركات العمومية[1]:

وهي محاولة من هذه الشركات (الماء، الغاز، السياحة، وغيرها) التقرب من المشتركين فتبني لنفسها مقرات وإدارات ومشاريع بمثابة مرافق عمومية، تسهل عليها قبض مستحقات ما تقدمه من خدمات للمواطنين وهي في نفس الوقت تقوم بتشغيل اليد العاملة المحلية، تقلل من مصاريف التنقل إلى الأماكن الحضرية الكبرى ومن جهة أخرى تساعد في استقرار السكان في المناطق الريفية مثلا مما يخدم برامج الدولة الداعية والمحفزة للاستقرار و الإنتاج الريفي الزراعي والحيواني.

[1] Said BENAISSA, Op Cit, p: 185

الفصل الثاني:

طبيعة التسيير المحلي ونمط التنمية المتبع مع بناء الدولة الوطنية

الفصل الثاني: طبيعة التسيير المحلي ونمط التنمية المتبع مع بناء الدولة.

لأجل فهم واقع عمل المجالس الشعبية في الوقت الراهن لابد من العودة إلى أصل النخبة السياسية ومن أين جاءت ودراسة الصيرورة التاريخية التي مرت بها وكيف تأثرت وأثرت على الساحة السياسية ثم الهياكل وشكل الجماعة المحلية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية والاستحداث القانوني والسياسي الذي صاحب الهياكل الجديدة مع استقلال الجزائر وبناء الدولة الجديدة ثم كيف تمت صياغة مختلف التنظيمات والأطر القانونية التي تكونت على إثرها وعملت في حدودها المجالس الشعبية المنتخبة والعلاقة التي تربطها بالعامل أو الوالي فيما بعد و كذلك الهيآت التنفيذية المختلفة وكيف يتم التجاوب والعمل بينهما.

المبحث الأول: النخبة السياسية الجزائرية والهياكل الأولى للتسيير المحلي المتبعة بعد الاستقلال:

من الضروري جدا التطرق إلى الصيرورة التاريخية والمحطات التي مرت بها الجماعة المحلية في الجزائر وكذلك الهياكل التي ورثتها وكيف تمكنت من تغيير أنماطها حتى تواكب البنية الجديدة للدولة الجزائرية المستقلة وهذا من خلال النظر إلى التطور التنظيمي والقانوني الذي يساعد وبدور كبير في فهم طبيعة الأدوار التي أوكلت للنخبة السياسية سواء المركزية أو المحلية منها، كما يمكن له هذا التحول أن يفسر نوع وطبيعة العلاقة الرابطة بين النخبة السياسية قبل الاستقلال وبعده.

المطلب الأول: أصول النخبة السياسية الجزائرية.

من الصعب العودة أدراج التاريخ للحديث عن أشكال النخب التي مرت لكثرة وتنوع المراحل التاريخية والظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبتها والتي تؤثر في تكوينها وسيرها أيما تأثير و تتفاعل معها لذلك سنقتصر على دراسة، ولو بشكل موجز لشكل ونوع النخبة السياسية الجزائرية التي ساهمت في بلورة مشروع الدولة الجزائرية بالمفهوم الحديث الذي يمكن أن يوعز إلى الدولة اليوم، وهي مرحلة ذات أهمية كبيرة في رأينا.

هذه الأهمية مصدرها التجربة التاريخية والسياسية والتي تمتد على ثلاث محطات زمنية من الاستعمار إلى الأحادية الحزبية إلى التعددية الحزبية مع ما يمكن أن يحويه لفظ (التعددية السياسية) من صعوبات لما سنحاول تبيينه من الدراسة لاحقا من جهة ومن الاقتصاد الموجه وبرجوازية الدولة إلى اقتصاد حر من جهة أخرى.

إن المرحلة التاريخية والأحداث التي صاحبتها والتي صنعت الدولة الجزائرية الحديثة، بنظامها السياسي وتوجهاتها الاقتصادية في ظل التحديات العالمية، باختلاف ألوانها وأشكالها. وانطلاقا من عقد الثمانينيات وظهور النخبة السياسية التي حكمت البلاد، هذه والتي لا تختلف عن باقي النخب السياسية الأخرى داخل أي مجتمع في تأثرها بالظروف السياسية والاجتماعية التي صاحبت نشأتها وفي تأثيرها بعد ذلك على الوضعية العامة للمجتمع سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، وهذا من خلال موقعها الذي يسمح لها بصياغة السياسة العامة للمجتمع و يعطيها الشرعية في استعمال القوة لتنفيذها[1].

1 Max WEBER, ***Le Savant et le politique***, ENAG/éditions, Alger, 1991, p: 52.

إن التنشئة السياسية وهي حسب تعريف الباحث (و،ب،كوانت) العامل المحدد للمسار السياسي الذي يتبعه الفرد حتى يلتقي بمجموعة الأفراد الآخرين الذين يقاسمونه توجهاته وميوله ويشترط في ذلك وجود قيم مشتركة بينهم (إرث اجتماعي، ديني وقيّمي أو إيمان بهوية)، هذه القيم ستولد قناعة سياسية وسلوكاً سياسيا معينا، وسوف تظهر هذه القناعة السياسية في شكل النشاط السياسي الذي سوف تُباشره هذه الفئة أو تلك[1].

نتحدث عن الظروف المصاحبة لنشأة النخبة لأن المتأخرين من علماء السياسة والدارسين لها من أمثال (و،ب، كانت) و(هارولد لازويل) يعتبرون أن التنشئة أو التكوين السياسي تؤثر فيه وبشكل كبير الظروف الاجتماعية لكل فرد[2]، وهي مرحلة يمكن تلخيصها عندما ندرس الحالة الجزائرية بالمرحلة الاستعمارية، أين تكونت اللبنة الأولى للحركة الوطنية من خلال الأحزاب السياسية الوطنية التي بدأت بالمطالبة ببعض الحقوق السياسية والاجتماعية ونوع من المساواة بين الجزائريين المسلمين (الأهالي) وبين المعمرين الأوربيين والذي جوبه بالرفض الصريح تارة وبالتزوير في الانتخابات فيما بعد (انتخابات نايجلان) تارة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن ما زاد من وطأة الهوة بين الجزائريين وبين المعمرين الأوربيين، هي مجموعة الظروف الاجتماعية المتباينة لكل طرف، فمن خلال التمييز بينهم وبين الأوربيين في المدارس والثانويات، ومنع الكثير منهم من الالتحاق بالتكوين العالي تحت ذرائع مختلفة من جهة واختلاف المستوى الاجتماعي (المعيشي والمهني) من جهة أخرى، فقد تحددت معالم الهوية الوطنية

[1] طارق عبد الهادي، *الأحزاب السياسية*، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص:44.

2 William, B, QUANDT, Op Cit, p:18

التي ساعدت في تحديد التهيئة السياسية فيما بعد وشكلت هذه الظروف ممزوجة بالتمييز، الإرث الاجتماعي بفعل عوامل التنشئة الأخرى مثل العائلة المدرسة والمهنة[1].

يأتي بعد عامل التهيئة هذا عاملا ثانيا وهو الأحداث والتجارب التي مرت بها النخبة الجزائرية والتي أثرت كثيرا في تكوينها، خاصة تلك التي عاصرت أحداث الحرب العالمية الثانية وأحداث 08 ماي 1945، ثم اندلاع الثورة التحريرية التي كانت بمثابة المنعطف الهام في تكوين النخبة السياسية الجزائرية.

لقد تأثرت الجزائر بما كان يجري في الساحة العربية والإسلامية من تحركات سميت بالنهضة السبب في ذلك يعود إلى درجة كبيرة إلى الشعور بالانتماء إلى هذا الجزء من العالم وإلى تشابه أوجه الاستعمار في الدول العربية والإسلامية المستعمرة آنذاك.

تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي وانشغلت بتصحيح القيم وتحرير العقل الجزائري من الخرافات وحالة الانغلاق على الذات التي التصقت به لفترة طويلة، لكنها سرعان ما تبنت مطالب سياسية، وكانت لأفكار محمد عبده وجمال الدين الأفغاني كبير الأثر في سير وتوجهاتها وأصبحت أكثر اهتماما بالشق السياسي وتطالب بالمساواة في الحقوق بين الجزائريين المسلمين والأوربيين وهو في حد ذاته أمر جديد وفي غاية الأهمية بالنظر إلى الحالة العامة للجزائريين المسلمين في تلك الحقبة من الزمن[2].

1 Jean-Claude VATIN, ***L'Algérie politique, Histoire et société***, Editions el Maarifa, Alger 2010, p : 29.

2 Ibid, P :187.

تأتي فئة الليبراليين بحكم الأحداث السياسية عاشت فيها سواء الداخلية أو العالمية بالإضافة إلى مستواها الاجتماعي، إذ باشرت العمل السياسي عن طريق تكوين الأحزاب الوطنية الأولى والمشاركة في الانتخابات والاستحقاقات في ظل النظام الاستعماري[1].

إن إيمان الليبراليين بالقيم الإنسانية النبيلة التي رفعتها الثورة الفرنسية، دفعهم إلى العمل السياسي بنية الحصول على بعض الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية2، إلا أن هذه المحاولة وإن يبدو للوهلة الأولى أنها باءت بالفشل، إلا أنها ساهمت في تأكيد فكرة أساسية وهي عدم جدوى المشاركة السياسية، كما فضحت نوايا النظام الاستعماري الذي لم يول أي اهتمام للجزائريين (المسلمين) ومشاركتهم في الانتخابات كما حدث في انتخابات نايجلان سنة 1948.

الفئة الثالثة والتي تحمل إرثاً اجتماعياً يختلف عن فئة الليبراليين، وفكراً راديكالياً مبنياً على قناعتها بعدم جدوى المشاركة والعمل السياسيين، أقل سناً وتأثرت بالقمع المتكرر الذي مارسته السلطة الاستعمارية، ومن الأحداث السياسية التي أثرت فيها في البداية هو حل الأحزاب السياسية (نجم شمال إفريقيا) وسجن أعضائه.[3]

شكّل أعضاء فئة الراديكاليين حلقة وصل بين الليبراليين والعسكريين الذين سيأتون من بعدهم، والذين لعبوا أدواراً أساسية في النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال وشاركوا في الحكومة الجزائرية المؤقتة، كنواب وكأعضاء داخل الجمعية الوطنية وكذلك في اللجنة المركزية للحزب.

---

[1] FERHAT ABBAS, ***Guerre et révolution d'Algérie, La Nuit Coloniale***, Alger-Livres Editions, Alger, 2011 PP : 138 ; 145

2 William, B, QUANDT, Op Cit, p:11.

3 Claude COLLOT et Jean Robert HENRY, ***Le mouvement National Algérien, Textes 1912-1954***, 2e Edition O.P.U, Alger, 1985, p: 48.

تأتي بعدها فئة الثوريين وهي أحدث سنا، وقد شكلوا المنظمة الخاصة (OS) وهي مجموعة (22) الذين أشعلوا الثورة التحريرية (بن بلة، بن طوبال، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، بن علة، خيذر وغيرهم).

تميزت فئة الثوريين بقناعتهم من عدم جدوى المفاوضة ولا المشاركة السياسية بأي شكل من الأشكال، إن تنشئتهم السياسية الخاصة ومستواهم الاجتماعي البسيط مقارنة بالفئات السابقة كان وراء القوة التي اكتسبوها خاصة بعد إعلان الثورة. [1]

إشعال ثورة ليس بالأمر الهين مطلقا، وهو أمر تطلب إدماج فئة جديدة وهم العسكريين وهي الفئة الرابعة من النخبة الجزائرية، معدل عام ميلادهم العشرينيات، لهم مستوى ثانوي ولم يشاركوا سياسيا في الانتخابات الفرنسية.

إن العامل الذي جمع الفئات الأربع السالفة الذكر ووحد صفوفها هو العمل على استقلال البلاد وطرد المستعمر الفرنسي، لم يقض بالمعنى التام على الفروق التي كانت الأصل في تنشئة كل فئة وتحديد قيمها وميولها السياسية ومن ثم نظرتها للمشروع السياسي للدولة بعد الاستقلال، أين سيظهر تصدعاً سياسياً من الضروري التطرق إليه لفهم الديناميكية السياسية التي ستتبعها النخبة السياسية الحاكمة في بلورة طبيعة النظام السياسي للبلاد.

1 William, B, QUANDT, Op Cit, p: 15.

ثانيا: النخبة السياسية الجزائرية و مشروع الدولة المستقلة:

إن الاحتواء الذي حدث للفوارق في التكوين ومن ثم الميل السياسي والثقافي أثناء الثورة كما سبق وأن أشرنا سرعان ما تلاشى وتبدد وظهرت بوادر الاختلاف، وإن كانت أحداث سياسية وقعت سابقا أنذرت بوجودها (مؤتمر الصومام ونتائجه)[1]، هذا الاختلاف سيكون صيف 1962 مسرحا له.

مع اقتراب إعلان استقلال الجزائر اجتمعت القيادة السياسية في طرابلس من أجل بلورة النهج السياسي وتأسيس الجمعية التأسيسية والتي من خلالها سيعين رئيسا للدولة الجزائرية المستقلة، وأعضاء المكتب السياسي للحزب الذي سيكون الجهاز السياسي حتى إجراء الانتخابات، والظاهر أن عملية الإقصاء كانت قد استفحلت في ذهنية القادة السياسيين.[2]

انطلاقا من هنا سوف تحاول كل فئة التموقع وتعيين رجالها في قطاعات تراها حيوية تمكنها من عدم الابتعاد عن مراكز اتخاذ القرار (جيش، حزب، إدارة ومؤسسات اقتصادية) وتمكنها كذلك من الدفاع عن مصالحها وهو أمر يظهر بجلاء في موافقتها على السياسة العامة من خلال النصوص والتشريعات وخلافاتها الشديدة فيما يتعلق بتعيين الأشخاص على رأس هذه الهيئات، أما الفئة الحاكمة خاصة بعد ما حدث في 1965 (الانقلاب أو التصحيح الثوري حسب كل رؤية كل فريق) فإن أسلوب تعبئة الرأي العام وحشد الجماهير في اتحادات (عمالية نسائية، طلابية، فلاحية وغيرها) كان كذلك من الأساليب التي اتبعها النظام، انطلاقا من اللجنة المركزية للحزب والمكتب السياسي إلى القسمات على مستوى الأحياء والقرى الصغيرة.[3]

1 Ali HAROUN, ***L'été de la discorde, Algérie 1962***, Editions Casbah, Alger, 2002, p:27.

2 HARBI Mohammed, ***L'ALGERIE ET SON DESTIN, Croyants ou Citoyens***, Arcantère Editions, Paris, 1992 p: 173.

3 ناصر جابي، *الانتخابات، الدولة والمجتمع*، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998، ص: 70.

لما كانت النخبة السياسية الحاكمة أكثرها من العسكريين، فإن الفئة التي لم تتمكن من التموقع في السلطة مباشرة بسبب استعمال السلطة السياسية للقوة المادية المشروعة في تحييدها عن ممارسة السلطة، فإن هذه الأخيرة وكرد فعل سياسي لجأت إلى عنصر التكيف مع الظروف الجديدة، والانتظار ريثما تتاح لها الفرصة، قوتها في هذه المرحلة ربما كانت في تكوينها التقني والفني، إذ لم تجد السلطة السياسية من بديل عنها لتحريك الآلة الاقتصادية فاستعانت بها، ولكنها حاولت إبعادها عن أي مستوى للحكم ولو كان محليا خوفا من أسلوبها في التعبئة والمناورة كما سيظهر لاحقا خلال الفترة التي تلت الاستقلال.

ولقد كانت المحاولة الثانية للنخبة الحاكمة في استدراج المعربين (ذوو التكوين العربي والديني كذلك) في هيئات الحزب، والعمل على أن تكون تزكية الحزب للأعضاء المرشحين للمجالس المحلية أساسية وشرطا لابد منه للالتحاق بأي مركز سياسي محلي كان أو وطني.

إن إقرار السلطة السياسية آنذاك تعميم التعريب وإدخاله في الإدارة، بهدف تحديث الدولة وهياكلها، كان بمثابة أداة تتمكن من خلالها النخبة الحاكمة من إبعاد مناوئيها من المتفرنسين، الذين كثيرا ما نعتتهم آنذاك بالمعادين لمبادئ الثورة والشعب، مستشهدة في ذلك بمواقفهم من الثورة الجزائرية[1]، معتمدة في ذلك على وقوف الشعب وراء القيادة السياسية التي حققت الاستقلال، ولكنه كان أسلوبا ناجعا إذ دفع بالمعربين من أسلاك التعليم والمحامين إلى الالتحاق بهيئات الحزب، خصوصا على المستوى المحلي وكان السبيل في إشراكهم في العملية السياسية من خلال المجالس الشعبية المحلية.

1 ناصر جابي، مرجع سابق، ص:66.

إن كانت هذه هي الحال بالنسبة للصراع السياسي الخفي حول السلطة، فإن الظروف التاريخية والاقتصادية فرضت السير على نهج التسيير الاشتراكي للمؤسسات كإعلان عن القطيعة التامة مع كل أوجه النظام الاستعماري الفرنسي سياسيا واقتصاديا وكتأكيد على الاستقلال التام ولكنه في الوقت نفسه أهدر قوة اقتصادية تتمثل في البرجوازية التقليدية والتي كانت تشكل مدرا للنخب السياسية والاقتصادية وكان من الممكن أن تشكل دعما لا يستهان به في بناء اقتصاد قوي.

هذا النهج خلق برجوازية جديدة هي برجوازية الدولة، وتحتم على الدولة أن تكون هي المشغل والمستثمر المسير والمسوق لإنتاجها من سلع وخدمات حتى تضمن التوزيع العادل للثروة، كما أن تحقيق الرفاهية الاجتماعية من مسؤولية الدولة إذن وأداتها في تثبيت حكمها والتحكم في ترابها وتوجيه ثقافة وقيم مجتمعها، هذه الثقافة التي مع مرور الوقت تولدت عنها قيم سلبية لم تكن السلطة لتتجنبها ثقافة غياب المنافسة[1]، كون الدولة وحدها الكفيل بالرد على حاجات المجتمع.

يظهر أن الاقتصاد الموجه مركزيا وإن آتى ثماره فيما يتعلق بالتنمية الوطنية من انجاز للسكنات وتشغيل لليد العاملة، بناء المدارس، الجامعات والمستشفيات وتوفير للسلع والخدمات بأسعار مدعمة، إلا انه لم يولِ الاهتمام الحقيقي بمشكلة القيم الاجتماعية السلبية التي أدّت بالمجتمع إلى التخلي عن لعب أدواره ولم تعالج قضية البدائل الممكنة كالارتكاز على ناتج وطني خام يأتي من الصناعات غير المرتبطة بالنفط وغير المرتبطة مباشرة بالأسواق العالمية.

كان هذا على مستوى التنمية ومسألة تمويلها التي مع الثمانينيات ستنبأ عن فشل اقتصادي نتج عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأصبحت الدولة تركز على مركزية التخطيط

1 ناصر جابي، مرجع سابق، ص:67.

والإدارة الاقتصادية من جهة أخرى ونراها تركز في القوانين على أن المنتخبين المحليين هم ركيزة الدولة ومسئولون على ترشيد المشاريع الاقتصادية على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: نموذج الإدارة المحلية المتبع أثناء الاستعمار وطبيعة التسيير المحلي المتبع بعد الاستقلال.

أولا: الهياكل الموروثة عن الاستعمار:

على إثر استقلال الجزائر وبعد قرابة قرن ونصف من الاستعمار الذي حاول منذ البداية القضاء على أي شكل من أشكال السلطة المحلية، والذي نجح إلى حد بعيد في ذلك وعلى غرار ما حدث مع البلدان الأخرى التي عرفت شكل الحماية (المغرب وتونس) الذي يختلف تماما مع ما حدث في الجزائر.

وقع في هذا الظرف، أي إعلان استقلال الجزائر رسميا في الخامس من جويلية 1962 حدثان هامان أثرا كثيرا على الحياة السياسية.

أما الحدث الأول فتمثل في شغور المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وهي نتيجة حتمية لمغادرة المعمرين الذين أداروا سدة الحكم في أغلب الميادين بمفردهم من جهة ومن جهة أخرى كنتيجة للسياسة الاستعمارية التي عملت على تجهيل

الجزائريين وإبعادهم عن أمور الإدارة الفعلية وذلك حتى تبقى الجزائر أرضا فرنسية يسكنها ويمثلها المعمرون.

وأما الحدث الثاني فكان ظهور المنظمة العسكرية السرية (OAS)، التي قامت بعمليات انتقامية وأعمال إرهابية من قتل للمدنيين، حرق وإتلاف للممتلكات بطريقة همجية لا مثيل لها، وهذا لزعزعة الاستقرار وإدخال الشكوك في حقيقة الاستقلال.

إلا أن العامل الثاني كان هو الأهم في نظرنا ذلك أن العمليات الإرهابية للمنضمة العسكرية السرية مع ما خلفته من قتل وهدم سرعان ما انتهى عملها، وظهرت الصعوبة الشديدة في إدارة أجهزة الدولة المختلفة لافتقارها لإطارات سياسية وإدارية كافية، متمكنة وقادرة على إدارة عجلة الدولة في كامل الإدارات.وقد كان هذا بمثابة التحدي الكبير والذي لم يكن في الحسبان، أصبح من البديهي آنذاك إذن أن تلجأ الدولة الجزائرية للحفاظ على النسق الإداري كما كان في عهد الاستعمار حتى إشعار جديد، بـ(15) عمالة و(91) دائرة وكان مما ورثته الجزائر من الحقبة الاستعمارية هو نظام (العمالات) Les départements والذي يرتكز على جهازين[1] :

1- **جهاز تداولي:** وهو عبارة عن مجلس عام منتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر يساعد العامل في تأدية مهامه المتمثلة في إدارة المرافق ومصالح العمالة.

2- **جهاز تنفيذي:** يتمثل في شخص العامل والذي يعين من طرف الحكومة مكلف بتنفيذ مداولات المجلس العام، ولضرورة تسيير أملاك الدولة بعد ذهاب المعمرين زادت السلطة المركزية للدولة من سلطات العامل ووسعت من سلطاته.

1 Ahmed MAHIOU, ***Vie Politique Maghrébine, Les collectivités locales en Algérie***, www.google.com/Vie politique maghrébine., PP :285;286.

كان هذا على مستوى العمالات أما على مستوى البلديات فقد عينت الدولة مندوبيات خاصة خلفت المجالس البلدية المنحلة على إثر شغورها ورحيل المعمرين منها والتي يرأسها رئيس يشرف على الأعمال ويحافظ على سيرها[1].

من المهم جدا أن نتحدث عن مفهومي المركزية واللامركزية الإدارية انطلاقا من أن نشأتهما مرتبطة بطبيعة النظام السياسي ذلك أنه كلما كانت الديمقراطية مرسخة في مجتمع ما كلما ازدهرت اللامركزية وأصبح النظام السياسي يميل إلى البرلمانية وبالتالي أصبح الرئيس يسود ولا يحكم وليس هذا النمط حكرا على الأنظمة الجمهورية بل نراه يتحقق كذلك في الأنظمة الملكية لأنه يرتبط بمدى تطور المجتمع.[2]

إذا كانت المبادئ الأساسية للثورة والتي أكدها برنامج طرابلس تهدف إلى خلق دولة عصرية وحديثة تمكن المجتمع من المشاركة السياسية، إلا أن الحالة العامة للبلاد من جهة والتنظيمات والتشريعات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية من جهة أخرى، حالت دون حدوث ذلك، وكانت تخالف في مذهبها و في أصلها النهج الذي ستتبعه الدولة الجزائرية الحديثة، وذلك بسبب الاختلاف الجوهري في طبيعة كل واحد منهما، فلزم على السلطة اللجوء إلى بعض الإجراءات تمثل أبرزها في التقليل من عدد البلديات من 1485 إلى 676 بلدية[3] .

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى نقص الإطارات من جهة، ومن جهة أخرى فإن بعض البلديات أنشئت على أساس ثروتها الاقتصادية فقط ولصالح المعمرين، ونتج عنها بلديات ذات نشاط

---

1 الأمر رقم 67-63 الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967 المتضمن للقانون البلدي، بيان الأسباب، الجريدة الرسمية رقم:06 الصادرة بتاريخ: 18 يناير 1967، ص:1 و2.

2 Ahmed MAHIOU, Op Cit, P: 289.

3 Ibid, P :291.

كامل وتخص الأوربيين وأخرى مختلطة تخص الأهالي وهذا شريطة أن يكون عدد الأوربيين قليلا جدا بالمقارنة بالأهالي والتي كانت تتعلق بأراض قليلة الخصوبة أو صعبة، بينما تتوفر الأولى على كل المرافق العمومية والتسهيلات الإدارية للمعمرين تعاني البلديات المختلطة من مشاكل لا حصر لها ذلك أن الهدف من وجودها كان خدمة الأغراض الاستعمارية، جباية الضرائب وفرض السيطرة على أهلها لا غير.

ثانيا: هياكل التسيير المحلي المستحدثة بعد الاستقلال.

1- لجان التدخلات الاقتصادية والاجتماعية : C.I.E.S [1]

وهي لجان أوكلت إليها السلطة الاستشارية، وهي موجودة بكل العمالات يتمثل دورها في مساعدة العامل في مهامه وممارسة صلاحياته، وتضم ممثلين عن المواطنين وتقنيين من المصالح العمومية وممثلين عن المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

أما ممثلي المواطنين فكان تعيينهم يتم من طرف العامل نظرا لصعوبة إجراء انتخابات في هذه الفترة.

2- لجان المحافظة للصناعة الاشتراكية: C.D.I.S

وتتألف هذه اللجان من (05) أعضاء خاضعين لسلطة العامل وتتلخص مهمة هذه اللجان في المداولة على كل اقتراحات البرامج المتعلقة بتسيير المؤسسات الصناعية وجاءت هذه اللجان لتؤكد ما جاءت به التدابير الأولى المتعلقة بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات.

1 Ahmed MAHIOU, Op Cit, p: 290.

3- مجالس العمالات الاقتصادية و الاجتماعية: A.D.E.S[1]

وتتمتع بطابع استشاري أيضا والهدف منها محاولة السلطة المركزية التقرب من المواطنين وكبح نفوذ العامل المتزايد باستمرار والذي زادت صلاحياته بفعل الوضعية العامة للبلاد، وتتكون هذه المجالس من ممثلين عن الحزب النقابة، الجيش وكافة رؤساء المجالس البلدية، دور هذه المجالس استشاري أيضا، وبالتالي ومن خلال هذه المجالس بدأ مفهوم المشاركة السياسية عن طريق التمثيل الشعبي يجد منفذا له على مستوى العمالة على الأقل.

4- المحافظ:

لعب العامل خلال فترة ما بعد الاستقلال وإلى غاية الإصلاح السياسي والإداري المتوخى من قانون 38/69 دوران أساسيان وحيويان، أما الدور الأول فيتمثل في كونه عون للدولة على رأس العمالة وهو بذلك الممثل الشرعي للسلطة المركزية على المستوى المحلي، ويعمل باتصال مع الحكومة ويمثل الوزراء، يتلقى التعليمات والقرارات ويعمل على تنفيذها ويجتهد في تمرير سياسة الدولة ويرسخ توجهاتها.

بينما يتمثل دوره الثاني في كونه عون في خدمة العمالة من باب تنفيذ مداولات وقرارات الجهاز التداولي لهذه الأخيرة.

ونظرا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المذكورة سابقا والمتعلقة بمرحلة ما بعد الاستقلال فقد زادت صلاحياته وتوسعت لحاجة الدولة إلى مراقبة أقاليمها من جهة وبسط نفوذها على كامل ترابها من جهة أخرى حيث أوكلت له مهام مراقبة النشاطات المختلفة للجهاز التنفيذي ومدراء المصالح

1 Ibid, pp: 286 ; 287.

على مستوى إقليم العمالة ومواجهة الصعوبات التي تمثلت في تسيير الأملاك الشاغرة وتحويلها إلى أملاك الدولة[1].

انطلاقا مما سبق أصبح بمقدور العامل إقرار عقار ما شاغرا أو مؤسسة شاغرة وبالتالي صالحا للتأميم، كما أجازت له النصوص القانونية إبطال بعض المعاملات المتعلقة بالعقارات غير المنقولة وحماية أملاك الدولة بصفة عامة حسب حكمه الخاص وهو نوع من الرقابة الإدارية التي تضربها السلطة المركزية عن طريق العامل.

من هنا يظهر جليا الدور الذي أصبح منوطا بالعامل الذي أصبح الممثل الوحيد للحكومة ولجميع الوزراء أمام مواطني العمالة، وكل الهيئات المحلية بينما تقلص دور المدراء التنفيذيين الذين كانوا فيما سبق يتعاملون بتفويض من الوزراء ويمثلونهم كل حسب قطاع الوزارة التي يعملون لحسابها والذين أصبحوا بموجب هذه التعديلات يخضعون للعامل وهذا من خلال تجربة إعادة تنظيم العمالة الذي بدأ بتجربة أولى على مستوى كل من (باتنة و تيزي وزو).

إن الهياكل الموروثة عن الحقبة الاستعمارية شكلت حواجز أعاقت تشييد نمط المجتمع الاشتراكي المزمع بناءه وكان لا بد من إزالتها، وقد تعهدت القيادة السياسية الممثلة في المجلس الأعلى للثورة، بعد توليها للسلطة إثر أحداث جوان 1965 بأن تحدد مجموع المؤسسات للدولة من القاعدة إلى القمة، وتجهيز الثورة بالأدوات اللازمة للعمل في أحسن الآجال للوصول إلى آمال الشعب كما جاء في نص ميثاق الولاية الذي صاحب قانونها الأول إذ نقرأ: "ولعل خير دليل على ذلك هو

1 علي زغدود، مرجع سابق، ص: 26.

الحماس المنقطع النظير للسكان خلال إجراء الانتخابات البلدية الأولى وتشكل المجالس الشعبية البلدية الأولى في 05 فبراير 1967 وتجسدت البلدية كجماعة لا مركزية أولى للأمة الجزائرية"[1].

لقد مهد نجاح هذه الانتخابات الطريق أمام استكمال تشييد جميع المؤسسات وتنظيم العمالة التي سيصبح اسمها الولاية كمحور اتصال بين الأمة والبلدية.

تأتي هذه الإصلاحات كخطوة ضرورية لإصلاح الهياكل الموروثة عن الاستعمار والتي عبرت عن فشلها وحدودها و ضعف نتائجها، ذلك أن الأصل في تأسيسها كان يهدف إلى استغلال الشعب الجزائري وتفضيل مصالح المعمرين، في جو نصفه مدني وآخر عسكري، كثيرا ما اكتنفه الغموض والتشويش في إدارته، أما اللجان التي جاءت غداة الاستقلال، فلم تكن سوى خطوة وسيطة لتسيير الشؤون المحلية والعمالات إلى إشعار جديد.

إن تقسيم البلاد إلى 3 (عمالات)كبرى في الشمال منذ 1845 والتي يسيرها مدراء للشؤون المدنية بمساعدة مجلس إدارة دورهما الأساسي فرض المراقبة السياسية واستيفاء الجباية والضرائب بأساليب قمعية، وهي أساليب تخدم الاستعمار، فرضتها دوافعه الخاصة بنظامه العسكري وكنتيجة منطقية لرفض الشعب لها من خلال مقاوماته المتتالية.

لقد نتجت عن الإستراتيجية العسكرية التي اتبعها الاستعمار الفرنسي تركزا للمعمرين في المناطق الخصبة والغنية، بينما كان الشعب الجزائي يعاني الفقر والحرمان على إثر مصادرة أراضيه وممتلكاته، ودفعت به الحكومات الاستعمارية المتعاقبة إلى مناطق تكاد تكون قاحلة.[1]

1 قانون الولاية 69- 38 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969، الجريدة الرسمية رقم: 44 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1969.

كما نتج عن هذا الأمر سياسة تسيير للمؤسسات مبنية على استغلال الثروات والشعب الذي دفعت به الفاقة وضيق العيش إلى العمل في أرضه لدى المعمرين، وكانت من مظاهرها استقلال المصالح التقنية جزئيا عن السلطة المركزية، والتي عمتها الفوضى والمتناقضات المتولدة عن نظام يتأرجح بين صفته العسكرية تارة والمدنية تارة أخرى.

فكانت كل مصلحة تعمل بانفراد و بمعزل عن المصالح الأخرى، الأمر الذي عرقل عمليات التنسيق فيما بينها، كل ذلك بمعزل عن إشراك للهياكل العمالية (المقصود هنا هياكل العمالة) على الرغم من أن ظاهرة العمالات والتي أسست آنذاك تشبه تلك الموجودة في فرنسا إداريا، إلا أن أهدافها وحقيقة عملها كانت مختلفة تمام الاختلاف.

لقد تبين بعد الاستقلال أن هذه الهياكل المورثة نظرا لضعفها وقلة تنظيمها من جهة يضاف إليه نقص الإطارات وتعقيد الأجهزة الإدارية وثقلها وعدم ملاءمتها للواقع الجزائري من جهة أخرى، كل ذلك شكل عوائق كانت تأثيراتها جد سلبية على تنفيذ البرامج الأولى للتجهيزات الوطنية.

المطلب الثالث: ظهور مسألة التمثيل المحلي في المواثيق الأولى.

إن القراءة الأولى لميثاق طرابلس الذي جاء بعد مؤتمر طرابلس والذي انعقد في شهر جوان أي شهر قبل إعلان استقلال الجزائر رسميا، تشير إلى أن عملية صياغة نظرية لمشروع الدولة الجزائرية لما بعد الاستقلال لم تكن أمرا سهلا على القيادة السياسية. نظرا للصعوبات سواء المادية أو السياسية التي واجهت الثورة على كل الأصعدة نتجت عن قضاء الاستعمار الفرنسي لأي قرين أو بديل سياسي من الجزائريين، لأن هدفه الأول كان ضم الجزائر إلى تراب الدولة الفرنسية مما يستوجب

1 Jean Claude VATIN, Op Cit, p : 121.

بطبيعة الحال القضاء على أي ممارسات سواء سياسية كانت أو اجتماعية تخالف ما هي عليه الدولة الأم ويتعارض مع مبادئها، سياستها و كذلك مقومات هويتها.

كان الواجب إذن حينها على الدولة الجزائرية الحديثة إيجاد هيئات لإدارة دفة الحكم وتسيير مصالح الدولة خاصة أن ذلك تزامن مع أعمال التخريب التي أشرنا إليها آنفا.

يرتكز برنامج طرابلس في شقه الاقتصادي على تأميم القروض، التجارة الخارجية والقيام بإصلاح زراعي وتأميم الثروات الطبيعية وموارد الطاقة ولتعجيل بإدخال الصناعات والمؤسسات الصناعية.

أما على المستوى الاجتماعي فيحث على رفع مستوى المعيشة للسكان، محاربة الأمية، دعم الثقافة الوطنية، تنمية الصحة العمومية وتحرير المرأة.

لكن هذا التصور يبقى ناقصا للسبب الذي ذكرناه آنفا و هو أنه لم يكن بمقدور كوادر الثورة تصور برنامج دولة أو مشروع لها، سبب ذلك هو اهتمامها الأول والأخير أثناء الثورة التحريرية بالتسليح والتموين اللازمين لاستمرار الثورة وإنجاحها، ولم يكن بإمكانها التفكير في التنظير لمشروع دولة، من هذا يبدو جليا أن محاولة تصور منفذا سياسيا مباشرا وإيجاد الإطارات والأسلوب السياسي والاقتصادي لم يكن بالأمر السهل على الإطلاق[1].

يركز ميثاق الجزائر(1964) على الثورة الاشتراكية الجزائرية كرد على ظهور طبقة برجوازية كآثار جانبية لمن احتكوا بالمعمرين واستفادوا منهم، وكذلك بعض كوادر الدولة الذين حسب نصوص الميثاق دائما، انفصلوا عن عامة المجتمع وحاولوا استغلال المناصب التي يشغلونها لمآربهم الخاصة.

1 Mostefa LACHERAF, ***l'Algérie Nation et Société***, Editions Casbah, Alger, 2004, pp:104, 108.

ولتمكين العمال من مراقبة المسيرين، يتحدث ميثاق الجزائر(1964) على المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي ومنها.

-توحيد كل القطاعات الاقتصادية.

-تحسين أوجه الإنتاج وتأمين النقل.

-اختيار وسائل التمويل (احتواؤها من طرف النسق الاشتراكي).

-تدعيم وتحسين السياحة والصناعات الحرفية.

-تأميم موارد الطاقة والموارد المنجمية.

-تخطيط وتوجيه الاقتصاد الجزائري بناءا على معلومات حقيقية.

تحدث الفصل الثالث من ميثاق الجزائر على دور الحزب والدولة كأداة انجاز للأهداف المعلنة سابقا.

إذا كانت المرحلة الاستعمارية تميزت بتعدد الأحزاب، شعار الرفاهية الديمقراطية لجماعة قليلة من المعمرين وتهميش عامة الجزائريين، فإن اختيار نهج الحزب الواحد يجب أن يبنى على أسس الشفافية والثقة في اختيار أهدافه، مكوناته الاجتماعية ومبدأ تنظيمه وسيره بحيث يجب أن يكون حزبا طلائعيا يتكيف حسب المستجدات مع بقاءه في اتصال مع الشعب ويحترم قانون الأغلبية، وهي حسب الميثاق ديمقراطية مباشرة ومراقبة من القاعدة لعمل القمة، ولتمكين الحزب من ذلك يتوجب عليه أن يرسو على قاعدة من المنظمات الشعبية من نقابة جمعيات فلاحية، حركات شبابية، اتحادات نسائية وقدماء المجاهدين والمسجونين خلال حرب التحرير.

دائما وفي نفس السياق فإن الدولة لا تعدو أن تكون أداة في يد الحزب الذي هو بدوره تحت خدمة ومراقبة القاعدة، ذلك أن الدولة كجهاز تقني يمكن أن يلجأ إليها المعادون للثورة ومن ثم كانت الضرورة إلى إقحام أعضاء الحزب داخل إطار الدولة مع بقاء التزامهم التام لبرنامج الحزب والعمل بعد ذلك في أجهزة الدولة.

المبحث الثاني: المجالس الشعبية المنتخبة ومشروع التنمية المحلية في ظل نظام الحزب الواحد.

إن النظام الإداري للعمالة الموروث عن الاستعمار أصبح غير ملائم للاختيارات السياسية للدولة الجزائرية المستقلة والمتمثلة أساسا في الاشتراكية والديمقراطية كما رأينا في الجزء السابق.

"إن تأصيل هياكلنا الإدارية لاختبار أفضل للوضع الحقيقي لبلادنا يقتضي اللامركزية وتوزيع السلطات وهكذا فإن الهياكل الإدارية للولايات سوف تعزز لتصحيح نواقص تخلف الإدارة"[1]، كما أن قيام دولة ديمقراطية حقيقية مبنية على القانون ترتكز على الأخلاق الفاضلة هي الهدف والمبدأ الأساسي للقيادة السياسية الجديدة والمتمثلة في مجلس الثورة، والذي يرى أن نجاح الانتخابات البلدية وتأسيس المجالس البلدية المنتخبة يعتبر تجسيدا البلدية كوحدة أو جماعة محلية تتمتع بالاستقلالية لا يتعارض و مبدأ الوحدة الوطنية للبلاد، ثم إن أي نمط إداري إنما يكون بحسب التقسيم الحقيقي للمسؤوليات ووسائل ممارساتها في نطاق اختيارات ومبادئ الثورة، كما أن هذه الانتخابات نجحت

1 ميثاق الولاية المرافق لقانون الولاية 69- 38، مرجع سابق، ص:512.

بإشراك الشعب في الممارسة الفعلية والحقيقية للسلطة وللمسؤوليات على مختلف المستويات فكانت الخطوة الثانية في تجسيد هذه المبادئ هو القيام بإنشاء المؤسسة المحلية الثانية ألا وهي الولاية وتجهيزها بالقوانين والأدوات المادية والبشرية التي ستمكنها من لعب دورها.

إن محاولة الدولة توطيد المهام الاقتصادية، السياسية والإدارية على أساس ناجع وفعال والتي لابد منها لأجل تنفيذ التنمية المنسجمة للبلاد، تطلبت إيجاد طرق وسيطة لحسن تسيير البرامج والمشاريع، وهذا دليل على أن أسلوب المركزية في التسيير قد عبر عن نقائص ومحدودية يجب تداركهما.

من هذا كله أصبحت الولاية إذن نقطة التقاء أهداف الدولة المركزية وتطلعات وآمال الشعب حسب التعبير الصريح للخطاب السياسي لهذه الفترة، فظهرت الولاية كجماعة لا مركزية مزودة بجميع الصلاحيات التي تسمح لها بالقيام بمهامها، وأصبحت الولاية نقطة التقاء للمقتضيات المحلية وتتجاوز نطاق البلدية الواحدة لتجمع عددا أكبر من الولايات وصبحت بفعل ذلك الدائرة الإقليمية ومكان التنسيق للمصالح المحلية والأهداف والمستلزمات الوطنية.

أصبحت الولاية مؤسسة سياسية حية حائزة على سلطات متفرعة للدولة، وتقوم على مصالح المواطنين الذين يسيرونها من خلال ممثلين لهم منتخبين من بين المواطنين أنفسهم، تبين كذلك أن سير مصالح الولاية لا يتعارض مع مصالح الجماعات الأخرى المحلية أو الوطنية في مجالها الترابي وهو تمديد لنشاطات الدولة لا مركزيا على هذا التراب، وتتميز بهيئات خاصة بها مجلس شعبي منتخب وهيئة تنفيذية.

المطلب الأول: نشأة المجلس الشعبي الولائي (من عدم التركيز الإداري إلى اللامركزية).[1]

إذا كانت الإدارة المحلية أو اللامركزية الإقليمية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري يراد به توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة وبين الهيئات المحلية، فإن إشراك المجتمع المحلي في عملية إدارة الإقليم هو الوجه الأكثر وضوحا، أي أنه سينتج عملية شراكة في إدارة هذا الإقليم بين منتخبين محليين في هيئة متخصصة إقليميا (المجلس الشعبي الولائي)، لتباشر مهاماً تحت رقابة السلطة المركزية، وهو في هذا يخالف معنى عدم التركيز الإداري (Déconcentration) أو التفويض الذي غالبا ما يتعلق بتخلي السلطة المركزية عن بعض مهامها لصالح ممثليها على المستوى المحلي، لأسباب كثيرة منها صعوبة تحقيق هذه المهام عن بعد.

كما أن المزج بين المركزية واللامركزية وإشراك المنتخب المحلي في إدارة شؤون الإقليم تخضع لعوامل مختلفة تتعلق بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية وخاصة السياسية، لما تحتويه من خطر على وجود الدولة ككل، كما يتنوع توزيع الوظائف ونمط الإدارة من مرحلة لأخرى ومن بلد لأخر، وبالتالي فإن الأنظمة الإدارية تختلف وتتفاعل مع الأحداث العامة للبلاد وتحتاج إلى مراجعة مستمرة.

بوجه عام فإن مفهوم الإدارة المحلية مرتبط بالعصر الحديث وبالأسلوب الديمقراطي في الحكم، إذ أن أسلوب الاستعانة في الإدارة المحلية بمنتخبين من الجماعة المحلية في إقليم الولاية يمكن اعتباره قاعدة للعمل الديمقراطي على المستوى المحلي. بحسب ميثاق الولاية.

1 ميثاق الولاية، مرجع سابق، ص: 562.

لقد كان الهدف من إدخال الإصلاحات الإدارية والقانونية على العمالة ناتج عن الصعوبات الكبيرة التي لاقتها الإدارة المركزية في تسيير الشؤون العامة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي صاحبت الاستقلال من جهة، ونجاح الانتخابات البلدية التي جرت في 05 فيفري 1967 من جهة أخرى، والتي كانت بمثابة قفزة سياسية نوعية ذات أهمية بالغة، لأن من نتائجها المباشرة تجسيد الوجه الذي ستكون عليه الدولة الجزائرية في أرض الواقع، الانتخابات البلدية سنة 1967 أفضت كذلك إلى خلق البلدية كخلية أساسية وقاعدية للدولة تتمتع بلامركزية نسبية كونها لم تتعارض مع الوحدة السياسية للوطن.

ومن الأهداف التي جاء لأجلها هذا الإصلاح الإداري حسن سير العلاقة بين السلطة المركزية المتمثلة في بسط النفوذ السياسي وإشعاع وجود الدولة السياسي والاقتصادي و بين جميع مواطنيها على كامل ترابها وتوطيده من جهة، ومن جهة أخرى استحداث عملية تنمية متوازنة لكل محافظات الدولة، والتي يمكن التأكد من نجاحها ونجاح وصولها للمحافظات التي عانت الحرمان خلال العهد الاستعماري.

بعد نجاح الانتخابات البلدية ظهرت الحاجة إلى خلق جماعة وسيطة بين الدولة والبلدية كحلقة وصل وهي الولاية، الأمر الذي سيسمح بالتخفيف عن السلطة المركزية أعباء كثيرة يمكن أن تفوضها لهيئات محلية تنفيذية بإمكانها تسير مجموعة البلديات التابعة لها بمساعدة هيئة محلية منتخبة تعملان معا في بيئة تعطي صبغة ديمقراطية للنظام في تسيير المصالح العامة.

ومن خلال نص القانون الأول المتعلق بنشأتها[1]، تعرف الولاية على أنها جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية ومحيطا إداريا تابعا للدولة، وهي مجموعة لامركزية مجهزة بكل الخاصيات والوظائف التي تمكنها من أداء مهامها على أكمل وجه.

لقد أصبحت الولاية إذن ومن خلال هذا التعريف مجموعة سياسية تجمع مجموعة من المواطنين وتسير من طرف ممثلين منتخبين محليا من المواطنين وهيئة تنفيذية، تتمتع الأولى بسلطة التقرير ولها وسائل وهياكل ملائمة لمهامها سنتعرض إليها بشيء من التفصيل في ما يلي، هذا على الأقل ما يمكن اعتباره تعريفا تنظيميا للولاية سيبقى بعدها من الضروري لاحقا ومن مقاربة عملية التحقق من كل هذا في أرض الواقع وذلك بالنظر إلى الوسائل والإمكانيات القانونية والمادية التي ستوليها السلطة المركزية للهيئة المنتخبة موضوع الدراسة حتى تتمكن من تأدية هذه المهام.

انطلاقا من أن الولاية مثل البلدية في العرف السياسي والقانوني خلية أساسية في بناء الدولة الحديثة تؤسس للعمل الديمقراطي وتجسد مبدأ اللامركزية فإنّه يتوجب أن تتسم بهيئة تمثل الحكم الجماعي ألا وهي المجلس الشعبي الولائي، في حقيقة الأمر هذه صورة تعبر عن محاولة إشراك المواطنين في أعمال كانت من اختصاص الدولة المركزية (الشق الاقتصادي فقط) وعملية الإشراك هذه تهدف إلى تقريب برامج التنمية من احتياجات وانشغالات المواطنين الحقيقية وذلك من خلال إثراء مخططات التنمية والمساهمة فيها.

إن هذا العمل لن يتأتى إلا من خلال إنشاء مجالس محلية منتخبة، تفرض نوعا من الرقابة على التنفيذيين من جهة ومن جهة أخرى تتمكن بفضل الهيئات التنفيذية وعلى رأسها الوالي من التأكد من عدم تعارض أهداف السلطة المركزية السياسية والاقتصادية بما يجري على مستوى الجماعات

1 قانون الولاية 69-38، مرجع سابق.

المحلية. وللتأكد من نجاح هذه المهمة فقد لجأت السلطة المركزية إلى الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) الأداة السياسية الوحيدة الكفيلة بتحقيق الهدفين معا، وحتى يتمكن الحزب من لعب هذا الدور كان لابد من وجود تنظيم قانوني يفرض شروطا معينة يجب توفرها في المواطنين الراغبين في لعب دور النخبة السياسية المحلية على مستوى الولاية سنتعرض عليها بالتفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: نظرة عن تطور الأطر القانونية والسياسية المنظمة لعمل المجلس الشعبي الولائي.

إن وضع الولاية على أنها وحدة أو جماعة إقليمية عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وكمقاطعة إدارية للدولة في آن واحد، يتوجب عليها كمما نصت عليه القوانين والميثاق الوطني أن يكون لها مجلس ولائيا منتخبا وهيئة تنفيذية لسببين رئيسيين يكمن الأول في الحاجة لهذا المجلس الذي من المفترض أن يمثل النخبة المحلية لأولئك الذين يزاولون العمل السياسي داخل الحزب وبتزكية منه ومن هنا كان الامتداد والرقابة السياسيين على المستوى المحلي.

ترتكز نشأة المجلس الولائي على مبدأ الانتخاب كونه قاعدة الديمقراطية في الإدارة المحلية إذ أنّ المشاركة الشعبية في الحكم محليا تستوجب أن تكون هذه الهيئة من الشعب على أساس الانتخاب المباشر والعام، وعلى شروط تضمنتها القوانين المتعلقة منها بالانتخابات وبالنصوص التنظيمية المتعلقة بالبلدية والولاية، ذلك أنها تجرى عن طريق الأول وتخص الثاني، كما يمكننا أن نجد حججاً قانونية، إدارية وأخرى سياسية تدعم مبدأ الانتخاب كقاعدة ديمقراطية للامركزية التسيير والإدارة

المحلية بصفة عامة[1]. أمّا المجلس الشعبي المنتخب فيتكون من منتخبين انتخبهم المواطنين عن طريق الاقتراع العام والمباشر على أساس قوائم انتخابية تتعلق بالدوائر الانتخابية، كما يجب أن يتماشى عدد أعضاء المجلس مع عدد سكان الولاية حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم:01 عدد أعضاء المجلس الشعبي الولائي حسب عدد السكان.[2]

عدد الأعضاء	عدد السكان (الولاية)
35 عضو	أقل من 250.000 نسمة
39 عضو	250.001 إلى 650.000 نسمة
43 عضو	650.001 إلى 950.000 نسمة
47 عضو	950.001 إلى 1.150.000 نسمة
51 عضو	950.001 إلى 1.150.000 نسمة
55 عضو	من 1.250.001 فما أكثر

1 سعيد بوالشعير، *طق ئمه م طخ زته دنى ه طحمل طق زي ئذي بط ق ئذب*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص:269.

2 المادة 12 من قانون الولاية 69-38، مرجع سابق.

وينتخب أعضاء المجالس الشعبية الولائية لمدة خمس (05) سنوات من بين اللوائح الانتخابية التي يقدمها الحزب. ولقد ركز ميثاق الولاية على أن الدائرة الانتخابية في هذه الحالة يمكن أن تتمثل من بلدية واحدة أو أكثر بحسب النصاب السكاني، ويعود ربمّا ذلك لتخوف المشرع من احتمال سيطرة روح البلدية ذات الرقعة الجغرافية الصغيرة والتي تتميز في أغلب الأحيان بعلاقات عشائرية وقرابة قوية مما يمكنه أن يعيق وصول المرشحين الأكفاء إلى عضوية المجلس الشعبي الولائي.

وفي نفس السياق السياسي المتعلق بالانتخابات الولائية لم يختر قانون الولاية هذه الأخيرة أي الولاية كدائرة انتخابية كونها واسعة الرقعة الجغرافية مما يصعب معرفة جمهور الناخبين للمرشحين.

أولا: هيآت المجلس الشعبي الولائي.

مباشرة وبعد انتخابه يقوم المجلس الشعبي الولائي المنتخب بتعيين مكتبه ورئيسه وثلاث نواب عن طريق الاقتراع السري وبالأغلبية ويكون من بين النواب كاتب في أول دورة تلي الانتخابات.

يضع المجلس الشعبي للولاية المنتخب نظامه الداخلي طبقا للقواعد العامة المحددة بمرسوم وهي مستقاة من قانون الولاية تتعلق بكيفية عمله، أصبح المجلس يجتمع في أربع دورات عادية بينما كان يجتمع في ثلاث دورات قبل تعديل القانون[1]، وتنعقد الدورات لمدّة (15) يوما بينما يمكنه عقد دورات استثنائية بطلب من ثلثي أعضائه أو بطلب من الوالي إذا اقتضت الضرورة ذلك، لا يمكنه إجراء المداولات إلا بحضور أغلبية أعضائه أما الحالات الاستثنائية فهي مبينة ومنصوص عليها في القانون.

1 قانون 81-02 الصادر بتاريخ 14فبراير 1981 المعدل لقانون الولاية 69-38.

تعتبر مداولات المجلس قابلة للتنفيذ إلاّ إذا اعترضت مع القوانين المنظمة لصلاحياته كما أنّ بعض المداولات مثل تلك المتعلقة بالميزانية والحسابات والقروض، المنقولات والعقارات وحركتهما التي لا تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية.

1-رئيس المجلس الشعبي الولائي:

ينتخب المجلس الشعبي الولائي رئيسا له من بين أعضائه بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة وفي حالة ما تساوت الأصوات فيعين العضو الأكبر سنا، ويختار الرئيس مساعدا أو أكثر ويقدمهم للمجلس ويعين من بينهم من ينوب عنه.

إن الرئيس يمثل المجلس لدى المؤسسات الوطنية ولدى جميع الهيآت، يسهر على ضمان الأمن والنظام داخل مقر المجلس كما يعمل على احترام النظام الداخلي، يترأس أعضاء المجلس وينظم المناقشات يقوم بعلم المجلس الشعبي بكل المسائل المتعلقة بالوضعية العامة للولاية[1]، يقوم بتفويض المنتخبين للتكفل بالعلاقات العامة كما يمكنه تعيين مستشارا له من بين المنتخبين ويطلع أعضاء المجلس الشعبي الولائي بالقضايا المتعلقة بالمجلس وبالولاية، كما يتولى إدارة النقاشات ويضبط النظام العام ويشكل ديوان من بين موظفي الولاية يعمل على نحو دائم ويطلع أعضاء المجلس على أحوال الولاية بشكل منتظم ومستمر.

1-ديوان الرئيس: وهو يعمل بدور دائم ويتكون من موظفين يختارهم الرئيس.

2-مكتب المجلس الشعبي الولائي: يتكون المكتب من الرئيس ومساعديه اللذين يختارهما من بين أعضاء المجلس الشعبي ويقدمهما للمجلس للموافقة عليهما يتمثل نظام سير المكتب في اجتماعه من خلال جلسات دورية منتظمة أو بطلب من الرئيس وتتمثل مهامه في تحضير دورات المجلس الشعبي

1 المادة 34 وما يليها من قانون الولاية 90-09، الصادر بتاريخ 09 أفريل 1990.

العادية والاستثنائية، يقترح جدول الأعمال ويناقش القضايا الإدارية وحسن سير النظام العام كما يضمن الوسائل الضرورية لسير العمل داخل المجلس.[1]

2- لجان المجلس الشعبي الولائي:

تتكون كل لجنة من (06) أعضاء على الأقل، أما النواب والمقررون فيتم تعيينهم بعد استشارة رئيس المجلس.

يرأس كل لجنة رئيس ويساعده نائب ومقرر، يمكن للمنتخب داخل لجنة ما أن يحضر أشغال اللجان الأخرى كملاحظ، لا يتم التصويت إلاّ بحضور الأغلبية لكن المناقشات تصح مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين، كما يمكن للجان الدائمة أن تستدعي المدراء التقنيين لأشغالها بواسطة الرئيس وتقدم نتائج للجان من طرف المقرر للمجلس الشعبي الولائي في الدورات العادية.

إنّ التغيرات الحاصلة داخل المجتمع أثرت مباشرة على عمل المجالس الشعبية الولائية واختصاصاتها التي زادت مع ظهور الثورة الزراعية، التسيير الاشتراكي المؤسسات وإشراك المجالس المحلية المنتخبة في عملية التنمية الوطنية والمحلية وزاد معها عدد اللجان حيث أصبح من الممكن إنشاء (05) لجان عوض (03) إلاّ أنّ التعديلات التي جاء بها قانون (81-02) المعدل لقانون الولاية السابق قيد عدد اللجان الدائمة بأربعة لجان مع إمكانية المجلس من تشكيل لجنة مؤقتة في أي لحظة لدراسة قضية خاصة وأما اللجان فهي كالتالي:

- اللجنة الإدارية و المالية.
- اللجنة الاقتصادية.
- لجنة الفلاحة و التنمية الريفية.

---

1 المادة 19 من *النظام الداخلي للمجلس الشعبي الولائي* لسيدي بلعباس.

- لجنة الشؤون الثقافية و الاجتماعية.[1]

أما قانون الولاية الأخير(90-09) فلم يحدد عدد اللجان لكنّه ذكر المجالات التي يمكن للمجلس تشكيل لجانا لها و هي:

- الاقتصاد و المالية.
- التهيئة العمرانية والتجهيز.
- الشؤون الاجتماعية والثقافية.[2]

ثانيا: مهام المجلس الشعبي الولائي واختصاصاته.

يقوم المجلس الشعبي الولائي تحت إشراف الحزب بوظيفة سياسية، وهي التأكد من المطابقة الفعلية والحقيقية لممثلي الشعب للصفات الواجب توفرها في ممارسة السلطة (التمثيل السياسي) والتأكد من تطابق وتوافق القرارات الإدارية العملية بالأهداف التي سطرها الحزب والتي تعبر عن انشغالات المواطنين، وعن رغباتهم المحلية على تراب ولايتهم.

ويظهر جليا أنه من الصعب التأكد وتحديد مدى تطابق هذه الصفات، التي تبقى مجرد آلية حزبية تخضع لأحكام الصداقة و الأقدمية في الحزب أكثر مما تخضع للكفاءات الفعلية التي يحتاجها المجتمع، كما أنه لا يمكن الاعتراض على القرارات المحلية للحزب لأن ذلك يعتبر اعتراضا على مبادئ وتوجه الحزب والدولة لارتباطهما الكبير.

1 المادة: 46 من قانون 81-02، مرجع سابق.

2 المادة: 22 من قانون الولاية 69-38، مرجع سابق.

ومع ذلك يتوجب علينا الإقرار بأن هذا لا يعني أن المجالس خلت من أعضاء أكفاء، إلا أن مركزية القرار (المكتب السياسي) حدّت من آثارها في أرض الواقع.

انطلاقا من كونه يتمتع بثقة هيأت الحزب وثقة الشعب الذي انتخبه، يسهر المجلس الشعبي الولائي على الحفاظ على مكتسبات الاستقلال السياسي والاقتصادي كما يسير الممتلكات العامة للبلاد لفائدة السكان وبالتالي يظهر كأداة فعالة في يد الحزب والدولة لإنجاز الأعمال الوطنية الكبرى والتي تتطلب تجنيد كل الطاقات.[1]

يدلي المجلس بآرائه في القضايا المتعلقة بالولاية على كل المستويات وفي الاستشارات السابقة لمقررات الدولة أو على مستوى المقررات المتخذة محليا، والتي تدخل ضمن اختصاصاته والمتعلقة أساسا في دفع عجلة التنمية المحلية والمساهمة في الحياة الاقتصادية الثقافية والاجتماعية وتتميز المجالس الولائية الشعبية عموما بثلاث مهام أساسية يمكن ترتيبها كما يلي:

1-سلطة التداول:

يمارس المجلس الشعبي الولائي صلاحيات التداول على مستوى ولايته، يقوم بتوجيه وتنسيق مبادرات البلديات في كل القطاعات، يدرس الميزانية الولائية ويصادق عليها كما يحدد أهدافها بما يخدم قطاعات التربية الفلاحة، الصناعة، البناء إلى كافة القطاعات.

للمجلس الشعبي الولائي حق البث في القضايا الاقتصادية خلافا للمجالس العامة الموروثة عن الاستعمار والتي لم تكن ترتبط بالقضايا الاقتصادية ولا هي من اختصاصاتها بل بإمكان المجلس إنشاء وحدات اقتصادية (ولائية) مثل مؤسسات النقل الولائية، مؤسسات البناء، المركبات الرياضية، مدارس التكوين المهني وغيرها مما يخدم بالضرورة التنمية المحلية للولاية، وإن احتاج فإن القانون

1 ميثاق الولاية و قانون الولاية 69-38، مرجع سابق، ص:514.

يسمح للمجلس بالاستفادة والاستماع لرؤساء المصالح والشركات وذوي الكفاءات وإن كانوا من خارج المجلس إن اقتضت الضرورة ذلك، كما أن للمجلس الحق في عقد دورة طارئة بطلب من ثلثي أعضائه للبث في القضايا الهامة للولاية خارج الدورات العادية.

تنقسم اختصاصات المجالس الشعبية الولائية إلى قسمين هامين هما:

القسم الأول: اختصاصات تقليدية: [1]

وتتلخص في أوجه الإدارة العامة والمتمثلة في إدارة أملاك الدولة العقارية والتصويت على قبول الهبات إقرار الصفقات العمومية، إنشاء المرافق المحلية، تعيين الموظفين الولائيين العاملين مع المجلس الولائي المنتخب وأجورهم بالإضافة إلى الوظيفة المالية المتعلقة بالمصادقة على الميزانية بعد دراستها، والتي تعدها الهيئة التنفيذية (مديرية الإدارة المحلية) تحت إشراف الوالي تضم قسمين وهما التسيير والتجهيز في شكلين الميزانية الابتدائية والميزانية التكميلية للولاية.

تعود أهمية إدراج الميزانية في اختصاصات المجلس الولائي والتركيز عليها للوضعية المالية المتردية للولايات حينذاك وكان هدف السلطة المركزية من هذه العملية إشراك الإدارة المحلية سواء التنفيذية أو المنتخبة في ترشيد التسيير والبحث عن وسائل التمويل الذاتي الإلزامية لنفقات التجهيز من اقتطاعات التسيير والتي لا تزال سارية المفعول إلى يومنا خاصة بالنسبة للبلديات.

القسم الثاني: اختصاصات اقتصادية واجتماعية.

1 عبيد لخضر، *التنظيم الإداري للجماعات المحلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص: 46.

لقد ركزّ كل من الميثاق الوطني وقانون البلدية على الدور الهام الذي تلعبه المجالس الشعبية الولائية والبلدية في التنمية الاقتصادية من خلال الاختصاصات حسب قانون الولاية (69-38) والتي يمكن ترتيبها كما يلي:

- الإنعاش الاقتصادي والتجهيز.
- الفلاحة والثورة الزراعية.[1]
- التنمية الخاصة بالصناعات والصناعات التقليدية.
- التنمية السياحية.
- النقل، التسويق والإسكان والمنشآت الأساسية، التخطيط والتهيئة العمرانية.
- التنمية الاجتماعية (التربية، الثقافة، الصحة والرياضة)
- الرقابة على المؤسسات (وظيفة جديدة نابعة من الدستور 76).

ويبقى الدور الهام في نظرنا بالمقارنة لعنوان الرسالة والمتعلق بأثر وعلاقة المجلس الشعبي الولائي بقضية التنمية المحلية، هو ذلك الدور المتعلق بمشاركة المجلس الشعبي الولائي في إعداد وتوجيه التنمية المحلية للسكان والرفع من مستوى معيشتهم ورفاهيتهم.

نتحدث عن هذه النقطة بالذات الآن بسبب دخول الجزائر في مرحلة التخطيط المركزي للتنمية، وهي عملية تغطي كافة تراب الوطن، وأول سؤال يتبادر إلى الذهن مباشرة هو كيف كان دور المجالس الشعبية الولائية التي تمثل القاعدة في عملية التنمية ما دامت هذه الأخيرة تبرمج مركزيا؟

نظريا وبالرجوع إلى قانون81-02 المعدل والمتمم لقانون الولاية لسنة 1969 وخاصة المواد 66 وما تلاها، يبدو أنّ السلطة السياسية المركزية أخذت بعين الاعتبار هذه النقطة حيث أقرت للمجلس الشعبي الولائي إبداء رأيه مع التعليل في العمليات ذات الطابع الوطني التي يقرر تنفيذها

1 المادة 78 من قانون 81-02، مرجع سابق.

على تراب الولاية، وهذا خلال مرحلة إعداد المخطط الوطني للتنمية، إذ استلزمت موافقة المجلس الشعبي الولائي عليها قبل الشروع في إنجاز المشاريع على مستوى الولاية، كما يقوم بإعداد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ويراقب تنفيذه بالنظر إلى خصائص الولاية ومناطقها، ووفقا لتوجهات المخطط الوطني يساهم في رسم كل القطاعات (الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية) التي تتطلب أعمالا لتنميتها وتضع الدولة والمؤسسات والمنظمات العمومية، كل الدراسات والمراجع والمعلومات التي تمكنه من معرفة إمكانيات تنمية الولاية[1] حتى يضطلع عليها، وفي الأخير يصادق عن طريق المداولة على مخطط التنمية للولاية ويقدمه للوالي الذي يقدمه بدوره إلى الوزارات المعنية.

على المستوى الفلاحي فإن المجلس الشعبي للولاية يساهم في كل دراسة تتعلق بتطبيق الثورة الزراعية وتعديل النظام الفلاحي في تراب الولاية.

هذا ومع المقارنة مع الإصلاحات التي ستأتي في الفصل الثالث سوف يمكننا رؤية أن النخبة السياسية شاركت أكثر على مستوى إنشاء الوحدات الاقتصادية للولاية عن طريق إقرارها بمداولات أما أمور وحيثيات إنشائها وتسييرها فكانت شطرا آخر.

بصفة عامة فإن التغيرات الجذرية التي حدثت، والتي من أبرزها نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات الثورة الزراعية والمدرسة الأساسية، جاءت لتمس المجال الحيوي الذي تعيش فيه المجالس الشعبية المحلية ألا وهو الجماعات المحلية، من هنا كان دور المجلس الشعبي الولائي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية حيويا على الأقل من الناحية النظرية،و أصبح المجلس الشعبي الولائي يساهم مباشرة في إنشاء الوحدات الصناعية ومؤسسات البناء الولائية على مستوى

---

1 شيهوب مسعود، *أسس الإدارة المحلية و تطبيقها في البلدية و الولاية في الجزائر*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص: 52 .

الولاية، ونتجت عنه مسؤولية أكبر للهيئة التنفيذية أمام مجلس المداولة خاصة فيما يتعلق بتطبيق توصيات ومداولات المجلس الشعبي الولائي.

ولكي لا تبقى هذه المهام والاختصاصات حبيسة الوثائق ولدفع الوزارات المعنية إلى التنازل عن هذه الاختصاصات فعليا كان صدور المراسيم المتعلقة بكل نشاط وقطاعه الوزاري لصالح المجالس المحلية من خلال المراسيم التي صدرت في ديسمبر.1981[1]

2- المهمة الاستشارية:

إنّ الدور الاستشاري للمجلس الشعبي للولاية يكمن في إدلائه بالاقتراحات والآراء المتعلقة بمحاضر التنفيذ أو تقرير النشاط للوالي بصفته ممثلا للدولة وعدم التركيز الإداري لسلطة الدولة Déconcentration de l'autorité de l'Etat.، لكنّ إلى أي مدى يمكن للسلطة المركزية أن تتنازل عن مهام وصلاحيات رئيسية لأنه من حيث المبدأ والنهج السياسي أي الاشتراكية وما تتطلبه من تدخل مباشر للدولة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر وسيلة بقاء النظام والسلطة السياسية وديمومتهما؟ من الصعب إشراك وإعطاء المنتخبين المحليين فعليا زمام المبادرة.

في حقيقة الأمر فإن دور المجلس الشعبي للولاية قد اقتصر على المصادقة على برامج التنمية للولاية التي هي جزء من المخطط الوطني للتنمية الذي يعده الوالي ممثل السلطة المركزية، واقتصر كذلك على ضرورة تقديم تقارير إلى محافظة الحزب عن كافة النشاطات على مستوى الولاية.

بالإضافة إلى ذلك فإن موقف الوالي من المجلس المنتخب يكتسي أهمية بالغة، إذ غالبا ما ترتبط النتائج بالعلاقة القائمة بين الوالي وأعضاء المجلس ، دائما وفي هذا الإطار فإن الذين تمكننا من التحدث إليهم ممن شاركوا في المجالس الشعبية الولائية، أثبتوا لنا أن ذلك كان ناتجا عن الروح

1 صدور (17) مرسوم صدرت بتاريخ: 29 ديسمبر 1981، الجريدة الرسمية، العدد رقم:52.

الوطنية التي كان يتحلى بها أعضاء المجالس من جهة، وتفهم بعض الولاة ممن توطدت علاقتهم بأعضاء المجالس لهذه العلاقة وأهميتها في إحداث التنمية.

لقد اعترف تقرير الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني) حول اللامركزية سنة 1979، في مؤتمره الرابع بغياب المشاركة الحقيقية للمجالس المحلية في إعداد المخطط الوطني التنمية، وأنّ من يقوم بإعداد البرامج والمخططات فعليا هي سلطات الدولة لا- تركيزية بذريعة مركزية التخطيط وما يستلزم ذلك من تنسيق للمصالح لمطابقة المخطط المحلي مع المخطط الوطني للتنمية ككل، مع أنّ النصوص التنظيمية تشير إلى الدور الكبير للمجلس الشعبي للولاية في إثراء وإعداد البرامج الإنمائية للولاية وبث آرائه حول البرامج التي هي في طور الانجاز والتي تبقى حبر على ورق ليست للمجلس الشعبي سلطة تجسيدها في الواقع.

3- مهمة تنشيط البلديات:

انطلاقا من الأهمية التي أخذتها الولاية كممثل سياسي متميز للسلطة المركزية (الوالي والمديريات التنفيذية) ومن خلال تكامل البلدية والولاية في انجاز المشاريع الاقتصادية الجارية في تراب الولاية، يساهم مجلس الولاية في تنشيط وتفعيل نشاط البلديات بفضل المساهمات والإعانات المادية التي يقدمها للبلديات، لكن هذه المهمة تبقى كذلك حبيسة فهْمَ أعضاء المجالس البلدية لهذه الإمكانية واستغلالها، ذلك أن الواقع أثبت تدخل الوصاية في شؤون المجالس الشعبية البلدية بطريقة مباشرة ذلك أن مداولات البلديات تستلزم مصادقة الدائرة مثلا حتى تصبح قابلة للتنفيذ الأمر الذي يحد من التنسيق بين المجلسين، كان من الأفضل في نظرنا أن تخضع المصادقة للمجلس الولائي ومن ثم يصبح بإمكان هذا الأخير القيام بمهمة التنشيط.

ثالثا: هيئة التنسيق.

هي هيئة استشارية تشكل من رئيس المجلس الشعبي الولائي ورؤساء الكتل الحزبية تجتمع الهيئة قبل كل دورة من دورات المجلس أو بطلب من الرئيس.

إن ما خرجت به اللجنة المكلفة بمراجعة قانوني البلدية والولاية لدى وزارة الداخلية سنة 1978 والتي كان من نتائجها إدخال تعديلات ستأتي على شكل قانون (81-02) يعدل ويكمل قانون الولاية، هو أن التدخل المباشر للسلطة المركزية وعودة المديريات إلى الوزارات التابعة لها في كل المسائل أضعف دور المجلس الشعبي للولاية، وأن عدم صدور بعض النصوص التطبيقية المتعلقة بالإجراءات المالية وأخرى متعلقة بالمجلس التنفيذي يضعف كذلك درجة اللامركزية التي ترمي الدولة إلى إرساءها، ما يعني انتظار الأوامر والتعليمات من السلطة المركزية والرجوع إليها في كل صغيرة وكبيرة خاصة إذا علمنا أن الهدف الذي كانت تسعى إليه الدولة آنذاك هو إحلال نوعا من اللامركزية من أجل ترشيد النفقات بما يخدم أهداف التنمية المحلية.

المبحث الثالث: التخطيط المركزي للتنمية وحدود مشاركة المجلس الشعبي الولائي.

يحتل موضوع التنمية المحلية مركزا هاما واستراتيجيا في أغلب الدراسات سواء كانت اجتماعية سياسية أو اقتصادية، ذلك أنّها تمثل المركز الحيوي الذي تدور حوله كل أوجه النشاطات المتعلقة بحياة المواطنين وانشغالاتهم من جهة، ومن جهة أخرى فإنّها تشكل محور البرامج الحزبية والهدف الأوّل لأي نظام سياسي، إذ لا يمكن تصور أي دعاية سياسية كانت لحزب أو لنظام سياسي ما، لا تعد بتحقيق الرفاهية للمواطنين واستقرارهم الاقتصادي والاجتماعي.

تعبر التنمية عن الحركة التي ينتقل بها مجتمعا ما من حالة الركود والتخلف إلى مرحلة التقدم والازدهار والارتقاء لظروف حياتية راقية وكريمة[1]، أما بالنسبة للنظم السياسية فهي تعبر عن البحث عن الوسائل الفعّالة والكفيلة لضمان الاستقرار السياسي بكل الطرق الممكنة، ومنها أساسا العمل على سد حاجيات السكان المتزايدة بفضل تدخل الدولة المباشر باستعمال كل القدرات الاقتصادية والمادية والبحث عن مساعدة المواطنين لها بواسطة إشراكهم في الهيآت المحلية لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة، ومن ثم تحقيق التنمية الوطنية بصفة كاملة ومتوازنة، وهذا ما يعبر عنه بالعدالة الاجتماعية الازدهار والتقسيم العادل للثروات حسب النمط والخطاب السياسي والذي يصب في النهاية في استقرار النظام سياسيا اجتماعيا واقتصاديا كما أشرنا.

في الجزائر ومما سبق ذكره في الأجزاء الأولى لهذه الدراسة والمتعلقة بالظروف العامة الاقتصادية الاجتماعية السياسية والثقافية، للجماعات المحلية ومحاولات الدولة الأولى لإشراك المواطنين في عملية البناء الاقتصادي الرامية إلى ترقيته كما جاء في المواثيق والقوانين.[2]

وانطلاقا من الفكر الحديث للدولة والمتمثل في تركيز جميع السلطات والمهام في يد السلطة المركزية حفاظا على الاستقلال الوطني وردعا لكل فكر تجزيئي أو انفصالي والذي لم يكن من اختيار الدولة الجزائرية لوحدها آنذاك، بل كان الفكر السائد لدى معظم الدول المستقلة حديثا خاصة في إفريقيا.[3]

كان لزاماً إذن البدء بإستراتيجية التخطيط المركزي للتنمية انطلاقا من سنة 1967 ولكن مع المخطط الرباعي الأوّل 1970-1973 والذي تزامن مع الإصلاحات القانونية الأولى المتضمنة إنشاء

---

2 ميثاق الجزائر 1964 و ميثاق الولاية 1969.

3 ناصر جابي، مرجع سابق، ص:61.

المجالس الشعبية المحلية على مستوى الولاية والتي تأسست بفضل قانون الولاية وميثاقها[1]، وعلى هذا الأساس تعززت فكرة اللامركزية لتجيب على انشغال السلطة المركزية بمدى تطابق وتوافق المخططات مع الحاجات المحلية، ومدى قدرة الدولة على تنفيذها تنفيذا حقيقيا على الميدان.

لأجل فهم المنظومة الممكن إتباعها لا بد من الرجوع إلى الخلفية الفكرية والسياسية والأسس التي ستبنى عليها الإستراتيجية التنموية وسبل تطبيقها في الميدان.

المطلب الأول: الأسس الإستراتيجية لتخطيط التنمية في الجزائر.

ارتكزت الإستراتيجية الاقتصادية والتنموية للجزائر على أساس دراسة الحاجات الوطنية والتي ترتكز على ركائز أساسية هي:

أولا: تدخل الدولة.

دور القيادة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من اختصاص الدولة التي تعبر عن إرادة المواطنين وتعمل على تحقيق طموحاتهم للرقي الاقتصادي والاجتماعي من خلال حزب جبهة التحرير الوطني الذي يقوم بوظيفة توجيه سياسة الدولة ذلك أن الدولة هي تجسيدا للشعب الذي جاهد الاستعمار وناضل حتى الاستقلال.

كما أنّ للدولة القدرة على تحقيق التنمية لما تملكه من إمكانيات مادية، بشرية تنظيمية ومالية بحيث تستعمل الأغلفة المالية العامة والقروض غير المركزة للدولة[1]، كما أنها الهيئة الوحيدة القادرة على مواجهة الاحتكار المحلي والدولي.

1 قانون و ميثاق الولاية 69-38 مرجع سابق.

بإمكان الدولة أن تتحكم في مختلف المتغيرات والعوامل المحلية والدولية المؤثرة على الأهداف ويمكنها تكييفها لتخدم برامجها، كما يمكنها استعمال الوسائل المادية والقانونية (الاستعمال المشروع للقوة) لحماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية، وترى أن القطاع الخاص ضعيف ويميل إلى الربح السريع.

ثانيا: التخطيط.

إن التخطيط هو المنهج العلمي والوسيلة الأنجع للإلمام بحاجيات المجتمع على المستوى المحلي والوطني وذلك من خلال القرارات الرشيدة التي ينجزها الخبراء الفنيون (المصالح الإدارية) لتحقيق حياة أفضل ووضع اجتماعي أرقى على جميع المستويات، لكل هذه الأسباب كان اختيار الجزائر لمنهج المخططات التنموية وهي إستراتيجية لم تبتكرها بل كانت جزءا من الإيديولوجية الاشتراكية التي اتبعتها الجزائر بعد استقلالها كنمط سياسي واعتمدت المخططات كبرامج تنموية قطاعية غير مركزة و أخرى محلية بلدية[2]

(Plans sectoriels Déconcentrés et Plans communaux de développement)

ثالثا: المشاركة الشعبية والإدارة اللامركزية.

إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري في ظل الاستعمار الذي همشه وأذله بشتى الوسائل وانطلاقا من تفضيل المعمرين وحرمان الشعب الجزائري من أدنى حقوقه في وسائل العيش السليم، دفعت به إلى التطلع للاستقلال الذي يمكنه من استرداد حقوقه في العيش الكريم في عالم تسوده العدالة الاجتماعية، وكي يستفيد من ثروات البلاد والتي لا تتأتى إلا من خلال مساهمته

---

1 Said BENAISSA, Op Cit, p: 60.

2 a) Décret N° 73-135 du 09/08/1973, portant déconcentration des crédits d'équipement et Investissement au profit des wilayas.

. b) Décret N° 73-136 portant gestion et exécution des plans communaux de développement

الفعلية في إعداد، تنفيذ ومراقبة برامج وخطط التنمية من خلال نظام التسيير الذاتي للقطاع الزراعي ثم الثورة الزراعية فيما بعد، أما على المستوى الاقتصادي فقد توجب العمل بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وبتشكيل المجالس المحلية المنتخبة للإدارة المحلية على أساس الانتخاب العام والمباشر من أجل إرساء نظام لا مركزي لسببين أما السبب الأول فيتعلق بها كأسلوب ناجح لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة تمكنها من الإجابة على الحاجات الحقيقية لكل منطقة حسب خصوصياتها واستغلال الموارد المتاحة لها محليا أما السبب الثاني فيكمن في أنه أسلوب يسمح بمشاركة القاعدة الشعبية في تسيير وإثراء البرامج بما يخدم المصلحة العامة واستدراك النقائص أو إدخال التغييرات إذا ظهرت الحاجة إليها وذلك من خلال إشراك المجتمع المدني من تعاونيات فلاحية، نقابات عمالية ومنظمات جماهيرية وغيرها كأطراف معنية بعملية التنمية على مستوى كل منطقة وإقليم بما يخدم حاجات المنطقة والوطن ككل.

رابعا: التوازن الجهوي.

لقد شكلت مسألة إحداث التوازن الجهوي لجميع القطاعات الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية محورا رئيسيا لبرامج التنمية الشاملة واستراتيجياتها، وارتأت السلطات المركزية أن التقدم الاجتماعي لا يتحقق إلا من خلال نمو كافة القطاعات الأخرى نموا متوازنا ومتزامنا، و يتم ذلك عبر توزيع عادل ومتوازن للمواد وإنشاء متساوي للمرافق الثقافية، الاجتماعية وقطاعات النشاط الإنتاجي في كامل جهات الوطن والوصول إلى الأهداف المتمثلة في:

- ❖ تخفيف التمركز الصناعي وتنظيم الفضاء الريفي والحفاظ على العقّار الزراعي.
- ❖ كبح نزوح وتمركز السكان في المناطق الساحلية (63.9%) من العدد الإجمالي للسكان)[1]

1 مشروع التقرير التمهيدي، المدينة الجزائرية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1998 ص:94 عن أحمد شريفي، *تجربة التنمية المحلية في الجزائر*، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، l'économie algérienne. www.google.com/développement de، بتاريخ:2010/03/15.

- ❖ تحقيق استقرار السكان بالمناطق الداخلية والجنوبية بفضل الحوافز الاقتصادية والمرافق والامتيازات.
- ❖ إنشاء البنيات التحتية والقاعدية اللازمة للاستثمار.

المطلب الثاني: المخططات الوطنية وأثرها على التنمية المحلية.

لقد امتدت مرحلة التخطيط الاقتصادي للجزائر من سنة 1967 إلى سنة 1989 وتزامنت مع معطيات اقتصادية، اجتماعية وثقافية خاصة بهذه المرحلة، وارتكز فكر التخطيط الاقتصادي على الركائز الإستراتيجية التي يمكن أن نوجزها في ثلاث أسس هامة وهي:

- ❖ حصر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لمرحلة زمنية محددة.
- ❖ الاستخدام الأفضل والفعال للإمكانيات المتوفرة.
- ❖ تركيز العمل لدى أفراد المجتمع لتحقيق الاستثمارات في أجل محدد.
- ❖ تحديد مجال زمني معين يلتزم فيه المجتمع بتحقيق الاستثمارات المبرمجة في وقتها.

فجاءت المخططات على الشكل التالي:

1. المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969
2. المخطط الرباعي الأول: 1970-1973
3. المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977
4. المخطط الخماسي الأول:1980- 1984

5. المخطط الخماسي الثاني: 1985-1989

وجاءت الأولويات لهذه المخططات حسب الترتيب التالي[1]:

قطاعات الإنتاج المباشرة: وهي القطاعات التي تشمل ركائز الاقتصاد الأولى مثل الزراعة والري الصيد البحري المحروقات، الغابات، الصناعة التحويلية والصناعات الأساسية الطاقة والمناجم الأشغال العمومية والبناء، وهي قطاعات احتلت مركز الصدارة في جميع المخططات لأنها تمثل القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا يمكن الحديث عن اقتصاد بدونها.

قطاع البنى التحتية: وهي القطاعات القاعدية المتصلة مباشرة بالقطاعات الأولى مثل النقل بمختلف أنواعه من سكك حديدية، طرق، مطارات وموانئ، المناطق الصناعية، السكن التهيئة العمرانية، التربية التكوين، الصحة الثقافة والرياضة والحماية الاجتماعية، التزويد بالماء الصالح للشرب، الكهرباء، الغاز والإنارة اليومية وهي قطاعات متصلة بالتنمية السكانية، وترتبط هذه الأخيرة بالأولى لما توفره من يد عاملة مستقرة تزيد في الإنتاج وتقلل التكاليف نظرا لظروفها المعيشية والتكوينية، كما أن القطاعات الأولى مثلما تمد النشاط الإنتاجي بوسائل النقل التي تمكنه من التحويل والتسويق فإنّها تساعد في استقرار السكان وتقرب المرافق الضرورية من السكان، كما تربط السكان والجهات وتفك العزلة.

قطاع الخدمات: وهي خدمات احتلت المركز الثالث في أولويات البرامج ومخططات التنمية إذ تمثل حلقة الوصل بين الإنتاج والتسويق من اتصالات، تخزين وتوزيع وتقديم للمعلومات، ومن خلال الجدول التالي يمكننا أن نرى بوضوح الحصص والأغلفة المالية المسخرة لهذه القطاعات ونسب نموها عبر المخططات المتتالية.

1 مشروع التقرير التمهيدي، مرجع سابق، ص:96.

الجدول رقم 02: توزيع الاستثمارات الوطنية من خلال المخططات الوطنية.

(1967 – 1989) الوحدة = مليار د.ج[1]

البيان	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني		المخطط الخماسي الأول		المخطط الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	07.02	77.4	17.34	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	05.07	07.87	06.73	10.05	09.52	37.82	08.23	270.05	07.39
قطاعات البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	01.58	17.43	08.54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	09.26	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2005.

[1] مشروع التقرير التمهيدي، مرجع سابق، ص:97.

تعليق:

حقيقة أن مرحلة المخططات التنموية عرفت نشاطا وتطورا كبيرين يستحقان الدراسة المستفيضة والتي تطرق عددا هاما من الدارسين الاقتصاديين والاجتماعيين إليها لما حققته من نجاحات وفشل على المستوى الاقتصادي وما ترتب عنه من آثار مباشرة على حياة الجزائريين، كما يتبين من حجم الاستثمارات حسب الجدول رقم:02 إلا أنه ومع ذلك يلزمنا الحديث والبحث عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء الإختلالات التي حدثت فيما بعد بأبعادها المختلفة، وما أفرزته من عوامل متداخلة ومتشابكة بشقيها الوطني والدولي والذي أدى على ما إلى ما آلت إليه الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للجزائر مع نهاية الثمانيات و بداية العقد التاسع.

فعلى المستوى الاقتصادي ومن باب الاستثمارات فيلاحظ جليا التزايد المتسارع في حجم الاستثمارات السنوية التي بدأت مع المخطط الثلاثي الأول بنسبة 03.2 مليار دينار لتصل لما يعادل 30.2 مليار دينار أي بمعدل عشرة أضعاف كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: 03 الاستثمارات الوطنية.

(الوحدة= مليار دينار جزائري)

	المخطط الثلاثي الأول 1967 – 1969	المخطط الرباعي الأول 1970 -1973	المخطط الرباعي الثاني 1974 -1977	المخطط الخماسي الأول 1978– 1982
السنة				
حجم الاستثمار	03.2	09.2	30.2	52

المصدر: أنظر الهامش[1]

1 Miloudi BOUBAKEUR, Op Cit, P:74.

كما أن هذه البرامج الاستثمارية المقررة من الدولة والهادفة إلى تحويل العائدات النفطية لرأسمال اقتصادي والتي مثلت نسبة 40% من إجمالي الناتج الوطني الخام لم تتبعها تنمية بشرية وهيأت كفئة بنفس السرعة لتتحكم في العملية التخطيطية وفي تنفيذها.

وبزيادة حجم الاستثمار زادت صلاحيات الشركات الاقتصادية العمومية بفضل فروعها الاستثمارية ومؤسساتها التوزيعية والتي جعلت منها مؤسسات ضخمة، أثقل الاستثمار كاهلها وزاد من تكاليفها فنقصت فعاليتها ومردوديتها، أما على المستوى الزراعي وبالرغم من سياسة الثورة الزراعية المتبعة إلا أن النتائج العامة للإنتاج الزراعي على الرغم من انطلاقاتها الجيّدة إلا أنها عرفت تدهورا وتقهقرا تداخلت فيه عوامل متعددة منها مناخية نتجت عن تراجع كميات الأمطار وأخرى بشرية تمثلت في الانفجار الديمغرافي من جهة والنزوح الريفي الكبير نتيجة الظروف الحسنة في المؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، تراجع الإنتاج إلى مستويات متدنية وباستمرار كما يتبين من الميزان التجاري الزراعي ي الجدول رقم: 04 التالي:

الجدول رقم:04 الميزان التجاري الزراعي (الوحدة = مليون د.ج)

السنة / النشاط	69-67	73-70	1975	1978	1980	1983	1985
الصادرات	717	736	687	589	461	178	178
الواردات	731	925	4436	5092	7646	9209	10990

المصدر: دليل التجارة الخارجية[1]

1 Annuaire du commerce Extérieur (Direction générale des douanes), Alger, in Lise Garon, ***Crise économique et consensus en État rentier : le cas de l'Algérie socialiste,*** Études internationales, vol. 25 n° 1, Québec, 1994, Document PDF consulté le 01.05.2010**.**

إن هذا التدني لقطاع الزراعة من خلال الجدول أعلاه بالإضافة إلى الانفجار الديموغرافي المقدر بـ 3% حيث أصبح عدد السكان في 1980 يناهز (23) مليون نسمة بينما كان لا يتجاوز(60) ملايين عند الاستقلال، بالإضافة إلى تحسن النشاط الاقتصادي خاصة الصناعات والإنتاج الصناعي خلق نوعا من الاختلال أثّر كثيرا على الخريطة السكانية التي عرفت نزوحا ريفيا هاما نحو المدن أين كانت المؤسسات ووسائل الحياة السهلة مما زاد في تعقيد المشكلة على المستوى الفلاحي.

إن مثل هذا النزوح الريفي صاحبه تغيرا وأشكالا اجتماعية جديدة وهامّة سيكون من الصعب التعامل معها، خاصة إذا لم يكن محسوبا لها في المخططات، بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري ظلّ حبيس الصادرات النفطية ومرتكزا عليها، وهو أمر خطير لأنّ التجارب أثبتت أن المجتمعات الحديثة والمرشحة للنمو والرقي هي تلك التي تعتمد على طاقاتها الداخلية البشرية والتكوين الذي يرتكز على عنصر الإبداع، المبادرة والتنظيم، أما الموارد الطبيعية إن وجدت فإن ذلك سيساعد أكثر، لكن الذي يحدث في بلدان العالم الثالث هو حساب و قياس النمو والتطور بالعملة المحصلة من صادرات معرضة بل محسوب لها النفاذ إن عاجلا أم آجلا.

إن تكوين العنصر البشري التكوين الجيد، إشراك الفاعلين السياسيين وخاصة المحليين كفيل بأن يكون صمام الأمان الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يميز المجتمعات الحديثة عن المجتمعات التقليدية، ولذلك نلاحظ اليوم مناهج وعلوم جديدة تأخذ مكانا وحيزا هامين في الدراسات على مستوى الجامعات والمدارس مثل التنمية البشرية والتنمية السياسية كما نرى تطور تيارات فكرية تتحول إلى أحزاب سياسية الخضر (Green Peace) حتى تتمكن من فرض نمط جديد من التنمية (التنمية المستدامة).

الفصل الثالث :

المجلس الشعبي الولائـي لسيدي بلعباس في ظل الحزب الواحد وعلاقته بنموذج تخطيط التنمية

الفصل الثالث: المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في ظل الحزب الواحد وعلاقته بنموذج تخطيط التنمية.

* التأصيل الفكري لنموذج الدولة في الجزائر:

ليس من السهل إطلاقا فهم نموذج الدولة وأسلوب النظام السياسي المتبع وفهم آلياته إلا باستعمال الأدوات اللازمة وذلك بالرجوع إلى الخلفية التاريخية والثقافية وخاصة السياسية منها وبالتالي من الضروري جدا فهم البناء الفكري وتراكماته لفهم كيف كان شكل تأثيره على الثقافة بصفة عامة وعلى الثقافة السياسية بشكل خاص وعلى النهج السياسي وتطور شكل الدولة في النهاية.

ولفهم هذه الظاهرة علينا الرجوع إلى المعطى الفكري التاريخي الذي صاحب الفكرة ليس فقط في الجزائر لاعتبارات عديدة منها عامل الدين ومدى ترسخه كمشروع ومنهاج بالإضافة إلى الانتماء اللغوي والعرقي، فكرٌ امتدَ منذ ظهور النماذج الأولى للدولة في الإسلام، وإنْ كان كل نموذج يدّعي انتسابه (حسب قراءته الخاصة) إلى الأصل، ويريد إصباغ شرعية دينية على أسلوبه في كثير من الأحيان وذلك من أجل كسب تأييد المحكومين أو الرعيّة، لكن الدراسة السياسية والتاريخية المستميتة أثبتت في كثيرا من الحالات استقلال أسلوب الحكم عن المعيار (الدين) الذي ارتكزت عليه في البداية لأسباب مادية واقتصادية وأنها أي الدولة حادت عنه كلما اتسعت رقعة الإمارة.

لقد ظهرت نماذج معينة للدولة كالتي كانت في دولة الخلافة وأساسها الدعوة، إلى دولة أساسها وحدة العقيدة في المدينة ثم ظهور نموذج دولة الملك في بغداد (إمارة معاوية).

كما برز نمط وشكل الدول التي تتابعت في المغرب من الأغالبة مرورا بالفاطميين إلى دويلات التشتت التي سبقت القرن الخامس عشر ميلادي1 ومجيء العثمانيين، والذي ارتكز فيه نمط الدولة على أساس يتماشى مع الظروف السياسية والاقتصادية الجديدة وتطور معها، وهو فكر انتقل من الدعوة ووحدة العقيدة إلى العصبية وانتهى إلى الانتساب والشرف على شاكلة دولتي الأدارسة والسعديين في المغرب الأقصى على سبيل المثال.

ولقد عرفت الدول العربية والإسلامية على إثر الموجة الاستعمارية التي ضربت أغلب أقطارها، ركودا ثقافيا وفكريا في نفس الظرف الذي عرفت فيه الدول الأوربية نهضة متميزة في عصر الأنوار، نهضة حررت الذهن البشري من الأغلال والقيود التي كبلته لقرون، فكلما زاد تطور دول أوربا، تقهقرت الدول العربية إلى الخلف، ودخلت في صراعات مذهبية، ليسارع مفكريها في محاولة لإنقاذ ما أمكن بطرق شتى من أجل نشر الوعي وإعادة ثقة الإنسان بنفسه لكي يقوم من ركوده.

لقد أفرزت هذه المحاولات نتائج مثل تلك التي رأت بأن الحل الوحيد للخروج من هذا الوضع يكمن في ضرورة وجود المستبد المستنير(Le Despote éclairé) أو إلى تلك التي طالبت بالقائد الكاريزمي (Le Chef Charismatique)، وهي فكرة كثيرا ما تعلقت بها الثقافة العربية لأنها فكرة موروثة عن التراكمات التي لحقت بالفكر الإسلامي والعربي عبر العصور، وإن اختلفت في مقاصدها2.

---

1 من محاضرات الأستاذ غالم محمد ، *تاريخ تشكل الدولة في المغرب العربي* ، قسم الماجستير في العلوم السياسية جامعة وهران، 2008- 2009.

2 حسين حنفي، *الجذور التاريخية لأزمة الحرية و الديمقراطية في وجداننا المعاصر*، أعمال ندوة حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة: 2، بيروت، 1986، ص: 177-183.

إن هذا التطور في الفكر الذي يسمى في العصر الحديث بالإيديولوجية هو الأداة التي ستساعدنا في فهم جزء كبير من التطورات الحاصلة في الساحة السياسية، لكن هذا الفكر لم يتطور بفعل الحركة الاستعمارية التي أتت على أغلب الدول الإسلامية، ولكي يتمكن الاستعمار من فرض نموذجه للدولة كان لزاما عليه ضرب القواعد الاجتماعية والفكرية (العقائدية) من الأساس، ذلك أن النموذجان (الأوربي والعربي) يتعارضان.

الحديث عن الإطار التاريخي والثقافي يجرنا إلى الحديث عن جدلية الأصالة والحداثة وتأثيرهما في تشكل التيارات الفكرية والثقافية للمجتمع الجزائري ككل ثم النخب التي ستؤثر في الحياة بصفة عامة والسياسية بشكل رئيسي، ذلك أن مفهوم الدولة الموروث عن الاستعمار مفهوم حديث وأن الدولة صيغة حديثة في غاية التعقيد السياسي، والسؤال هو كيف كانت إذن ثقافة الإنسان العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة؟

لقد كانت الجزائر جزءا من العالم الإسلامي وجزءا من ثقافته التي انتشرت فيها رواسب التخلف والتقهقر والتي كان من نتائجها المباشرة انتشار روح التواكل وهو فكر لم يتماشى مع العصر فكراً ركن إلى الزاوية ودخلت عليه أفكار ارتبطت بالأوهام، كلما ازداد اهتمام الغرب بالدراسة الوضعية (الإمبريقية) والبحث عن المناهج الصحيحة لدراسة أي حالة سواء اجتماعية، اقتصادية أو غيرها نزح الإنسان العربي للتماثلات في بحثه عن ذاته فاتسعت بذلك الهوة بينه وبين الإنسان الأوربي الذي أصبح يميل إلى المطالبة بحقوقه السياسية والاقتصادية ثم الاجتماعية وتمسك بمفاهيم جديدة كالحرية والمعارضة الفكرية والسياسية فيما بعد، وتولدت لدى الإنسان العربي أزمة ثقافية تحولت إلى أزمة هوية، على المستوى الاجتماعي وأزمة منهج في البحوث والدراسات.[1]

1 Abdallah LAROUI, ***Islam et Modernité***, Editions Bouchène ; Alger, 1986, PP : 70-92.

هذه الأزمة بمحطاتها الثلاث ليست متباينة فقط ولكنها تتجلى فيها أزمة الثقافة المرتبطة بالإسلام العربي وبتراكماته، والتي نبعت عن غياب دراسات جديدة في مفاهيم نتجت عن العصر الحديث، كمفهوم الحرية الذي هو مهد الحقوق، والذي لم يعرفه العربي في لغته إلا مرتبطا بالتفريق بين العبد والحر.

نتجت عن هذه الحالة الفكرية ثلاث تيارات إذن، يدعو التيار الأول إليه عالم الاجتماع المتعلق بفكر الوضعية كوسيلة للانطلاق في تجربة الحداثة ويسانده المؤرخ فيه تارة كممثل لتيار يتمسك بالجذور والقيم، فيتهمهم تيار ثالث والمتمثل في رجل الدين بالماركسيين والليبراليين والوضعيين.[1]

بناءا على تكوين كل تيار ظهر من يعود ويتمسك بإيديولوجية الإسلام التقليدية، على أساس أنه يمكن تطوير مناهجه لكي يتماشى والظروف والأزمنة، وتيار ليبرالي يرى أن الأداة الوحيدة والكفيلة لتطوير المجتمع تكمن في تفعيل الآلة الاقتصادية وفي دخول عالم السوق المتحرر من القيود، وفتح السوق أمام قوانين العرض والطلب ومن ثم فتح مجال تنافس الأفكار السياسية والاقتصادية على حد سواء، وفي الأخير تيار يُنعت باليسارية ويدعو إلى عدالة اجتماعية وتكافؤ في الفرص والابتعاد عن المجازفات التي عادة ما تكون نتائجها وآثارها وخيمة على الطبقات الاجتماعية الضعيفة الكادحة.

وبنفس الصورة نجد الساحة الجزائرية بمكوناتها وتياراتها السابقة الذكر والتي انطوت تحت لواء جبهة التحرير الوطني من أجل استقلال البلاد من الاستعمار الفرنسي كما ذكرنا في الفصل الثاني فيما تعلق بالنخبة السياسية الجزائرية[2].

---

1 عبد الله العروي، *الإيديولوجية العربية المعاصرة*، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006، ص:76.

2 Claude COLLOT et Jean Robert HENRY, Op Cit, P: 288.

المبحث الأول: سيدي بلعباس والتنظيم الإداري من الاستعمار إلى التمثيل المحلي الولائي.

لقد حدد الاستعمار الفرنسي الأهداف المادية لحملته و جند لها كل الإمكانات المادية اللازمة لها من قوة عسكرية ولوجستية من جهة ولكنه كذلك استعمل وسائل من نوع آخر ألا وهي والوسائل المعنوية والدعاية، إذ وفي محاولته لضم الجزائر كليا لفرنسا وفي محاولته إيهام الرأي العام وإقناعه بذلك لم يتوان في أن يعلن أن الجزائر كانت أرض قبائل متناثرة وأنه لم يكن بها أي شكل من أشكال التنظيم السياسي الذي يحكمها وأنها كانت هكذا عبر التاريخ عبر مؤرخين استعماريين مغرضين من أمثال فرانسوا مونطانيي وبوجولا وغيرهم، إلا ما رسخه التاريخ من معطيات وكتابات تاريخية يثبت عكس ذلك ومنطقة سيدي بلعباس كغيرها من التراب الجزائري حافلة بالمخطوطات والواقع والكتابات عن تاريخ يمتد بعيدا عبر الزمن.

إن التنظيم الاستعماري الذي ساد منطقة سيدي بلعباس جزء لا يتجزأ من التنظيم الاستعماري ككل والفصل التالي يبرز تاريخ هذه المنطقة ويبرز مقوماتها الاقتصادية والتنموية.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن منطقة سيدي بلعباس.

إن المؤرخين على اختلاف مناهلهم يؤكدون على امتداد وتأصل سكان الجزائر في التاريخ ليس بالضرورة على الشكل الذي نعيشه الآن كمجتمع مثلما هو الحال بالنسبة للبشرية جمعاء، وعلى عكس ما حاول الاستعمار الفرنسي القيام به بشتى الطرق والوسائل من طمس للتاريخ وتزييف للوقائع حتى تبقى الجزائر بدون تاريخ ويسهل بالتالي ضمها إلى التراب الفرنسي، كما حاول كذلك إيهام

الجزائريين بصفة عامة على أن تاريخ الجزائر ككل يعود إلى الوجود الفرنسي، وأن هذه الأرض كانت قاحلة ليس بها عمران ولا أثر لدولة.

يتغير اسم منطقة سيدي بلعباس بحسب الأزمنة والظروف من (بلاد القبائل البربرية لتسالة) المسماة (أستاسيليس)[1] في عهد الرومان ثم أرض القمح عند العرب، أما اسمها الحالي سيدي بلعباس فهو بلا شك يعود للولي الصالح بلعباس الشريف الذي رافق أباه لما جاء إلى المغرب لينتقل بعدها إلى تلمسان التي مكث ودرس أحكام الدين بمدرستها، لقد نشأ بلعباس وترعرع في أحضان العلم الذي قام ينشره بدوره بين بطون قبيلة بني عامر 2، توفي الولي الصالح سيدي بلعباس في سنة 1780 وووري التراب بالجانب الأيسر لوادي مكرة أين بنيت له قبة يتردد عليها منذئذ السكان للتبرك، وأقيمت بجانب الضريح مقبرة وهي أكبر المقابر في المدينة اليوم[3].

سيدي بلعباس جزء من هذا الوطن وجزءا من تاريخه، تاريخ يعود إلى أحقاب بعيدة لا زلنا في حاجة للبحث فيه، لكن الذي يدفعنا للحديث بهذه النبرة هو وجود المنطقة بما يسمى بالهلال الخصيب عند الجغرافيين

لقد عرف هذا الهلال تنقلا للمجموعات البشرية قديما من أورو–آسيا إلى شمال إفريقيا ويعود أصل هذا التنقل إلى الطبيعة البشرية التي تحكمها ضرورة البحث عن الأرض الخصبة والسهلة وسبل العيش وأسباب السلام ولقد امتدت هذه الهجرات لعقود والدليل على ذلك وجود مجموعة من المعالم التاريخية والأثرية التي تعود للحقبة الرومانية والموجودة بسيدي علي بن يوب في الجزء الجنوبي

1 Léon ADOUE, ***La ville de Sidi Bel Abbes, Histoire-Légende-Anecdotes***, René Roidot Imprimeur-Editeur, Sidi Bel Abbes, 1927, pp:25-30.

2 www.wikipedia.com\Histoire de Sidi Bel Abbes, site consulté le: 10-03-2011.

3 Léon Adoué, Op Cit, P : 18-22.

الغربي للولاية (ALBULAE)، وهي تسمية رومانية وأخرى متواجدة بقمم سلسلة (تسالة) والمسماة (ASTASILYS)، كما نجد أثرا للمنطقة ولأهلها في كتابات الحسن الوزان الملقب بليون الإفريقي في القرن الخامس والذي يتحدث في سفره عن القبائل البربرية التي كانت تقطن أعالي جبال (تِسْلة)[1] وفي سهول المنطقة المنبسطة (العمارنة حاليا) وهي قبائل يتجدد الحديث عنها في العصر الوسيط [2] على خلاف ما حاولت السلطات الاستعمارية إشاعته من أن منطقة سيدي بلعباس إنما أنشأها المعمرون وأنه لم يكن لها وجود تماما كما كان الحال بالنسبة للجزائر ككل، إن كنا نتحدث عن المدينة الحديثة بأزقتها وبناياتها فهذا صحيح إلى حد ما، أما القول بخلاء المنطقة من سكانها وقبائلها الأصليين فإن هذا غير صحيح.

تتميز منطقة سيدي بلعباس مثل باقي بلاد شمال إفريقيا بتمازج القبائل البربرية بتلك التي هاجرت في مرحلتين هامتين، موجة أولى كانت لقبائل عربية جاءت مع الفتوحات الإسلامية (مجاهدين و وعاظ) وموجة ثانية مع مجيء القبائل الهلالية العربية في القرن الثاني عشر [3] عمرت المنطقة قبائل بني عامر من أحلاف الهلاليين القادمين معهم في منتصف القرن الخامس الهجري (5هـ) بعد أن أرسلتهم الدولة الفاطمية بوثائق تسمح لهم بامتلاك الأرض وتحصيل الخراج في محاولة منها لضرب الحركة الانفصالية للزيانيين في المغرب وقد أثرت في الحياة الاقتصادية للمنطقة تأثيرا كبيرا، فقد نقلوا إلى البلاد خبرتهم الطويلة في تنمية الثروة الحيوانية.

---

1 محمد حسن الوزان، *وصف إفريقية*، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط:2، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983، ص: 65.

2 www.weatherbase.com/Sidi-bel-Abbes-Algeria, site internet consulté le 22.02.2011.

3 Charles André JULIEN, ***Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à 1830***, Editions Payot et Rivages, Paris, 1994, Page: 516

ما سهل قدوم هذه القبائل بهذا الشكل هو ما يصفه ابن خلدون من أنه وبالإضافة إلى وازع الدين ونشر العقيدة الإسلامية، فإن حال البربر في الحياة والمدنية كان أقرب إلى العرب منه إلى الأمم الأخرى من بساطة وبداوة وقلة التمسك برغد العيش والتململ في الأثاث وغيره.[1]

يتكرر اسم قبيلة بني عامر العربية كواحدة من أكبر القبائل، إذ يمتد انتشار أهلها من جنوب منطقة السبخة الوهرانية عبر السهول الممتدة إلى غاية حدود ولاية عين تموشنت مرورا بجبال تسالة ثم نزولا إلى السهول الممتدة إلى غاية حدود ولاية سعيدة، وقد تفرعت عنها بطون شكلت مع مرور الزمن قبائل بدورها وقامت بحد ذاتها نذكر من بينها[2]:

الحساسنة: ومنها الحجز (1400خيمة) متبوعة بأولاد زاير (900 خيمة) أولاد خلفة (800 خيمة) ويليهم أولاد سليمان (700 خيمة) ثم أولاد ابراهيم (500 خيمة).

أما القبائل التي يعود أصلها إلى المرابطين هي المتواجدة بمنطقة تلاغ والتي تضم:

1- أولاد سيدي يحي، خليفة، الحمالتة، الكرارمة البلايحة، أولاد فايد، أولاد بالغ وبني مطهر.

2- الجعافرة وهي قبيلة أولاد جعفر ومنهم المحاميد، سكنوا مابين منطقتي تنيرة وأولاد سفيون إلى حاسي العبد.

يتغير النمط والنسيج الاجتماعيين للقبائل في المنطقة بحسب التحالفات والظروف العامة من جهة وبسبب الظروف السياسية من جهة أخرى، ما يدفعنا إلى هذا القول هو النظر إلى التحولات التي عرفها النسيج القبلي في منطقة سيدي بلعباس من تشعب وتكاثر البطون التي استقرت بالمنطقة، الأمر

1 عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق، ص:521.

2 http://www.forum-algerie.com/_litterature-culture-art-histoire/54014-histoire-de-sidi-bel-abbes-tribus-du-grand-telagh.html, pp:1.2.3.4

الذي سيدفع إلى اعتبارها عاملا أساسيا في المنطقة على المستوى العسكري المتمثل في قوتها على رد الهجمات الاسبانية المتكررة أولا ثم سياسيا في عهد الأمير عبد القادر.

إن تأسيس الأمير عبد القادر للدولة الجزائرية بمفهومها الحديث، أعطى معنى جديدا للتحالف القبلي، ذلك أنه أعاد لبني عامر سلطتهم في المنطقة لما قام بتأسيس (آغاليك بني عامر) الأمر الذي استحسنته قبائل المنطقة، والذي كان قد قسمه العثمانيون من قبل في محاولتهم لاستحداث نمط الدولة الجديد (الإيالة العثمانية) بالتأكيد على الولاء الكامل للقبائل وتحويلها إلى قبائل رعية، الأمر الذي أنكرته، لأن القبائل مبنية على لحمة بشرية تحكمها رابطة الدم وأرض، وهي تعي جيدا أن تجريدها من ملكيتها سيقضي على الأسباب التي تقوم عليها هذه اللحمة القبلية، وعليه فقد كانت قبيلة بني عامر ببطونها من القبائل الأولى التي ساندت الأمير عبد القادر في بنائه للدولة والجيش الجزائريين، مع قبائل "هاشم" و"الغرابة" القاطنة بسهل "غريس"[1].

إن مقاومات قبائل بني عامر لم تظهر ولم تنحصر في زمن دون غيره، إذ تتحدث الكتابات عن المحاولات العديدة للقوات الاسبانية التي اتخذت من وهران حامية لها، تندفع منها لاحتلال أراضٍ أخرى داخل البلاد ولتتوسع بإذن الكنيسة وتحت راية استرداد بلاد شمال إفريقيا.[2]

إن استعمال مصطلح استرداد لا يعني بالضرورة استرجاعٍ مادي بقدر ما هو روحي، إذ من الصعب تصور بلاد شمال إفريقيا متصلة بأوربا إلا إذا عدنا لأزمنة بعيدة جدًا في تاريخ الأرض حتى يمكن استعمال مصطلح الاسترداد، لذلك فالقصد هنا له بعد روحي يقصد به إعادة بسط نفوذ الكنيسة ونشر الديانة المسيحية التي كانت منتشرة في العهد الروماني إلى عهد الفتوحات الإسلامية.

1 Tayeb CHENTOUF, ***L'Algérie politique de 1830 à 1954***, OPU, 2003, p: 13

2 www.wikipedia.com/histoire de Sidi Bel Abbes, Op Cit, P:02.

أما خلال الحقبة الاستعمارية فإن منطقة سيدي بلعباس قد شكلت عاملا هاما بالنسبة للاقتصاد الاستعماري إذ عرفت انتشارا كبيرا لأغنياء المعمرين الذين استغلوا السهول الخصبة لإنتاج كميات كبيرة من العنب وعددا من أنواع الكروم بالإضافة إلى إنتاج الزيتون والحوامض والمحاصيل الزراعية من الحبوب والبقول الجافة، كما شكلت حصنا عسكريا نظرا لموقعها الجغرافي والذي يتوسط شمال الغرب الجزائري، إذ لا تبعد سوى بما يقل أو يزيد عن مسافة المائة كيلومتر وهي مسافة تسمح بالتنقل في ظرف لا يتجاوز الساعة من الزمن للوصول للمناطق المجاورة.

إن الانتشار الواسع للمعمرين أثناء الاستعمار لأسباب عديدة منها خصوبة الأرض وانبساطها بالإضافة إلى موقعها كما ذكرنا آنفا، جعل منها حامية عسكرية حيث قام الاستعمار الفرنسي ببناء عدة ثكنات تسهل لجيشه سهلت له التنقل إلى كل المناطق المحاذية، لكن وعلى الرغم من ذلك لا الفرقة العسكرية اللفيف العسكري[1] (la légion d'honneur) ولا الأمر المباشر من (نابليون الثالث) الذي زار المنطقة لتدشين الحامية العسكرية التي بنيت سنة 1840 في الجهة المقابلة لضريح الولي الصالح سيدي بلعباس بعدما أسس الجنرال (كلوزال) مركزا عسكريا للمراقبة في حملته للقضاء على الأمير عبد القادر وجيشه، لا هذا ولا ذاك استطاع أن يغير من اسم المنطقة ولا إطفاء المقاومة العنيفة التي واجهاها والتي دامت ما يقارب الخمس عشرة سنة من قبائل أولاد سليمان، العمارنة أولاد إبراهيم أولاد سيدي علي بن يوب، الجعافرة، المهاجة، الحساسنة وغيرهم.

بعد زيارة نابليون الثالث للمنطقة وتقرير إنشاء مدينة بسهل المنطقة علقت لوحات إعلانية في الأرياف الفرنسية وحتى في الأرياف الأوربية الأخرى المحاذية للحدود الفرنسية لتحفيز المعمرين

1 مجاود محمد ومجموعة مؤلفين، *تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962*، مكتبة الرشاد للطباع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص:35.

للمجيء، وكانت من جملة التسهيلات التي قدمت آنذاك أن الدولة الفرنسية تتحمل نفقات الرحيل نحو الجزائر كما تضمن معونات غذائية عند وصول المعمرين حتى يستقروا وبطبيعة الحال بدأت عملية مصادرة الأملاك والأراضي الخصبة وإبعاد أصحابها إلى مناطق أقل خصوبة وانبساطا والتي تحتاج إلى جهد أكبر لخدمتها وعلى إثر دلك قرر الجنرال بيدو (Bedeau) إنشاء الحامية العسكرية الفرنسية على الضفة الغربية لوادي مكرة سنة 1843 فأنجزت الثكنات العسكرية و التحصينات وكذلك المستشفى بين سنتي[1] 1849 و 1857.

أقامت السلطات الاستعمارية حائطا يحمي المدينة الصغيرة من الهجمات المتتالية وجهزته بأربعة أبواب في الشمال باب وهران، في الجنوب باب الضاية، في الغرب أقامت باب تلمسان وباب معسكر في الشطر الجنوبي الشرقي للمدينة، من بين التسميات التي عرفتها المدينة الجديدة مدينة البسكويت(Biscuit ville) التي أطلقها عليها المعمرين والجنود نظرا لموقعها الذي يتوسط مدن الغرب الأخرى ويسمح بالاستراحة والتموين للفرق العسكرية المتوجهة جنوبا.[2]

تأسست بلدية سيدي بلعباس سنة 1870 وضمت البلديات ذات النشاط الكامل المجاورة التالية:

- سيدي ابراهيم (Prudon): وتبعد (10 كلم) عدد سكانها 742 نسمة.
- Les trembles: سيدي حمدوش حاليا (15كلم)، عدد سكانها 230 نسمة.
- سيدي لحسن(Detrie) : (07 كلم) عدد السكان بها 947 نسمة.
- تسالة: (10 كلم) وبها 1480 نسمة.

1 مجاود محمد ومجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص: 05 و09.

2 Léon ADOUE, Op Cit, P: 43.

أما البلديات المختلطة والكثيفة السكان فكانت كالتالي:

- بوخنفيس وتسمى كذلك ببوشبكة تبعد (20 كلم) و بها 8460 نسمة.
- مكرة (مكدرة) و تبعد بـ: (52 كلم) يقطنها 17176 نسمة.[1]

كان تعداد سكان بلدية سيدي بلعباس سنة 1881 يناهز 16840 نسمة أما سنة 1883 فقد صبح يقدر بـ:16980.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لسيدي بلعباس بعد الاستقلال:

بما أن الهدف من التقسيم الإداري الاستعماري إيجاد السبل الكفيلة بدوام المستعمر والمعمر في آن واحد سبلٌ تخدم المصالح الفرنسية ومصالح المعمرين بالدرجة الأولى ومهمشة للجزائريين، فمن الواضح إذن أن هذا التقسيم أصبح غير ملائم للوضع الجديد للجزائر المستقلة، الأمر الذي أوجب إحداث إصلاحات عميقة في هذا النظام و جعله يتلاءم وما يحتاجه الجزائريون، إلا أنّ مثل هذه الإصلاحات تحتاج إلى موارد مالية ومجموعة كبيرة من المسيّرين الإداريين لإتمامها وتسييرها، وهو أمر لم يكن متوفراً في ذلك الظرف ذلك أن النظام الاستعماري أبعد الجزائريين عن سدة الإدارة والتسيير.

1 www.weatherbase.com/Sidi-bel-Abbes-Algeria, op Cit, P: 04.

جاء أول تغيير مسّ حياة الجماعات المحلية الموروثة عن العهد الاستعماري في الأمر(64-54) الذي جاء ليخفض من عدد البلديات حتى يمكن تسييرها بناءاً على الأسباب التي سبق ذكرها ومن خلاله تبقى سيدي بلعباس مقاطعة إدارية تابعة لعمالة وهران إلا أنها ستتأثر بفعل الأمر من جانب آخر، ألا وهو إعادة الاعتبار للبلديات المختلطة وتغييرها حتى تنسجم والمعطيات الجديدة وعلى هذا الأساس فإن عدد البلديات التي كانت تابعة لمقاطعة سيدي بلعباس و المقدرة بـ:(48) بلدية أصبحت بفعل إعادة التنظيم الإقليمي تقدر بـ: (22) بلدية فقط كما أن التسميات الأوربية للبلديات تغيرت لتأخذ أسماء تتماشى والمجتمع الجزائري وتاريخه وثقافته، إذ تغيرت أسماء (19) بلدية من بين الثماني والأربعين (48) كما يبين ذلك الجدول الموالي.

الجدول رقم 05:

البلديات التابعة لمقاطعة سيدي بلعباس والموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

البلديات القديمة	البلديات الجديدة
- سيدي بلعباس	- سيدي بلعباس
- واد آمبار (Oued Imbert)	- عين البرد
- بودانس (Baudens) - تيلموني	- بلعربي
- تاسان (Tassin) - بضرابين	- حاسي زهانة
- ديسكارت (Descartes)	- بن باديس
- بوخنفيس	- بوخنفيس

- ميسر - طابية	
- بولاي (Boulet) - سفيزف	- تليوم
- تنيرة - واد سفيون	- تنيرة
- تسالة - بونيي (Bonnier)	- تسالة
- مارسييي لاكومب (Mercier Lacombe) - بوجبهة و عين فرس	- سفيزف
- شانزي (Chanzy) - شتوان	- سيدي علي بن يوب
- بارمونتيي(Parmentier) - سيدي دحو – لمطار	- سيدي علي بوسدي
- ليترومبل(Les trembles) - واد المبطوح - بريدون (Prudon)	- سيدي حمادوش

- ديلنيي (Deligny)	
- ديتري(Detrie) - باليسي(Palissy) - سيدي يعقوب	- سيدي لحسن
- تلاغ - زقلة	- تلاغ
- بوسوي (Bossuet) - مويلح - مسولان (Messoulane)	- الضاية
- القور - القلتة البيضة	- القور
- مرحوم - مايدر (Maider)	- مرحوم
- سليسن - ماجنطة	- مولاي سليسن
- واد تاوريرة - تافسور	- واد تاوريرة
- بيدو (Bedeau) - رجم دموش	- راس الماء

- تيرمان - روشامبو (Rochambeau)	- تيغاليمات

المصدر: الأمر رقم 64-54.

المطلب الثالث: البيانات العامة المرتبطة بالتنمية بالولاية[1]

تأسست ولاية سيدي بلعباس بفعل الأمر رقم (74-69) المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات [2] وضمت الدوائر التالية: سيدي بلعباس الدائرة الأم، دائرة عين تموشنت باستثناء الجزء الشمالي الغربي لبلدية سيدي بن عدة ودائرة تلاغ باستثناء بلدية القور والجزء الجنوبي لبلدية مرحوم.

تقع ولاية سيدي بلعباس في سهل يرتفع عن سطح البحر بحوالي 470 متر وتكون سهلاً منبسطاً بفعل نزول الضغط التكتوني الناتج عن الكتلة الجبلية لتسالة المقدر علوها بـ: 800 متر والتي تمتد سلسلتها إلى غاية مرتفعات طافراوي وسلسلة جبال الضاية الواقعة على حدود الولاية مع ولاية سعيدة.

تتربّع الولاية على مساحة إجمالية قدرها 639150 كيلومتر مربع من المساحة الإجمالية للوطن وتعتبر رابع ولاية جزائرية في الترتيب من حيث نسمتها التي تجاوزت الستمائة ألف 600.000

1 ***Monographie de Sidi Bel Abbes***, Direction de la planification et de l'aménagement du territoire de la wilaya de Sidi Bel Abbes, Février, 2004, pp : 3,7.

2 الأمر رقم:74-69، الصادر بتاريخ 02 يوليو 1974 المتعلق بإصلاح التنظيم الإقليمي للولايات، الجريدة الرسمية رقم:55، الصادرة بتاريخ: 09 جويلية 1974.

وهذا قبل النزوح السكاني الذي حدث بسبب الأزمة الأمنية التي عاشتها البلاد برمتها في السنوات الماضية.

تتميز تضاريس المنطقة بثلاث مزايا أساسية وهي منطقة جبلية تمتد على مساحة إجمالية قدرها 2250.37 كلم مربع وهي بذلك تعادل نسبة 24% من إجمالي المساحة، تقع جبال (تسالة) شمالا وهي حدود جغرافية بين ولاية سيدي بلعباس وولاية وهران من الجهة الشرقية، وولاية عين تموشنت من الناحية الشمالية الغربية بينما تقع سلسلة جبال (بني–شقران) بالجهة الجنوبية الشرقية في حدود جغرافية مع ولاية معسكر، أما سلسلة جبال الضاية جنوبا فهي تحد الولاية مع ولاية سعيد، تقع بين هذه الحدود منطقتين، الأولى سهول خصبة معروفة بمردودها الزراعي الجيد على مساحة قدرها 3239.44 كلم مربع بنسبة 35% من المساحة الإجمالية ممتدة بين البلدية الأم ودائرة تلاغ جنوبا يمتهن أهلها الزراعة وتربية عدد متوسط إلى قليل من المواشي وجزءا آخر يمارس نفس النشاط على المساحات الزراعية الجبلية أين نجد كثافة في الأمطار شتاءًا.

الزراعة والفلاحة بالمنطقة قديمتان جدا حيث يصف "حسن الوزان" المنطقة حين مر بها ويتحدث عن قبائل تزاول الزراعة بمنطقتي (تسالة) الجبلية والسهول المعروفة بمنطقة (العمارنة) حاليا ففي العهد الاستعماري شكلت سيدي بلعباس نقطة تحول هامة في الميدان الزراعي بفضل برنامج الفلاحة الجافة[1] (Dry-Farming) وهي تقنية جديدة بالنسبة للطرق التقليدية التي كانت موجودة، وقد أدخلها المعمرون في الميدان الفلاحي وتتمثل في تجميع مياه الأودية واستعمالها في السقي النشاطات الزراعية الأولى تمثلت في غرس الكروم نسبة كبيرة منها كانت من النوعية المستعملة في

1 www.weatherbase.com/Sidi-bel-Abbes-Algeria, Op cit, p: 05.

إنتاج الخمور والجزء الآخر كان مخصصا لزراعة للاستهلاك كفاكهة، وتمثلت القطاعات المتبقية في إنتاج الحبوب الجافة بفعل خصوبة الأرض وانبساطها ما يسهل عملها.

لقد ذاع صيت المنطقة لدرجة إنشاء مسابقة فلاحية في أفريل 1883عرّفت الذين حضروها بالإمكانيات الزراعية للمنطقة سواءً من حيث النوعية أو الكمية وتفنن المعمرين حينها في إظهار السلالات المهجنة حديثا من المواشي بالمنطقة، كما شارك فيها أيضا تجار الآلات الزراعية مثل الجرّارات البخارية ومعدات الحصاد الأولى1 التي ظهرت في تلك الفترة. أما المساحة السهبية فتقدر بـ: 3660.82 كلم مربع أي بمعدل 40% من مساحة الولاية إجمالا، يختص أهلها بالنشاط الرعوي وتربية المواشي وبعض الزراعات المعاشية لهم ولأنعامهم بحسب توفر الأرض الصالحة لذلك ويزاولون الترحال بصفة غير دائمة بحسب السنين بحثا عن الكلأ إذا كانت السنين أقل سخاء.

الجدول رقم: 06

تقسيم المساحة حسب الدوائر وعدد البلديات[2].

عدد البلديات	الدائرة	كلم مربع	النسبة
01	سيدي بلعباس	69.74	0,76 %
04	سيدي لحسن	276.80	3,02 %
03	تسالة	297.66	3,25 %
04	سفيزف	446.74	4,88 %
04	تنيرة	638.74	6,98 %
04	عين البرد	293.46	3,20 %
04	مصطفى بن براهيم	409.04	4,47 %

1 Ibid, p: 07.

2 Monographie de Sidi Bel Abbes, Op Cit, p: 06.

04	تلاغ	678.90	7,42 %
04	مرين	955.23	10,44%
04	سيدي علي بوسدي	229.22	2,0 %
03	سيدي علي بن يوب	289.57	3,16 %
03	مولاي سليسن	364.34	3,98 %
04	بن باديس	239.99	2,62 %
03	رأس الماء	1.207.89	13,20 %
03	مرحوم	2.753.31	30,09 %
52	الولاية	9 150,63	100 %

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية سيدي بلعباس

يتميز مناخ الولاية عموما بانتمائه لكتلة المناخ المتوسطي، نصف جاف ونصف حار مع سمات المناخ القاري، إذ تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء ليلاً إلى حد أدنى يقارب 02° (درجة مئوية) ومن 14 إلى 15° درجة مئوية نهاراً كي تصل إلى 35° درجة نهاراً في فصل الصيف أو تفوق أحياناً.

تتحكم في تساقط الأمطار عوامل مختلفة أولها المناخ القاري بالإضافة إلى تضاريس المنطقة، إذ تقلّ كميات الأمطار كلما اتجهنا جنوباً أين تتحول إلى أمطار موسمية طوفانية كان من نتائجها وادي (مكرة) الذي ينطلق من جبال المشرية والنعامة مرورا بمرتفعات رأس الماء، هذا الوادي الذي ترتبط المنطقة باسمه كمرادف لاسم ولي الله الصالح سيدي بلعباس والذي سميت الولاية تيمنا باسمه، كميات الأمطار بالمنطقة الجنوبية تتراوح بين 200 إلى 500 ملم سنويا بينما تعرف المنطقة الشمالية للولاية كميات تقدر مابين 500 إلى 800 ملم سنويًا.

أما ولاية سيدي بلعباس فقد تأسست بناء على التقسيم الإداري لسنة 1974[1] وبعد التقسيم الإداري الثاني وتأسيس ولاية عين تموشنت، أصبحت ولاية سيدي بلعباس تضم بالإضافة إلى البلدية الأم اثني وخمسين (52) بلدية وخمس عشرة (15) دائرة[2]، تزداد الكثافة السكانية وعدد البلديات كلما اتجهنا شمالا وهي بلديات تتميز بالنشاط الزراعي كما سبق وأن أشرنا وتقل كلما اتجهنا جنوبا وهي مناطق زراعية يزداد فيها النشاط الرعوي وهي سمة غالبة على التراب الوطني بأكمله بسبب خصوبة الأرض شمالا وصعوبة التضاريس جنوباً.

يقدر سكان الولاية 446.277 نسمة حسب التعداد السكاني لسنة 1987 وأصبح عددهم حسب الإحصاء الذي أجري سنة 1998 يناهز 519.313 نسمة.

المبحث الثاني: المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس في ظل الأحادية الحزبية.

لقد تميزت التجربة السياسية الجزائرية على إثر استقلالها بعاملين هامين وهما انتهاجها للنظام الاشتراكي المبني على الأحادية السياسية والحزبية لأسباب كثيرة يعلمها العام والخاص، ولكنها تميزت أيضا بخوضها لمعركة تشييد المؤسسات بما توفر لديها من كوادر اجتماعية، اقتصادية وخاصة سياسية.

---

1 الأمر رقم: 74-69، مرجع سابق.

2 القانون رقم: 84-09، الصادر بتاريخ 01 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي، الجريدة الرسمية رقم: 06 الصادرة بتاريخ:07 فبراير 1984.

ستعتمد الدولة الجزائرية على القدرات البشرية الموجودة لديها وسيكون على هذه الأخيرة إدارة البلاد بكل أوجهها على المستويات المختلفة (مؤسسات صناعية، فلاحة، مستشفيات، موانئ، تجارة داخلية ودولية، بنوك و مؤسسات مصرفية إلى غيرها من المنشآت).

سيتوجب مثلا وفي آن قريب على التلاميذ بمختلف الأطوار الدراسية الالتحاق بالمدارس وعلى الفلاحين أيضا البدء بموسم الحرث مع ما تتطلبه كل عملية من مشاركة للإدارة المركزية والمحلية لإنجاح هذه العمليات.

ولكي تتمكن هذه الإدارة من إتمام هذه العمليات لابد من إشراك أكبر عدد ممكن من الكوادر سواء تلك المنخرطة سياسيا في الحزب أو تلك التي لا تهتم بالمشاركة السياسية أو لا تتلاءم وبرنامجه ولكنها تؤمن بالهدف العام وبمصلحة البلاد.

المطلب الأول: التركيبة الاجتماعية لأول مجلس شعبي ولائي لسيدي بلعباس:

لقد تعذر علينا دراسة التركيبة الاجتماعية واستخراج كل السير الذاتية كأدوات تمكننا من دراسة النخبة السياسية المشاركة في المجلس الشعبي الولائي خلال هذه الفترة لأسباب ذكرناها في أول البحث والتي لا بأس من إعادة ذكرها للتأكيد على ضرورة التطرق لها ومعالجتها إن أمكن للباحثين في المستقبل لأهميتها القصوى.

السبب الأول والرئيسي يكمن في غياب موظف قائم على الأرشيف على مستوى المجلس الشعبي الولائي وبالتالي وحسب المسئولين على مستوى ديوان المجلس، فإن حالة الأرشيف غير منظمة، وهذا على الرغم من الإرادة الطيبة لدى عدد من الموظفين الذين ودوا مساعدتنا وهم مشكورون على ذلك سواء على مستوى ديوان المجلس الشعبي أو على مستوى مصلحة الانتخابات التابعة

لمديرية التنظيم والإدارة العامة، التي زرناها عدة مرات والتي لا تحتفظ إلا بقوائم المجالس الشعبية للولاية من تاريخ عودة المسار الديمقراطي أي ابتداءً من سنة 1997.

كما كان اتصالنا بالنائب الأول لرئيس المجلس الشعب الولائي الحالي وهو من حزب جبهة التحرير الوطني وهي ثالث مشاركة له في المجلس الشعبي الولائي، الذي طلبنا منه الحصول على هذه الوثائق من محافظة حزب جبهة التحرير الوطني، وعلى الرغم من إبداء رغبته في مساعدتنا لإنجاز هذا البحث، إلا أنه أكد لنا عدم وجود هذه الوثائق بمقر المحافظة والتي ضاع أغلبها خلال الفترة العصيبة التي مرّ بها الحزب (جبهة التحرير الوطني) في أحداث أكتوبر 1988 والحملة العنيفة التي تعرض لها مقر محافظة الحزب وقسماته ومكاتبه مما اضطر الإدارة المركزية للحزب إلى تحميل ونقل أغلب الوثائق التي كانت بحوزة الحزب محليا وإرسالها إلى العاصمة[1].

كانت خطوتنا الثالثة إذن محاولة البحث عن الأعضاء الذين شاركوا سابقا وعن الوثائق المتعلقة بالمجالس التي شاركوا فيها وأهم الإنجازات التي قاموا بها خلال عهدهم والتي لم تخلُ من بعض الصعوبات، منها مثلا أن أغلبية هؤلاء الأعضاء كبرَ سِنهم وضعفت ذاكرتهم لتحوي أرقاما وأسماء زملائهم كاملة والمهن التي كانوا يزاولونها حينذاك، أما عن الوثائق فأغلب الذين أمكننا الالتقاء بهم، بالإضافة إلى قلتهم للأسف ظنوا أن كل الوثائق موجودة في أرشيف الولاية وأنه من السهل الحصول عليها، أضف إلى ذلك أن العهد التي مارسوا فيها مشاركتهم السياسية لم تكن بالأمس القريب فلم يكن من السهل الحفاظ عليها.

1 لقاء أجري مع السيد ناصر نور الدين، نائب رئيس لمجلس الشعبي الولائي من كتلة حزب جبهة التحرير الوطني في شهر أكتوبر 2010، بمقر المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس.

لم نتمكن إذن من الحصول على كل قوائم المجالس الشعبية الولائية بالشكل الذي كنا نأمل من معطيات متعلقة بالمهن، السن والأسلاك التي كان ينتمي إليها أعضاؤها.

وإن كنا قد تحصلنا على بعض هذه المعلومات من خلال البحث ومحاولة الاتصال بالأعضاء من شخص لآخر، إلا أنها تبقى ناقصة في نظرنا، وكم وددنا الحصول عليها كي نتمكن من تتبع ودراسة المشوار السياسي لأعضاء المجالس الشعبية للولاية والنظر إلى ما آلت إليه هذه النخبة، أو دراسة العوائق التي حالت دون بلوغها مستويات عليا في هرم السلطة، سواء الاستشارية أو التنفيذية.

الجدول رقم: 08 أعضاء المجلس 1974-1979

الإسم واللقب	الإنتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	ملاحظة
علال مصطفى		رئيس المجلس	صيدلي	سيدي بلعباس
بن عدان بلحاج		نائب رئيس	مدير مؤسسة	رئيس لجنة الشؤون
كحلي محمد		نائب رئيس	مفتش تربية	سيدي بلعباس
جمعي بن يحي	جبهة التحرير الوطني	عضو	إطار (الفلاحة)	سيدي بلعباس
رقيق خالد	جبهة التحرير الوطني		مير مدرسة ورئيس	سيدي بلعباس
جمال ولد عباس	جبهة التحرير الوطني		طبيب	عين تموشنت
بلعربي محمد	جبهة التحرير الوطني		موظف تربية	عين تموشنت
سماحي سعيد	جبهة التحرير الوطني		معلم	حمام بوحجر
بن شيخ زواوي	جبهة التحرير الوطني		محاسب	سيدي بلعباس
قداش قويدر	جبهة التحرير الوطني		موظف ضرائب	سيدي بلعباس
راشدي تاج	جبهة التحرير الوطني		مهندس ري	سيدي بلعباس
زياد محمد	جبهة التحرير الوطني		موظف بالمصالح	حمام بوحجر
حاج مرابط لخضر	جبهة التحرير الوطني		معلم	سيدي بلعباس
بوكرور محمد	جبهة التحرير الوطني		موظف	حمام بوحجر
بن جبار أحمد	جبهة التحرير الوطني		معلم	سيدي بلعباس
بلحسن سعيد	جبهة التحرير الوطني		موظف ONACO	حمام بوحجر
منقور هوارية	جبهة التحرير الوطني		مديرة متوسطة	سيدي بلعباس
تكوك بن عمر			موظف (التربية)	سيدي بلعباس
طيب براهيم فتيحة	جبهة التحرير الوطني		إطار (الصحة)	سيدي بلعباس
سقال محمود	جبهة التحرير الوطني		إطار (الضرائب)	سيدي بلعباس
حساني عبد القادر			طبيب	سيدي بلعباس
بلقاسم بوسيف	جبهة التحرير الوطني			

مغني صنديد	جبهة التحرير الوطني		موظف	سيدي بلعباس
سايح بن الدين	جبهة التحرير الوطني		موظف بمصلحة	عين تموشنت
تالي يوسف			موظف بمصلحة	سيدي بلعباس
سعيدي براهيم			مدير مدرسة	
حمدي غوثي	جبهة التحرير الوطني		موظف قابض بريد	تلاغ
زيتوني بلحاج	جبهة التحرير الوطني		موظف بالبلدية	سيدي بلعباس
والي عبد القادر	جبهة التحرير الوطني		موظف	
عبدو قويدر	جبهة التحرير الوطني		مدير مدرسة	تلاغ
عفان الشيخ			مدير مدرسة	سيدي بلعباس
علاوي محمد			مدير مدرسة	بن باديس
بلجريوات العربي	جبهة التحرير الوطني		فلاح	سيدي بلعباس
بن عبد المومن محمد	جبهة التحرير الوطني		مدير مدرسة	
بن عمارة أحمد	جبهة التحرير الوطني		موظف بالمصالح	عين تموشنت
بوهادي لعرج				
خالدي بشير	جبهة التحرير الوطني		تاجر	تلاغ
معروف مختار	جبهة التحرير الوطني		موظف بالمصالح	سيدي بلعباس
نواري قادة	موظف بالمصالح			سيدي بلعباس

المصدر: ديوان المجلس الشعبي الولائي سيدي بلعباس.

تعليق:

ما يميز هذه العهدة هو وجود أشخاص ذوي حس وطني يشاركون في المجلس الشعبي على شاكلة الأستاذ عبد القادر حساني وآخرون لم يكونوا أعضاءً في حزب جبهة التحرير[1]، ذلك لأنه كما

1 لقاء أجري مع السيد كحلي محمد، إطار في التعليم وعضو بأول مجلس شعبي لولاية سيدي بلعباس (1974-1979) بتاريخ 13.03.2012

سبق وأن أشرنا إلى الحالة الاقتصادية والاجتماعية آنذاك التي استوجبت قبول من لم يكن بالضرورة عضوا في حزب جبهة لتحرير الوطني كما سيحدث فيما بعد مع المؤتمر الرابع والذي سيقوم بتقييد العمل السياسي ورئاسة أي إدارة أو مؤسسة أي كانت طبيعتها بشرط أن يكون المرشح لهذه المناصب ليس فقط عضوا بل مناضلا في الحزب.

وهو الأمر الذي أزاح ثلاثة أعضاء وهم رئيس المجلس الشعبي، نائبه الأول ورجل سياسي وإطار له صيت عظيم في الوسط العلمي والثوري العباسي وهو المرحوم الأستاذ حساني عبد القادر.

النائب في المجلس الشعبي الولائي ممثل دائرة عين تموشنت السيد جمال ولد عباس وإلى جانب مشاركته في أول مجلس شعبي لولاية سيدي بلعباس، كان قد مثل نفس الدائرة في المجلس الشعبي لولاية وهران قبل سنة 1974، والذي أكمل مشواره السياسي ليصبح وزيرا للتضامن الوطني في الحكومة السابقة ثم وزيرا للصحة في الحكومة الحالية، كانت مشاركته في المجلس الشعبي لولاية وهران مع كلاّ من السادة: اوهيبي عبد الرحمان وهو مدير مدرسة، لزرق أحمد معلم ومجاهد وكان قد شغل منصب إمام مسجد باريس لفترة أثناء ثورة التحرير، علّال مصطفى وسقّال محمود الذي تولى منصب رئيس المجلس الشعبي البلدي لسيدي بلعباس في ثاني عهدة سنة 1971 والحاج مرابط محمد ممثلا لدائرة سفيزف.

المطلب الثاني: المجالس الشعبية الولائية لسيدي بلعباس وشرط النضال الحزبي:

إن تأصل التيارات وتعايشها كما تستلزمه النخب من منطلق التكيف للبقاء كما جاء في الفصل الأول والمتعلق بالبناء النظري للنخبة ضروري، وقد تجلى ذلك في الحالة الجزائرية، إذ كان النصر مؤقتا من نصيب التيار الذي أراد للجزائر أن تنهج النهج الاشتراكي في بناء الدولة، والذي ادعى أصحابه أنه الكفيل بخلق الفرص وإرساء عدالة اجتماعية لم تكن موجودة في العهد الاستعماري، إلا لأولئك الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية وجاروا المستعمر، والذين سيسميهم نظام الرئيس الراحل هواري بومدين بالرجعيين تارة والمعادين للثورة الجزائرية ومبادئها تارة أخرى، لكن الحاجة إلى كوادر لتسيير شؤون البلاد فرض على النظام التعامل معهم، خاصة وأنهم ذوو اختصاص وتقنيين متمرسين وهذا بالضبط ما سنلاحظه في الأشخاص المكونين للمجالس الشعبية الولائية قبل المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في 1979[1].

حزب جبهة التحرير الوطني الذي سيحول من مجرد حزب سياسي وجهاز في يد الدولة إلى تنظيم سياسي يمكن أن يلعب دورا أكبر في الحياة السياسية، بحيث أصبح شرط العضوية على كل إطار أو مسئول في كل المستويات وجميع القطاعات السياسية والاقتصادية فرضا كما جاءت به لمادة 120.

إن صدور هذا الأمر في هذا الوقت بالذات ربما يعبر على شيئين اثنين، الأول يكمن في أن السلطة السياسية تأكدت من وجود ما يكفيها من الكوادر (الوطنية) وأنها لم تعد تحتاج إلى خدمات من

1 بلعور مصطفى، حزب *جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر*، جامعة ورقلة، موقع قوقل بتاريخ 2011/11/08.

لم يكونوا متشبعين بأفكار الحزب وبالتالي لم ينخرطوا فيه، أو لإحساسها بإمكانية عودة التيار المعادي لأيديولوجيتها وهو تيار إصلاحي بدأت ترتسم ملامحه على السلطة السياسية بشكل من الضغوط لخوض الإصلاحات والمضي نحو الانفتاح الاقتصادي الذي تواكب مع مجموعة من الضغوطات الاجتماعية داخلية وأخرى اقتصادية داخلية وعالمية[1].

الراجح هو أنه مهما كانت الأسباب وراء هذه المادة فإنها خلقت سدا منيعا بين أولائك الذين ساهموا ولم يتوانوا في المشاركة السياسية من خلال المجلس الشعبي الولائي محل دراستنا، والذين لم يكونوا مقتنعين بالفكر السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني أو على الأقل بتطبيق إيديولوجيته في أرض الواقع ، والذي كانوا يرون أنه بعيدا عن المنطلق الفكري لجبهة التحرير الوطني من خلال القادة المحليين للحزب ويختلفون معهم، وكذلك من كونها جبهة يفترض أن تضم كل التيارات والأطياف السياسية الجزائرية دون استثناء، وأن الجبهة ملك كل الجزائريين وليست حكرا على فئة معينة تماما كما كان مسطرا لها أثناء الثورة التحريرية.

لقد كرست المادة 120 الأولوية للقادة الحزبيين والولاء لقادة الحزب دون مراعاة شروطا أخرى مثل قدراتهم الفنية والسياسية، وأن هذه المادة إنما كرست نوعا من القطيعة بين الصفة النخبوية العلمية والمثقفة بشكل عام والصفة الحزبية التي لا تعترف إلا بصفة (العضوية).

بناءا على الإصلاحات التي أتى بها المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني تغيرت الإجراءات الانتخابية وأصبحت من اختصاص القسمات على مستوى البلديات وأصبح الحزب الجهاز الوحيد الكفيل بإعداد القوائم الانتخابية من خلال الجمعيات العامة التي تطلب من خلالها محافظة

1 ناصر جابي، مرجع سابق، ص:20.

الحزب من القسمات تسجيل رغبات المناضلين للترشيح، وذلك من خلال إعداد قوائم مضاعفة لعدد المناصب سواء تعلق الأمر بالمجالس الشعبية البلدية أو الولائية منها[1].

تجمع القوائم بحسب عدد الدوائر التابعة للولاية لدى محافظة الحزب بالولاية للاختيار النهائي للقوائم وهو ما يجعل ولاء المناضل لقادة الحزب المحليين أهم وأولى من الولاء لأفكار الحزب نفسه ولبرنامجه،[2] ولا يمكن بأي حال من الأحوال التغافل على أن الذاتية والعلاقات الشخصية أثرت ولعبت دورها في اختيار المرشحين على مستوى المحافظة، ولا يتوانى المنتخبين في هذه الفترة والذين تمكنا من استجوبناهم من أن دورهم كان هاما، لأنهم كانوا ملزمين أمام الحزب بتقارير حول الدور الذي لعبوه، وكذلك العمل الذين قاموا به أثناء تأديتهم لمهامهم في المجلس الشعبي الولائي.

يتماشى عدد المرشحين حسب الكثافة السكانية لكل دائرة في قوائم تحمل عددا مضاعفا لعدد المناصب الواجب توليها، فإذا كان عدد المقاعد (10) مثلا يتوجب إعداد قائمة تحمل (20) مرشحا تجرى الانتخابات وطنيا في المؤسسات التعليمية ويمثل المنتخب الولائي دائرته من جهة والولاية بصفة عامة من جهة أخرى.

---

1 أحمد محيو، *محاضرات في المؤسسات الإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص:64.

2 لقاء أجري مع السيد بلعمري عبد القادر ، عضو في المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس في العهدة الممتدة من 1980-1985، بتاريخ 23.10.2011.

الجدول رقم:09

القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي 1980-1984

الإسم واللقب	الإنتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	ملاحظة
أوهيبي عبد العزيز	جبهة التحرير الوطني	رئيس	والي سابق	سيدي بلعباس
لزرق أحمد	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس أول	أستاذ	سيدي بلعباس
جمعي بن يحيى	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس ثاني	إطار بالفلاحة	سيدي بلعباس
سقار قويدر	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس ثالث	أستاذ	سيدي بلعباس
عبد الغني مختار	جبهة التحرير الوطني	عضو	إطار بالمصالح	بن باديس
علال محمد	جبهة التحرير الوطني	"	إطار بالتأمين الفلاحي	سيدي بلعباس
عاصم عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	"	مدير مدرسة	سفيزف
بعيليش بوعلام	جبهة التحرير الوطني	"	فلاح	سفيزف
بلحسن سعيد	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس رابع	موظف	حمام بوحجر
بلايلي علي	جبهة التحرير الوطني	"		عين تموشنت
بن دربال قويدر	جبهة التحرير الوطني	"		عين تموشنت
بن غانة محمد	جبهة التحرير الوطني	"	إطار بالمصالح	سفيزف
بن غالم لحسن	جبهة التحرير الوطني	"	مدير التجارة	سيدي بلعباس
بن كابو محمد	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذ	سيدي بلعباس
بن تركية محمد زوبير	جبهة التحرير الوطني	"	مدير مستشفى	سيدي بلعباس
بوشيبة محمد	جبهة التحرير الوطني	"	مدير مؤسسة	عين تموشنت
بوشيتي محمد	جبهة التحرير الوطني	"	مدير وحدة تسويق	سيدي بلعباس
بوخاتمي محمد	جبهة التحرير الوطني	"		
شنافة عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	"		عين تموشنت
فرعون بلحاج	جبهة التحرير الوطني	"	معلم	سيدي بلعباس

حمدي غوثي	جبهة التحرير الوطني	عضو	قابض بريد	تلاغ
حيرش عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	"	مهندس	سيدي بلعباس
هوشدي يوسف	جبهة التحرير الوطني	"	موظف	بن باديس
قاديري محمد	جبهة التحرير الوطني	"	معلم	سيدي بلعباس
الواحلة خيرة	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذة	سيدي بلعباس
معروف محمد	جبهة التحرير الوطني	"		
مدنكس بلعباس	جبهة التحرير الوطني	"		سفيزف
مجاط ميلود	جبهة التحرير الوطني	"	مهندس	عين تموشنت
وراد بومدين	جبهة التحرير الوطني	"	معلم	سيدي بلعباس
رمضان محمد	جبهة التحرير الوطني	"	موظف (مفتش تربية)	عين تموشنت
صبري نجيب	جبهة التحرير الوطني	"	مهندس	عين تموشنت
صغير عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	"		
سماحي سعيد	جبهة التحرير الوطني	"	معلم	حمام بوحجر
تيبون الحاج	جبهة التحرير الوطني	"	معلم	سفيزف
طيب ابراهيم فتيحة	جبهة التحرير الوطني	"	مجاهدة وإطار	سيدي بلعباس
تو مختار	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذ	سيدي بلعباس
حميدي براهيم	جبهة التحرير الوطني			تلاغ
طعامة هواري	جبهة التحرير الوطني	عضو	مهندس غابات	تلاغ
عدنان الجيلالي	جبهة التحرير الوطني	"		

المصدر: ديوان المجلس الشعبي الولائي سيدي بلعباس.

تعليق:

يظهر من الجدول عدم ظهور أسماء الذين لم يتسموا بالعضوية في حزب جبهة التحرير، في حقيقة الأمر لا يمكننا التأكد من ذلك وذلك لعدم إمكانية ملاقاتهم لوفاة معظمهم للتأكد من أن السبب

في عدم عودتهم إلى المجالس الشعبية للولاية بعد هذا التاريخ يعود إلى آثار المادة لكن الظاهر أن هذه المادة (120) كان لها تأثيرها على حالات مماثلة [1].

من الناحية التنظيمية فإنه تجدر بنا الإشارة إلى أن الإصلاحات التي جاء بها قانون (81-02)[2] تبين بشكل واضح أن الحزب أصبح جهازا سياسيا بحيث يستوجب توظيفه بما يخدم النهج السياسي العام الذي سطرته السلطة السياسية آنذاك، فمن خلال نصوص المواد المتضمنة للتعديل مثل المادة (66) مكرّر، والتي تنصُ على مساهمة المجلس الشعبي الولائي في إعداد مخطط التنمية للولاية وذلك وفقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية، من هنا كان واجبا على أعضاء المجلس الشعبي المنتخب العمل على تطبيق قانون الثورة الزراعية من خلال مساهمته في الدراسات التي ينجزها والتي من شأنها، على الرغم من نظرة جزء هام منهم على أنه لا يناسب الحالة الجزائرية ومنطق الملكية الزراعية آنذاك خاصة إذا رجعنا إلى الحقبة الاستعمارية فيما يتعلق بمصادرة الأراضي الزراعية عن ملاكها الحقيقيين (الجزائريين) وما صاحبه من آثار اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى نظام التعويضات الذي رافق قانون الثورة الزراعية والكيفية التي صاحبت تطبيقه في أرض الواقع.[3]

أما ما تعلق بقضايا التنمية ودور المنتخبين المحليين فيها، فإنه تحدد بالمعطيات الحزبية السالفة الذكر والتي خضعت بشكل كبير إلى التحديدات التنظيمية، على الرغم من النصوص التشريعية المتعلقة بدور المنتخبين المحليين في ترشيد وإثراء المخططات التنموية على مستوى الولاية

---

1 السيد بلعمري عبد القادر، مرجع سابق.

2 قانون 81-02، الصادر بتاريخ 14 فبراير 1981، الجريدة الرسمية رقم:07 الصادرة بتاريخ: 17 فبراير 1981.

3 لقاء أجري مع السيد لزرق أحمد، عضو في المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس في لعهدة الممتدة بين سنتي (1974-1979).

إلا أن الواقع أثبت أن المنتخبين كانوا في علاقة ولاء تامة أمام الحزب وأمام قادته المحليين كشرط للنضال السياسي ، وبالتالي لم يكن من الممكن أن نتصور دوراً أكبر من الذي أمكنهم لعبه، خاصة إذا كان مكتب التنسيق على مستوى الولاية والذي يتكون من الوالي، رئيس المجلس الشعبي الولائي وممثلا عن القطاع الأمني، هو الذي يقوم بإعداد وتنسيق النشاطات المتعلقة بالتنمية ثم يطرحها أمام المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليها.

يبقى في الأخير أن الدور المنوط بالمنتخبين المحليين على مستوى المجلس الشعبي الولائي، وانطلاقا من حق النظر والتوجيه، هو المصادقة على ميزانية الولاية وعلى برامج التنمية المخططة مركزيا من السلطة المركزية، والتي لم يكن بوسعها التنازل عنها لأنها من الصلاحيات الهامة وتعتبر من مقومات وجود النظام السياسي، خاصة إذا نظرنا إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تعيش البلاد أصعب مراحلها.

بالإضافة إلى حق النظر، فإن للمجلس الشعبي الولائي الحق في الخرجات الميدانية للنظر في الحالة العامة لكل بلديات ودوائر الولاية والوقوف على النقائص، ومن ثم إعداد التوصيات التي يقدمها المجلس ويمررها بدوره للمصالح التنفيذية للمتابعة والتنفيذ، إن هي صودق عليها وتوافقت مع البرنامج العام لمخطط التنمية للولاية من جهة، و من جهة أخرى يمكن أن تمرر في قسم التجهيز، إذا كانت المبالغ اللازمة غير مرتفعة وكان بالإمكان إدراجها في ميزانية الولاية، بحسب نظام سير المجلس.

الجدول رقم:10

القائمة الإسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي 1985-1989

الإسم واللقب	الإنتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	ملاحظة
أوهيبي عبدالعزيز	جبهة التحرير الوطني	رئيس لمجلس	والي سابق	سيدي بلعباس
بلعمري عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس أول	إطار إداري	سيدي بلعباس
فرعون بلحاج	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس ثاني	معلم	سيدي بلعباس
وراد بومدين	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس ثالث	معلم	سيدي بلعباس
سقار قويدر	جبهة التحرير الوطني	نائب رئيس رابع	معلم	سيدي بلعباس
سالمي العربي	جبهة التحرير الوطني	"	مهندس زراعي	سفيزف
لواحلة خيرة	جبهة التحرير الوطني	"	مديرة مدرسة	سيدي بلعباس
رزوق محمد	جبهة التحرير الوطني	"	مدير مالي	تلاغ
بلحاج مجيد	جبهة التحرير الوطني	"	محامي	سيدي بلعباس
عطار فؤاد	جبهة التحرير الوطني	"	طبيب	سيدي بلعباس
إلياس الهناني عمر	جبهة التحرير الوطني	"	موظف	سيدي بلعباس
كبير عبدالقادر	جبهة التحرير الوطني	"	موظف	سيدي بلعباس
حدوش ميلود	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذ	سفيزف
بن بريخو لحاج	جبهة التحرير الوطني	"	إطار بخزينة الولاية	سيدي بلعباس
معول بوطالب	جبهة التحرير الوطني	"	مهندس	
صايم الطيب	جبهة التحرير الوطني	"	مدير الغرفة الفلاحية	سيدي بلعباس
بوشنتوف محمد	جبهة التحرير الوطني	"	مدير مؤسسة	سيدي بلعباس
قاضمي عثمان	جبهة التحرير الوطني	"		سيدي بلعباس
طيب براهيم فتيحة	جبهة التحرير الوطني	"	مجاهدة إطار بالصحة	سيدي بلعباس
قديري محمد	جبهة التحرير الوطني	"	مدير متوسطة	سيدي بلعباس

لحمر ميلود	جبهة التحرير الوطني	"	مفتش بالتعليم	سيدي بلعباس
تو مختار	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذ	سيدي بلعباس
منقور هوارية	جبهة التحرير الوطني	"	مديرة متوسطة	سيدي بلعباس
بن علي بن يوب	جبهة التحرير الوطني	"	مدير SAP	سيدي بلعباس
مكلكل بوزيان	جبهة التحرير الوطني	"	أستاذ جامعي	سيدي بلعباس
نهاري علي	جبهة التحرير الوطني		إطار	سيدي بلعباس
عزي بن ثابت محمد	جبهة التحرير الوطني		مدير مؤسسة	سيدي بلعباس
عيدوني محمد	جبهة التحرير الوطني		مدير مركز تقني	سيدي بلعباس
غاندي أحمد	جبهة التحرير الوطني		مدير مدرسة	سيدي بلعباس
فيزازي بخالد	جبهة التحرير الوطني		مفتش بالتربية	سيدي بلعباس
قدوس عباس	جبهة التحرير الوطني		إطار بالتأمينات	سيدي بلعباس
بلحاج مراد	جبهة التحرير الوطني		محامي	سيدي بلعباس
دباغ مصطفى	جبهة التحرير الوطني		معلم	تلاغ
خطاب عبد الرحمن	جبهة التحرير الوطني		مهندس	تلاغ
زحزاح بن يحي	جبهة التحرير الوطني		موظف	بن باديس
بلحرمة محمد	جبهة التحرير الوطني		مدير مؤسسة	عين تموشنت
عراس قادة	جبهة التحرير الوطني			

المصدر: ديوان المجلس الشعبي الولائي سيدي بلعباس.

تعليق:

تظهر التركيبة الاجتماعية المكونة للمجالس الشعبية الولائية لولاية سيدي بلعباس، انطلاقا من أول مجلس إلى غاية آخر مجلس في ظل الحزب الواحد، أن سلك التربية والتعليم حصد أكبر الحصص من خلال ممثلين يمتهنون التعليم في أطواره الثلاثة.

المبحث الثالث: دستور 1989 والانتخابات التعددية.

تتعدد المقاربات في محاولاتها لدراسة الصيرورة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في محاولة منها للإجابة عن التساؤلات التي تطفو إلى السطح كلما حاولنا الاقتراب من دراسة الحالة الجزائرية كيف أمكن الوصول إلى التحول الديمقراطي في الجزائر، أسبابه دوافعه الخفية والحقيقية، هل كان نتيجة ثقافة سياسية نبعت من الداخل عن وعي سياسي[1] أم هي نتيجة صراع إيديولوجي أنتج نمطا سياسيا أين يمكن التعايش سياسيا فيه بما تتطلبه مثل هذه العملية من وعي سياسي وتداول على السلطة سلميا، عن طريق العملية الانتخابية، أم كان إتباعا لمودة سياسية نتجت عن تآكل النظام الاشتراكي بشتى أنواعه السياسية في دول أوربا الشرقية؟

الراجح أننا إذا عدنا إلى الإطار العام الذي سارت فيه الأحداث المختلفة سياسيا واقتصاديا وما صاحبهما من آثار اجتماعية، فإنه من الصعب الجزم في اتجاه واحد، يمكن أن يكون عاملا واحدا هو الذي استدرج العوامل الأخرى وربما استثمرها أيضا، لكن ذلك من الصعب البحث فيه والتأكد منه.

1 Alexis DE TOCQUEVILLE, ***De la démocratie en Amérique***, Tome 2, ENAG/Editions, Alger 1988 P:383.

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري بين الضغوط الداخلية وضرورة الانفتاح.

إن الوجود الفعلي داخل النظام السياسي الجزائري لثلاثة تيارات متباينة في مواقعها وفي نظرتها السياسية لمشروع الدولة (تيار اشتراكي ذو طرح ماركسي وفكر قومي (عربي، ناصري) وينادي برأسمالية الدولة المركزية، تيار ثاني رأسمالي ليبرالي يطالب بفتح السوق) وفي الأخير تيار إسلامي يتفق مع التيارات الأخرى في رفضه للمعارضة السياسية (تكفير الخروج عن الولي) ولكنه يؤمن بمشروع الدولة الإسلامية التي لا تحتملها التيارات الأولى[1].

عبرت هذه التيارات عن تشكيلة اجتماعية وتنوع اجتماعي وثقافي طبعه نوع التنشئة الاجتماعية والسياسية والتجارب التي عاشها، وتطور لينتج أحداثا بدأت تلوح في الأفق وتنذر بغليان باطني لم يعد بالإمكان التحكم فيه ولا كبته، ولعل من أهم هذه الأحداث ما سمي بالربيع الأمازيغي سنة 1980، تلاه تجمع الإسلاميين بالجامعة المركزية سنة 1982.

تعايش هذه التيارات المتباينة تحت وطأة التيار المستقل بالسلطة السياسية لوحده ومحاولته فرض مشروع الدولة المركزية، المبني على نظام التخطيط المركزي ورأسمالية الدولة الوطنية لم يكن ليكتب له النجاح ذلك أن أي نظام كان سياسي أو غيره إنما يعيش ضمن مجموعة أخرى من الأنظمة المشابهة له، تتفاعل معه يؤثر فيها أحيانا وتؤثر فيه والنظام السياسي الجزائري بحكم اقتصاده المبني

1 ناجي عبد النور، *تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر*، دار الكتاب الحديث الجزائر، 2010، ص: 34.

على مداخيل النفط الريعية لم يكن ليكون بمنأى عن مثل هذا القانون، فبدأت مسألة شرعية النظام السياسي الجزائري التي تمسّك هو على أنها ثورية تتآكل بفعل نقص الموارد المالية وكثرة الضغوط[1].

هذا من الجانب السياسي وإن كان ما يخفى أعظم، إلا أن المقاربة السياسية لفهم الظرف السياسي الذي نشأت على إثره عملية التحول الديمقراطي تبقى غير كافية إلا إذا استعنا بمقاربة اجتماعية، تحاول شرح الوضع بأدوات ونماذج معرفية مختلفة ومساعدة وهي المقاربة الاجتماعية ولعل من بين الأعمال الهامة في هذا الباب، تلك التي قام بها الأستاذ عزي محمد فريد[2]، إذ يرى أن عوامل تشكل الأجيال السياسية في الجزائر يتعلق بمسألة تكون الجيل بصفة عامة بفعل عوامل مختلفة مثل النمو السكاني، التمدن والتصنيع البطالة التغيير التكنولوجي والتغيير الثقافي والحركات التعبوية مع ظروف سياسية و أحداث تاريخية معينة (حرب، انتفاضة...) هي التي تشكل الجيل السياسي.

إن الحركات الشبابية بحيويتها تشعر أكثر بالقطيعة مع الخطاب السياسي داخل المجتمع ويحدث الصراع بينها وبين الجيل المهمين عندما يثور الشباب على القيم والمعايير، خاصة مع عدم التكافؤ بين الفئات العمرية المختلفة نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل فئة. ومن بين العوامل لتي تحكمت في الحالة الجزائرية نجد مثلا:

1-النمو السكاني: و الذي قدرت نسبته ب 3% من 1980-2000

2-الثورة التعليمية : من آثارها تمديد مرحلة الشباب إذ لم يعد الشاب يبلغ بمجرد زواجه أو حصوله على عمل بل إن التعليم الطويل الأمد أدى إلى تكوين عالي وانخفاض نسبة الزواج.

3-الظرف السياسي: عشرية الانقلابات.

---

1 ناجي عبد النور، نفس مرجع، ص:54.

2 عزي محمد فريد، مرجع سابق، ص:73 و 142.

4-المشاركة من خلال المجتمع المدني : و يحتل التنظيم الجمعوي الجزء الهام بين الدولة والمجتمع ويملأ وظيفة أساسية وهي التعاون و ربط الأواصر التي تلاشت نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

5- الثقة : التي هي أساس الفعالية واستمرارية مؤسسات الحكم الديمقراطية إلا أنه وحسب الدراسة فإن المؤسسات التي تحضا بأقل ثقة هي الأحزاب والبرلمان خاصة إذا ما عدنا إلى نسبة المشاركة الانتخابية لسنة:2007 والتي لم تتجاوز 35% نظرا لضعف فاعليتها السياسية ولأنها لا تعود بالفائدة إلا على أصحابها أو نخب الأحزاب (رؤساء القوائم).[1]

ومع محاولة العودة للمشاركة السياسية، عاد المواطن للاقتراع رافضا عهد العنف و محاولا إرساء دولة القانون من خلال الانتخابات الرئاسية 1995-1999 وقانون المصالحة، إلا أنها انتهت بمؤسسات سياسية تمثيلية صورية وبعقلية قديمة في قالب جديد مما أعاد المجتمع إلى نقطة الصفر أي لا ثقة في المؤسسات السياسية.

6-الثقافة الديمقراطية: ودور القيم في النظام السياسي الديمقراطي إذ يرى إنقلهرت أن الديمقراطية لا تتحقق فقط عن طريق إحداث تغيرات مؤسساتية تقوم بها النخبة بل إن استمرارها يعتمد أيضا على قيم ومعتقدات المواطنين العاديين.

إن هذا التغير الذي طرأ على هرم السلطة في شكل النظام السياسي تزامن مع جملة من الظروف الاقتصادية العالمية، ومنها انهيار سعر برميل النفط عالميا من 12.7 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 7.65 دولار سنة 1986، كنتيجة للانقباض والانكماش الاقتصاديين مع بداية الثمانينيات خلق أزمة عالمية أتت على الاقتصاد الجزائري سلبا نتيجة اعتماد هذا الأخير على صادرات النفط

1 عزي محمد فريد، مرجع سابق، ص:73

بنسبة ما يقارب 90%، وبالتالي فشلت الآلة الاقتصادية الوطنية على كل الأصعدة، مما استوجب الاقتراض من البنك العالمي وصندوق النقد الدوليين تحت طائلة من الشروط القاسية.

من جملة هذه الشروط إعادة هيكلة الشركات والمؤسسات الوطنية بما يخدم أهدافها الاقتصادية فقط وكانت من نتائجها الدفع بآلاف العمال إلى الشارع ليضافوا إلى قائمة الآلاف من خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني العاطلين عن العمل، مما زاد في حدة الوضع الاجتماعي، وفي هذا السياق يرى الأستاذ حاكمي بوحفص[1] أن أسباب الأزمة الاقتصادية تعود إلى تقلبات أسعار النفط، التضخم المالي، الركود الاقتصادي ارتفاع أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الصرف، انخفاض الصادرات نقص التدفقات المالية منذ 1982، كلها أدت إلى زيادة معدلات الفائدة نظرا لاقتراض الدول المستوردة للبترول، والذي بدوره أدى إلى ركود اقتصادي وتعاظمت خدمات الديون. إن تراجع الصادرات النفطية أدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للدول النامية جراء انقباض الدول المستوردة للنفط، أدى ذالك إلى محاولة إدخال إصلاحات هيكلية لإزالة الاختلال لدى الدول النامية وتميزت هذه الإصلاحات التالية:

- تصفية الوحدات الاقتصادية العامة – فالدولة غير قادرة على تسييرها بكفاءة من باب ترشيد النفقات العامة.
- تشجيع الخصخصة كأداة بديلة من شأنها خلق ثروة.
- تشجيع الصادرات و تحرير التجارة الدولية.
- إصلاح القطاع النقدي مرورا بالاقتراض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مع ما صاحبه من حتمية إدخال التعديلات والإصلاحات الهيكلية.

1حاكمي بوحفص، *الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس* أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، السنة: 2008-2009، ص: 142.

الجدول رقم: 11

الميزان التجاري 1985-1989(الوحدة: 01 مليار دج)

	الصادرات	الواردات	الفرق
1985	65.2	49.3	+15.9
1986	37	43.3	-6.3
1987	41.8	36.8	+5
1988	56.1	43.9	+12.2
1989	72.06	70.07	+1.9

المصدر:[1]

وكانت من آثاره على المستوى الاجتماعي، أن النزوح الريفي الذي تزامن مع عملية تحويل المجتمع من مجتمع زراعي إلى صناعي، زاد من حدة المشاكل التي كانت تعاني منها المدن الجزائرية (في سيدي بلعباس يمكن ذكر المركبات الصناعية الكبيرة مثل: المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية (Sonelec) والمؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية (Sonacome)، ومعه تغيرت البنية الاجتماعية التي كانت تتكون بنسبة 75% ممن تقل أعمارهم عن 35 عاما وهي شريحة اجتماعية عريضة، لم تعِش ملحمة الثورة التحريرية التي قام النظام السياسي الجزائري ببناء شرعيته عليها.

هذه الشريحة بالذات هي التي تعاملت مع البيروقراطية والفساد الإداريين، خلقت ضغوطات داخلية، أدت بالسلطة السياسية للبلاد إلى الرجوع إلى الشعب ليعبر عن موقفه تجاه مسألة هامة شكلت نقطة الصدع بين التيارات السالفة الذكر في قمة الهرم السياسي الجزائري، ألا وهي مسألة

1 Hocine BENISSAD, ***La réforme économique en Algérie***, OPU, Alger, 1991, P : 93.

الانفتاح الاقتصادي الذي رآه التيار الليبرالي على أنه المنفذ الوحيد للخروج من الأزمة، بالإضافة إلى كون البنك العالمي وصندوق النقد الدولي قد فرضاه كشرط أساسي لضمان إمكانية الجزائر الوفاء بالدين.

تمسك التيار المحافظ بمشروع الدولة المركزية على أنها من المبادئ الثورية لأول نوفمبر [1] وأن أي تنازل عليها هو خيانة للعهد، انتهى الصراع بالانفجار الذي حدث خلال أحداث 05 أكتوبر 1988، رجحت الكفة لصالح الرئيس الشاذلي بن جديد للبدء ببرنامج الانفتاح الاقتصادي وما صاحبه من انفتاح سياسي.

1 رابح لونيسي، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، دار المعرفة، الجزائر، ط1، 2000 ص: 190.

المطلب الثاني: دستور 23 فيفري 1989 وأثر التعدد الحزبي على تشكيلة المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس:

إن الديمقراطية بمفهومها الحديث[1]، والذي يقوم على أسس لابد من توفرها كونها القواعد التي إن غابت قاعدة منها وقع الانحلال ثم هوى النظام بأكمله وهي:

– الالتزام بالدستور والقانون: وهو ما يعبر عنه بدستورية القانون، أي أن الحاكم يخضع للقانون ولا يعلو عليه مع ما يستوجبه ذلك من تداول على السلطة.

– المجتمع المدني: وهو آلية أساسية في العملية الديمقراطية وهو انتظام أفراد الشعب وانخراطهم في جمعيات ذات طابع مدني أو سياسي على شكل الأحزاب، تتعامل مع السلطة السياسية وتعبر عن انشغالاتها كما يمكن أن تمد الأحزاب بالكوادر.

– مبدأ الانتخابات: أي الاقتراع العام والسري الذي يكفل حق المشاركة السياسية الفعلية لأفراد الشعب الذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويعبرون من خلاله عن من يرونه أصلح لإدارة شؤونهم فينتخبونه.

– حرية الإعلام: كونه قناة التعبير المزدوجة بين السلطة والشعب، والذي يسمح بالتوعية ورصد الرأي العام.

– القضاء المستقل: الذي يكفل عدم استعمال الفئة الحاكمة لقوتها المادية لفرض نمط سياسي جديد أو القيام بأنشطة مخالفة للدستور.

4Maurice DUVERGER, Op Cit, p: 0 1

– ضرورة أسبقية المدني على العسكري: وذلك حتى لا تنفرد الطغمة العسكرية بالحكم وتخلق دكتاتورية وتزيح أفراد الشعب عن الممارسة السياسية.

وهذه الشروط في مجملها تشكل الثقافة السياسية الواجب توفرها ليس فقط في المجتمع وإنما حتى على مستوى الأحزاب السياسية لأنها اللبنة لأولى للعمل الديمقراطي[1] ولقد جاء دستور 23 فبراير 1989 كناظم للعلاقة بين السلطة والمواطن وأعطى للمواطن الحق في تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي من خلال المادة (40)، وبناء على ذلك لم يعد المواطن مجرد مستقبلا للقرارات السياسية بل فاعلا فيها، وانفتحت الساحة السياسية لجميع التيارات (الحساسيات) كما عبر عنها النظام السياسي آنذاك، ولم يعد العمل السياسي حكراً على نظرة سياسية واحدة لا تقبل المعارضة.

لفهم مكانة ودور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية، يجب الرجوع إلى الأصول التاريخية لنشأة هذه الأحزاب، ولأجل ذلك فإن من بين السباقين في تفسير ظاهرة ظهور الأحزاب هو (موريس ديفرجي)[2].

يعزي الكاتب أصل ظهور الأحزاب السياسية إلى نشأة داخلية وأخرى خارجية، أما النشأة الداخلية فيرى بأنها كانت نتيجة ظروف متعددة ومختلفة، ظهرت أولا كتجمع لممثلي الجمعية العامة الفرنسية في (فرساي) والذين كانوا يلتقون في مقهى خاص بهم في محاولة منهم للقضاء على الشعور بالوحدة سنة 1789، لكن هذا التجمع الجهوي سرعان ما تحول إلى تجمع للمعتقد السياسي مع تغيير مقر الجمعية العامة إلى باريس، وانتقالهم إلى مطعم أكبر يضم عدد أكبر من الممثلين، انطلاقا من

---

1 برهان غليون و آخرون، *الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة*، مركز الدراسات العربية، بيروت، 2001 ص: 69 ، 79.

2 Maurice DUVERGER, Op Cit, p: 05.

هذا التاريخ تشكل ما يسمى بنادي البروتون وسرعان ما انتشر هذا السلوك ليضم في الجمعية الفرنسية سنة 1848 جماعة القصر الوطني، جماعة المعهد (الجمهوريين المعتدلين)، شارع بواتي (الملكيين الكاثوليك) إلى غيرهم[1].

لقد تعدى العامل الجامع الجديد أشكال الانتماءات المختلفة سواء كانت لجهة إقليمية معينة أو لوحدة الأفكار أو حتى الإيديولوجية، إلى عامل المصلحة، تماما كما جرى في البرلمان الإنكليزي في بداية عهده وانتشار ظاهرة الرشوة المقننة للممثلين، أو ما كان يسمى آنذاك (بصاحب السوط)، إذ وجد شباك أين كان بإمكان الممثلين البرلمانيين المرور لقبض المال مقابل تصويتهم لشخص أو لقانون ما، مما دفع بالأقلية في البرلمان إلى انتهاج وسيلة **الجماعة البرلمانية** للحد من مثل هذه التجاوزات، وإنشاء **الجمعيات الانتخابية** التي تمكنها من حشد المصوتين لها مباشرة فيما بعد.

ظاهرة الانتخاب أدت إلى تزايد الأحزاب الاشتراكية في القرن(20) فزادت النزعة إلى المساواة ومحاولة إزاحة نخبة (النبلاء)، وتشكيل نخب أخرى تكون أقرب إلى العامة.

إن خصوصية الظروف في الولايات المتحدة أدت إلى خلق **لجان انتخابية** حتى تتمكن من التوعية والتأثير على الناخبين، هذان الجهازان (الجماعات البرلمانية واللجان الانتخابية) هما في الحقيقة النواة الفعلية للحزب، إلا أن الحزب يتمتع ببعد أو صفة جديدة ألا وهي خلق هذه اللجان الانتخابية بدل من أن تخلقه هي لأنه تحول إلى مجموعة علاقات مرتبطة بهيئات لا بأشخاص.[2]

أما النوع الثاني فهو النشأة الخارجية وتتمثل في أن التجمعات والجمعيات وعلى رأسها النقابات العمالية تعتبر من أهم المصادر الخارجية المنشئة للحزب، تماما كما وقع مع سويسرا والدول الاسكندينافية، أين أنشأت النقابات العمالية وتجمعات الفلاحين أحزابا سياسية عن طريق إنشاء

1 Maurice DUVERGER, p: 27.
2 Ibid, Op Cit, p: 62.

تنظيمات انتخابية (لجان)، لأن شرط التعميم يبقى الشرط الحاسم في نشأة أي حزب، فإذا غاب هذا الشرط فإن الحزب لا يقوم.

وبالإضافة إلى النقابات، يمكن ذكر الجماعات الفكرية، الجماعات الدينية والرابطات والجماعات المؤثرة والتي لا تنشط من خلال الأطر الانتخابية وإنما خارج اللعبة الديمقراطية، مثل التجمعات الصناعية والتجارية ونقابات البنوك، نقطة الاختلاف تكمن في أن كلما كان العامل المؤسس للحزب خارجيا كانت المركزية في الحزب (أقل)، ذلك أن القاعدة هي التي تخلق القمة والعكس صحيح بالنسبة للأحزاب ذات النشأة الداخلية (البرلمانية).

أما في الجزائر فقد سمح دستور 23 فبراير 1989، ثم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي صدر في شهر جويلية 1989 بظهور الأحزاب السياسية والجمعيات ذات الطابع السياسي[1] وأعلن بداية العملية الديمقراطية في الجزائر.

لقد تميزت هذه الانطلاقة بنوع من السلوك السياسي أقل ما يمكن القول عنه هو أنه كان بمثابة ردة فعل عنيفة على النظام السياسي القائم الذي تفرد بالسلطة ما يقارب الثلاثة عقود وعلى رموزه المتمثلة في جهاز الجيش وجبهة التحرير الوطني.

فاق عدد الأحزاب السياسية المعتمدة حينها الستين حزبا، تميزت بنفورها من كل الرموز المرتبطة بالنظام السابق وثوابته الوطنية[2]، تباينت المواقف السياسية من مشروع الدولة الذي يرمي إليه

---

1 قانون 89-11 المؤرخ في 05.جويلية 1989 والمتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم: 27 الصادرة بتاريخ: 05 جويلية 1989.

2 عبد العالي رزاقي ، *الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات و حقائق* ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ،ج1 الجزائر، 1990، ص:61.

كل حزب سياسي، من الذين يدعون إلى اللائكية والفصل بين الدين والدولة من أمثال حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، مرورا بحزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يصارع للبقاء إلى الإسلاميين الذين يرون أن اللائكية أخطر على الجزائر من أي عدو خارجي، وأن من يدعون إلى مثل هذا الطرح هم أبناء فرنسا بكل بساطة.

هاتان أطروحتان لحزبين سياسيين هما الأكثر بروزا وتعبيرا عن التيارات الفكرية والسياسية التي كانت موجودة داخل النظام السياسي وخارجه، مع وجود تيارات أخرى يختلف طرحها الفكري والسياسي لكنها تبدو أقل حدة من الحزبين الأولين وأكثر اعتدالا كحزب التجديد الجزائري وغيره. ومع إجراء أول انتخابات تعددية في جوان 1990، فاز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة65.21% من مجموع المقاعد[1] على مستوى المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس تماما كما جرى في أغلب ولايات الوطن.

1 ناصر جابي، مرجع سابق، ص:87.

الجدول رقم: 12

القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي 1990.

الاسم واللقب	الانتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	السن
مهيدي الطيب	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	رئيس المجلس	موثق	48
رياح لعرج	الجبهة الإسلامية للإنقاذ	نائب رئيس	إطار	42
جباري بلقاسم	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		محاسب	42
إلياس هناني عمر	جبهة التحرير الوطني		موظف	49
أوهيبة محمد	جبهة التحرير الوطني		إطار(مدير)	40
بوزياني العربي	جبهة التحرير الوطني		غير معروفة	48
فاطمي لقصاري	جبهة التحرير الوطني		موظف	44
بن يمينة العربي	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		إطار	37
بوترفاس يحي	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	39
شحرور زواوي	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	36
بن بريخو جلول	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		إطار	35
شريفي محمد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	40
مهاجي مسافر	جبهة التحرير الوطني		إطار (الولاية)	34
دين الهناني سليمان	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		تاجر	40
حبيب يحي	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		أستاذ	38
زاير محمد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		إطار (الولاية)	34
جماع علي	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	40
بن سالم بخالد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		أستاذ	33
لعموري علي	جبهة التحرير الوطني		تاجر	39
حاكم عبد الله	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		إطار	36
سكار محمد	جبهة التحرير الوطني		إطار	41
رقيق أحمد	جبهة التحرير الوطني		إطار	49
رمضون جلول	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		إطار	38
زيان شريف دريس	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		غير معروفة	38
دموش جلول	جبهة التحرير الوطني		موظف	38

عبادي قويدر	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		غير معروفة	30
صوفي محمد	جبهة التحرير الوطني		معلم	36
غيلان عكاشة	جبهة التحرير الوطني		موظف	38
بن زيان سعد الدين	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		طبيب	35
تدجوري معمر	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		غير معروفة	35
خوخة محمد	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		غير معروفة	34
مشري تاج	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	42
دهري حلوش	جبهة التحرير الوطني		أستاذ	39
غابي بلحسن	جبهة التحرير الوطني		معلم	37
بختي جلول	جبهة التحرير الوطني		مدير	43
عبد القادر بوهند	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	47
مقدم عبد الله	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		معلم	38
نوالة بلعباس	جبهة التحرير الوطني		إطار	37
بوفاسي بوعلام	الجبهة الإسلامية للإنقاذ		موظف	38

المصدر: ديوان المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس

تعليق:

تشكل المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس برئاسة السيد مهيدي الطيب وهو موثق والذي لم يسبق له أن شارك في المجالس الشعبية للولاية في ظل الحزب الواحد، وكان عدد الأعضاء المنتمين لحزب الجبهة الإسلامية داخل المجلس 24 عشرون عضوا بمعدل عمر 39 سنة، 09 منهم إطارات في أجهزة الدولة المختلفة و10 موظفين وأربعة أعضاء 04 يعملون في المهن الحرة وتراجع لدى موظفي سلك التعليم، بينما تحصل حزب جبهة التحرير الوطني كقوة ثانية داخل المجلس بـ: 15 عضواً.

تولى المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس التعددي مهامه إلى أن بلغ الوضع السياسي نقطة الأزمة السياسية التي عصفت بالساحة السياسية، وتوقف بسببها المسار الديمقراطي وألغيت مرحلة

أساسية في حياة الدولة الجزائرية، تأسس المجلس الأعلى للدولة بناء على الإعلان المؤرخ في 14 يناير1992، والذي أعلن بدوره حالة الطوارئ في البلاد[1]، بناءا على المنعرج الذي أخذته الأحداث السياسية في البلاد فقد ألغي العمل الديمقراطي واستبدل بالمجلس الأعلى للدولة في هرم السلطة، أما على المستوى المحلي فقد تم حل المجالس الشعبية سواء البلدية[2] أو الولائية منها واستبدلت بمندوبيات تنفيذية خاصة تدير الشؤون العامة للبلدية والولاية كما يبينها الجدول الموالي والخاص بالمندوبية التنفيذية لولاية سيدي بلعباس التي عملت منذ 1992 إلى غاية سنة 1997 والتي عادت على إثرها الحياة السياسية إلى العمل الديمقراطي والانتخابات الحزبية التي تولدت عنها المجالس الشعبية المنتخبة محل دراستنا في الفصل الموالي.

1 المرسوم الرئاسي رقم 92-44 المؤرخ في 09 فبراير 1992 والمتضمن إعلان حالة الطوارئ، الجريدة الرسمية رقم:10، الصادرة بتاريخ: 09 فبراير 1992.

2 المرسوم التنفيذي رقم 92-142 والمؤرخ في 11 أفريل 1992 والمتعلق بحل مجالس شعبية، الجريدة الرسمية رقم:27 الصادرة بتاريخ 12 أفريل 1992.

الجدول رقم:13

القائمة الاسمية لأعضاء المندوبية التنفيذية في ولاية سيدي بلعباس1992-1997

السيد بن حدو محمد	رئيس المندوبية
السيد فتوحي احمد	عضو بالمندوبية
السيد مكلكل بوزيان	عضو بالمندوبية
السيد مرابط سيدي محمد	عضو بالمندوبية
السيد سكران عز الدين	عضو بالمندوبية
السيد بورحلة عبد الوهاب	عضو بالمندوبية
السيد مكسي عبد القادر	عضو بالمندوبية

المصدر: ديوان المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس.

تعليق:

يقول السيد مكلكل[1] عن المندوبية أنها قامت بعمل جبار، تمثل في الحفاظ على سير المصالح العمومية للولاية، وأنها تميزت بالعمل الجاد الذي كان بالنسبة إليه ينقص المجالس الشعبية المنتخبة نظرا لوجود أشخاص يعملون بدون أي اعتبار شخصي أو حزبي، كما أن العلاقة التي ربطت مهنيا أعضاء المندوبية بالوالي كانت جيدة جدا وأنها استطاعت أن تدير الشؤون العامة للولاية في ظروف جد صعبة، ما يركز عليه السيد مكلكل هو غياب التنافس الحزبي حرر الطريق أمام القوى الوطنية كي تمارس مهامها بما يخدم المصلحة العليا للوطن قبل أي اعتبار شخصي، ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن أعضاء المجالس الشعبية الولائية خلال حقبة الحزب الواحد أي جبهة التحرير الوطني لم تكن تعمل تحت ضغط التنافس الحزبي لعدم وجود أحزاب أخرى حينها.

1 السيد مكلكل بوزيان، أستاذ جامعي وعميد كلية الحقوق بجامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس ورئيس سابق للمجلس الشعبي الولائي في العهدة الممتدة من 2002 إلى 2007.

الفصل الرابع:

المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في ظل التعددية وحدودمشاركته في التنمية المحلية

الفصل الرابع:المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في ظل التعددية وحدود مشاركته في التنمية المحلية.

لأول مرة في تاريخها ستبرز المشاركة السياسية بأطيافها المختلفة على المستوى المحلي بعد الاستفتاء على دستور فيفري 1993 الذي سيكرس الديمقراطية وذلك من خلال المجالس الشعبية المنتخبة (بلدية و ولائية).

من الضروري التطرق إلى هذه التجربة كونها التجربة الأولى من نوعها للنظر في الكيفية التي سارت بها وكيف كانت العلاقة بين حزب جبهة التحرير والأحزاب السياسية الجديدة وهل تعايشت هذه الأخيرة فيما بينها أو تنافرت وهل أثر ذلك على عملية التنمية.

يستلزم ذلك النظر في التركيبة السياسية والاجتماعية لهذا المجلس وفي ماذا تجلى دوره في عملية التنمية في الحقيقة، وهي قراءة بين ما تضمنته التنظيمات والقوانين وبين الواقع.

المبحث الأول: التركيبة السياسية والاجتماعية للمجلس الشعبي الولائي في ظل التعددية الحزبية.

لقد كانت الانتخابات المحلية التعددية في المرحلة الثانية (1997)، والتي أتت بعد وقف المسار الانتخابي وما ترتب عنه من مشاكل سياسية يعلمها الخاص والعام[1]، بمثابة علامة الانطلاق لمرحلة جديدة تتمثل فيها جميع المكونات الأساسية من الأحزاب السياسية المعتمدة، لتشكل نظاما سياسيا ديمقراطيا يرتكز على الأحزاب السياسية كممثل لجميع التيارات والتوجهات السياسية الموجودة

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص: 112.

في المجتمع[1]، والتي تتنافس على مقاليد إدارة الدولة انطلاقا من القاعدة لمتمثلة في الهيئات المحلية للبلدية والولاية والوصول إلى قمة السلطة أي أغلبية في البرلمان وسلطته التنفيذية الممثلة في الحكومة.

محليا إذن وكما أشرنا فإن الوعاء الذي سيتم فيه التنافس السياسي بين الأحزاب هو المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي للولاية، على أساس أنهما الهيئتين المنتخبتين من طرف الناخبين المحليين ولممثلي له، بناءا على قوائم المرشحين المقدمة من الأحزاب السياسية للانتخابات، ومن هنا سنحاول رؤية علاقة المحلي بالمركزي والبحث في إمكانية النخب السياسية المحلية خدمة النخب الوطنية وهل بإمكانها المشاركة كما نصت عليه النصوص القانونية في إرساء التنمية المحلية، والذي صرحت به هي علنا في الاستحقاقات السياسية أمام منتخبيها ومناضليها، أم أنها ستوظفها لقضاء مصالحها الحزبية ولقضاء مآربها الخاصة؟ الأمر الذي سيجعلها مجرد سيناريوهات سياسية تلون المشهد السياسي وتصبغ عليه صفة الديمقراطية المنشودة، دون وجود ديمقراطية حقيقية وإن كانت الحال كذلك فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

[1] الشيباني محمد الصديق، *أزمة الديمقراطية المعاصرة*، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، 1985، ص: 105.

المطلب الأول: المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس في العهدة الأولى (1997-2002).

إن المرحلة الأولى للمجلس الشعبي التعددي للولاية وهي العهدة الممتدة من سنة 1997 إلى سنة 2002، والتي تميزت بفوز حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي نشأ في مدة قصيرة جدا قبيل انطلاق الانتخابات المحلية في مرحلة حساسة بالنظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان يعيش أصعب مراحل حياته السياسية لما ورثه من ظروف تولدت عن النظام السياسي بكامله وتحملها هو على الخصوص.

كما يجدر التذكير إلى تنقل عدد كبير من المناضلين من حزب جبهة التحرير الوطني إلى أحزاب سياسية جديدة مثل التجمع الوطني الديمقراطي، وإلى أحزاب دينية معتدلة مثل حركة مجتمع السلم والنهضة.

يعتبر سببها الرئيسي محاولة من لم تتسن له الفرصة للترقية السياسية خلال الحقبة الأحادية أي عندما كان حزب جبهة التحرير الحزب الوحيد على الساحة السياسية، لاعتبارات ربما شخصية أو لأسباب أخرى، المهم هو أن نسبة كبيرة ممن التحقوا بالتجمع الوطني الديمقراطي كانوا أعضاء سابقين في الجبهة، وهو أمر سيساعد هم في حصد العدد الأكبر من أصوات الناخبين والظفر بأغلبية المقاعد داخل المجلس الشعبي الولائي.

فيما يلي الجدول رقم (2) والذي يرسم التمثيل السياسي للأحزاب المشاركة في العملية السياسية مباشرة بعد عودة العملية الديمقراطية والتي حازت على مقاعد داخل المجلس الشعبي الولائي:

أنظر الجدول رقم: 14 في الصفحة الموالية.

الجدول رقم: 14

القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي1997/2002[1]

الاسم و اللقب	الانتماء الحزبي	المهام	الوظيفة	السن
بنار طيب	التجمع الوطني الديمقراطي	رئيس المجلس	والي سابق	50
لواحلة خيرة	التجمع الوطني الديمقراطي		متقاعدة (مجاهدة)	66
مناد عكاشة	التجمع الوطني الديمقراطي		أستاذ	40
بن غالم محمد	التجمع الوطني الديمقراطي		(نائب سابق)	52
برياح خيرة	التجمع الوطني الديمقراطي		مديرة مدرسة	42
فروجي عباسية	التجمع الوطني الديمقراطي		محامية	38
سلامي محمد	التجمع الوطني الديمقراطي		طبيب مختص	48
زاوي عبد القادر	التجمع الوطني الديمقراطي		طبيب	41
بن بريخو يوسف	التجمع الوطني الديمقراطي		مدير الخزينة العمومية	50
بلا الشيخ	التجمع الوطني الديمقراطي		أستاذ	42
عبيدري بوعلام	التجمع الوطني الديمقراطي		أستاذ	42
رخروخ عبدالصدوق	التجمع الوطني الديمقراطي		أستاذ	40
بوخاتمي بخدة	التجمع الوطني الديمقراطي		مدير مدرسة	49
مهدي عزالدين	التجمع الوطني الديمقراطي		مدير مدرسة	49
نعيمي الطاهر	التجمع الوطني الديمقراطي		إطار	39
طالبي الطيب	التجمع الوطني الديمقراطي		موظف	32
زارب محمد	التجمع الوطني الديمقراطي		أستاذ	29
مهيدي محمد	التجمع الوطني الديمقراطي		متقاعد	68
بلعباس عبد القادر	التجمع الوطني الديمقراطي		مير مؤسسة	43
حمداني الطيب	التجمع الوطني الديمقراطي		موظف	43
بن خليفة محمد	التجمع الوطني الديمقراطي		موظف	39
دحاوي عبد الله	جبهة التحرير الوطني		عامل	38
لبيد بوعلام	جبهة التحرير الوطني		أستاذ	50
مكي حليمة	جبهة التحرير الوطني		مديرة مدرسة	45

[1] الجدول رقم: 02، المصدر: المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس.

ناصر نور الدين	جبهة التحرير الوطني		أستاذ	42
مرسلي حبيب	جبهة التحرير الوطني		أستاذ	40
عقال إبراهيم	جبهة التحرير الوطني		موظف	45
كبيرعبد القادر	جبهة التحرير الوطني		موظف	42
مربي ياسين	حركة حمس		أستاذ	37
بن عبدلي خلوفي	حركة حمس		إطار	46
عبو عمر	حركة حمس		طبيب	42
لعرباوي أحمد	حركة حمس		أستاذ	34
حلحال عباس	حركة حمس		أستاذ	38
غفير عبد القادر	حركة حمس		تاجر	44
بوسماحة عيسى	حركة النهضة		طبيب	33
عمارة بخالد	حركة النهضة		طبيب	38
بلاحة أحمد	حركة النهضة		معلم	41
خرارفي بوزيان	حركة النهضة		عامل	50
غربي بوعلام	حركة النهضة		أستاذ	36

المصدر: ديوان رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس.

تعليق:

لقد استحوذ حزب التجمع الوطني الديمقراطي على (20) مقعدا داخل المجلس، يتبعه مباشرة حزب جبهة التحرير الوطني بسبعة (07) مقاعد وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بوزنه السياسي والتاريخي وهو تراجع بنسبة الثلث تفسره جملة الأحداث التي ذكرناها آنفا.

ترأس المجلس الشعبي الولائي السيد (طيب بنار) وهو والي سابق من حزب الأغلبية وله نائبين من نفس الحزب أي التجمع الوطني الديمقراطي لاستحالة أي تفاوض على هذين المركزين نتيجة لضعف عدد المقاعد بالنسبة التي تحصل عليها حزب جبهة التحرير الوطني المتسابق الثاني.

تأتي حركة النهضة بستة (06) مقاعد مثلها مثل حركة حماس التي على الرغم من برنامجها السياسي وامتدادها الديني إلا أن وصفها بالاعتدال سمح لها بالفوز بالأصوات داخل المجلس المحلي للولاية والغرض من هذه الإشارة هو اعتبار السلطة السياسية المرجع الديني سببا فيما وصلت إليه البلاد في إشارة إلى الحزب المنحل وإرادتها في امتصاص الناخبين ذوو الميل الديني وتقنين مشاركتهم السياسية.

كانت هذه العهدة حاسمة ومهمة جدا بالنظر إلى التجربة التي سبقتها وما ترتب عنها من انزلاق أمني ومن نتائج سياسية، اقتصادية واجتماعية ذكرناها آنفا من جهة ومن جهة أخرى فإن الثقافة السياسية والتعايش إن تحققا بين أعضاء المجلس الشعبي الولائي، فسيكون ذلك بمثابة حجر الأساس لإعادة العمل الديمقراطي وبالتالي إرساء قيم تخدم المصالح العامة للولاية، وإلا سيكون مآل العملية الديمقراطية برمتها الفشل وهو أمر صعب للغاية في حد ذاته ذلك أن مستقبل الدولة ككل في خطر.

لا يمكن تجاهل الصراع الذي دار في الأيام الأولى نظرا للأغلبية المطلقة التي تحصل عليه التجمع الوطني الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى صدامات داخلية انتهت بالمجلس الشعبي الولائي في حالة جمود دامت قرابة العام تكونت على إثره ثلاث كتل متباينة الأولى بقيادة رئيس المجلس الشعبي الولائي الذي كان واليا سابقا يتمتع بخبرة كبيرة في إدارة الشأن العام وخبير في الإدارة المحلية بينما كان والي الولاية والإدارة المحلية في مركز متباين والكتلة الحزبية لحمس من جهة ثالثة.

الأمر الذي أنذر بالخطر وقامت على إثره جهات بالتعاون مع الوالي قياسا لما يمكن أن تؤول إليه الأمور بمحاولة لتسوية الأمور بين أعضاء المجلس الأمر الذي استجابوا له وعادت الأمور على إثرها إلى طبيعتها وعاد المجلس إلى العمل بشكل عادي.

هذا الاصطدام والذي يرده أحد أعضاء المجلس آنذاك في استجواب أجريناه معه إلى "بعض العقليات الحزبية المحدودة وضعف الثقافة السياسية، لكنها زالت فيما بعد وتوطدت العلاقات بين أعضاء الكتل الحزبية والوالي وعادت الأمور إلى طبيعتها".[1]

1- التركيبة الاجتماعية:

ما يلاحظ عن التركيبة الاجتماعية لمجلس 1997-2002 هو عدد الأعضاء الذين ينتمون إلى سلك التعليم وهو ما يقارب نصف الأعضاء، (15) عضوا مارسوا أو لا زالوا يمارسون مهن التدريس سواء في المدارس أو الجامعات، معلمين ومدراء مدارس يأتي (07) منهم من حزب التجمع الوطني يتبعه حزب جبهة التحرير بأربعة (04) أعضاء ثم حركة حمس بثلاثة أعضاء وأخيرا عضوا واحدا من حزب النهضة، تأتي المهنة الثانية من حيث المشاركة السياسية داخل المجلس من الموظفين بثمانية مقاعد (08) ويمثلون كل الأحزاب السياسية إلا حركة حمس.

يأتي الأطباء في المرتبة الثالثة بالتساوي من كل الأحزاب لكنهم يمثلون جميع الأحزاب السياسية المشاركة في المجلس إلا حزب جبهة التحرير الوطني، كما يأتي المتقاعدون بأربعة (04) مقاعد مثلهم مثل الأطباء والإطارات إلا أن الحصة الأقل عددا من حيث المهن تبقى التجار والعمال والمحامين بمقعد واحد (01) لكل مهنة.

تميزت هذه العهدة بوجود ثلاثة أعضاء تقلدوا منصب نائب في البرلمان عضوين من حزب جبهة التحرير الوطني وآخر من حزب التجمع الوطني الديمقراطي، كما أن ما يلاحظ هو عدم وجود أعضاء من الحرفيين ولا أصحاب المؤسسات الخاصة على مستوى الولاية ولسنا ندري ما المانع حقيقة

[1] لقاء أجري مع السيد عبد القادر غفير بتاريخ: 12 جانفي 2011 وهو رئيس كتلة حمس في المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في العهدة الممتدة ما بين سنتي 1997-2002 .

وراء هذا التغيب، هل هو نتيجة تغيب عن العمل السياسي والانخراط في الأحزاب السياسية أم أن هذه العناصر تنشط سياسيا داخل الأحزاب ولكنها لا تصل مراتب تمكنها من احتلال القوائم الانتخابية وبالتالي الحصول على عضوية المجلس الشعبي الولائي كما أنه وبخلاف عضوين من حزب التجمع الوطني الديمقراطي وهي عضو واحدة من حزب جبهة التحرير الوطني، فإننا لا نرى أي وجود للنساء من بقية الأحزاب داخل المجلس أي حركة حمس والنهضة.

يتحدث من شارك في هذه العهدة عن المحطات الصعبة التي مر بها المجلس في بدايته كما ذكرنا والتي انتهت إلى الانسجام الكامل داخل المجلس الشعبي الولائي، بعد أن تحقق أعضاؤه أن أسباب النزاع الذي قام في البداية والذي كان مرده المصلحة العامة وأسباب تنمية الولاية، إنما كان بسبب طريقة المعالجة وأوجه النظر المختلفة لهذه المسألة فكانت النتيجة أن تعززت أواصر وروابط أعضاء المجلس، حتى بعد نهاية فترة عضويتهم في المجلس الشعبي الولائي[1].

2- حوصلة الانجازات لمرحلة العهدة الأولى:

لقد برزت ولاية سيدي بلعباس في هذه المرحلة بقيام بناء السكن التساهمي بمبادرة من أعضاء المجلس الشعبي الولائي وبعض المقاولين المحليين وعلى رأسهم مؤسسات "حسناوي" للبناء والذي أدى نجاحها بعد ما طمأن المجلس الشعبي الولائي المؤسسات من إمكانية نجاح العملية واستعدادها للعمال على إنجاحها، وبالفعل فبعد نجاح انجاز السكن التساهمي على مستوى الولاية تعمم على كل التراب الوطني ولا زال العمل به ساريا لحد الآن.

[1] السيد غفير عبد القادر، مرجع سابق.

الانجاز الثاني هو القرار المتخذ من طرف المجلس الشعبي الولائي لبناء قاعة الأرشيف للولاية وهي معلم هام والتي بإمكانها حفظ ذاكرة الولاية التي لا تزال في أماكن غير ملائمة ولا تساعد على العمل إطلاقا وقد تبين لنا هذا جليا أثناء قيامنا بهذا البحث، إذ لم نتمكن من الحصول على المعلومات اللازمة نتيجة ظروف حفظ الأرشيف ولم يشأ أحد من مصلحة التنظيم والإدارة العامة المغامرة بالبحث حتى، هذا البناء الذي سيكون كذلك قاعة للمحاضرات وهو إنجاز معماري ممتاز يقع بمحاذاة مقر الولاية والمجلس الشعبي ويطل على وسط المدينة، إن هذا الانجاز الذي سيمكن من استقبال وإقامة المحاضرات والندوات بمقر الولاية تقرر إنجازه من ميزانية الولاية وهو في طور الإنجاز.

أما على مستوى الولاية والمدينة بالأخص، فإن وجود وادي مكرة الذي يأتي المدينة من جانبها الغربي مرورا ببلديات سيدي خالد وسيدي لحسن وقرى ومشاتي أخرى صغيرة كان أمرا غاية في الخطورة خاصة في فصل الشتاء، ذلك أن السيول الجارفة كثيرا ما كانت تخرج عن مسار الوادي لتتلف المساحات والمحاصيل الزراعية على مستوى تراب الولاية بالإضافة إلى الخسائر التي تسبب فيها وهو يفيض إلى داخل الولاية خاصة الأحياء الجنوبية الغربية للمدينة مثل حي باب الضاية والمدينة المنورة، والتي تضررت أيما ضرر جراء السيول، ولكل هذا قرر المجلس الشعبي الولائي القيام بمشروع تحييد مسار الوادي وإضعاف سيوله من خلال إنجاز مسالك إضافية على شكل قنوات مفتوحة التي نجحت في القضاء على ظاهرة السيول العارمة فقد بدأت الأعمال بميزانية الولاية ثم تدخلت السلطة المركزية وأخذت على عاتقها إنجاز المشروع وإتمامه والذي انتهى بنجاح كامل.

يبقى الانجاز الهام الآخر هو انسجام وتفاهم مختلف التشكيلات السياسية داخل المجلس الشعبي الولائي فيما يتعلق بتقسيم السكنات الاجتماعية وهي بعدد 10.000 وحدة سكنية إذا بعد ظهور قوائم المستفيدين قامت حركة احتجاج وشغب كبيرين جراء هذا التقسيم نتج عنه اعتصام شعبي

أمام مقر البلدية الأم للولاية، مما استدعى الوالي للتدخل لدى المجلس عارضا عليه حل هذه المسألة وبناء على طلب أعضائه قام المجلس بإعادة تكوين لجنة للتحقيق في الملفات لكل بلدية على حدى دامت العملية عام ونصف ولكنها انتهت بنجاح وأصدرت اللجنة قوائم جديدة للمستفيدين وأعلمت الذين رفضت طلباتهم بكل الأسباب والحجج القانونية وبكل شفافية.

لقد أفرزت هذه التشكيلة السياسية المتعددة عن أمر يفوق في أهميته ما يمكن أن يرجى من خلاله في دولة أخرى ذلك أن الظرف السياسي والأمني جعل منها حكما على الجزائر بأمرين بالغين في الخطورة، إما أن تنجح التعددية ويتم العمل بها وإما أن تفشل وتدخل البلاد في متاهة أمنية لا يمكن لأحد أن يتنبأ بنهايته.

المطلب الثاني: العهدة الثانية للمجلس الشعبي الولائي (2002-2007):

لعل ما يميز المجلس الشعبي الولائي الثاني لولاية سيدي بلعباس في ظل التعددية وهي العهدة التي تمتد من سنة 2002 إلى غاية سنة 2007، هو انقلاب الكفة السياسية مرة ثانية وعودة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الواجهة إذ تحصل على أغلبية المقاعد في المجلس بعشرين (20) مقعدا تماما كما حدث للتجمع الوطني الديمقراطي في العهدة السابقة، بينما تحصل حزب التجمع على عشرة مقاعد وجاءت حركة الإصلاح بتسعة مقاعد، كما يشير الجدول التالي إلى ذلك.

هل يمكننا الحديث في مثل هذه الحالة عن نموذج جديد للنظام السياسي الجزائري فيما يتعلق بطبيعة التداول على السلطة، هل هو بناء جديد لثنائية حزبية كما في أنظمة الدول الغربية على شاكلة الولايات المتحدة فرنسا وبريطانيا؟

من الصعب الإجابة عن هذا السؤال من دون التطرق إلى البحث في حيثيات العملية الانتخابية والنصوص التنظيمية المتعلقة بالعملية الانتخابية، كما لا بد من التذكير إلى ما يتطرق إليه بعض المحللين والأحزاب السياسية من وجود ما يسمى بالحصص السياسية لكل حزب في الانتخابات سواء التشريعية أو المحلية

الجدول رقم: 15

القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي 2002-2007.

الاسم و اللقب	الانتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	السن
مكلكل بوزيان	جبهة التحرير الوطني	رئيس المجلس	أستاذ جامعي	50
ناصر نور الدين	جبهة التحرير الوطني	نائب الرئيس	أستاذ	44
فكاي بومدين	جبهة التحرير الوطني	نائب الرئيس	أستاذ	46
عتو محمد	جبهة التحرير الوطني	رئيس لجنة المالية	أستاذ جامعي	48
صبار نور الدين	جبهة التحرير الوطني	رئيس لجنة التربية	عميد كلية الآداب	42
بلعباس بشير	جبهة التحرير الوطني	رئيس لجنة الصحة	إطار في ENIE	46
ماحي عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	عضو	محامي	42
تيزي ميلود	جبهة التحرير الوطني	عضو	أستاذ	35
العشبي عبد الهادي	جبهة التحرير الوطني	عضو	أستاذ	9
عراس لحسن	جبهة التحرير الوطني	عضو	طبيب	53
عقال ابراهيم	جبهة التحرير الوطني	عضو	مدير متقاعد	50
شعيب نور الدين	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظف	48
رحال حجار	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظف متقاعد	55
سحولي محمد	جبهة التحرير الوطني	عضو	طبيب	46
عبد اللاوي عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	عضو	أستاذ جامعي	48
لبايير احمد	جبهة التحرير الوطني	عضو	معلم	48
مرسلي الحبيب	جبهة التحرير الوطني	عضو	معلم	45
زبيدة رشيدة	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظفة	30
طامة خضرة عزيزة	جبهة التحرير الوطني	عضو	مجاهدة	59
بن الدين زهرة	جبهة التحرير الوطني		أستاذة	39
نعيمي الطاهر	التجمع الوطني الديمقراطي	رئيس لجنة الفلاحة	إطار في الفلاحة	44
حميدي احمد	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	**رئيس منظمة أبناء**	44

خضار عثمان	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	مدير CIAJ	40
جبيح مهاجي	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	إطار	51
عثمان قويدر	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	متقاعد	60
جبار ابراهيم	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو		52
بن جماع ميلود	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	موظف	49
بن موسى الصحبي	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	موظف	30
حموية محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	موظف	33
عطار فؤاد	التجمع الوطني الديمقراطي	عضو	طبيب	57
مداح محمد	حركة الإصلاح الوطني	رئيس لجنة الهياكل	أستاذ	38
لغواطي عباس	حركة الإصلاح الوطني	عضو	أستاذ جامعي	31
مدلس معاشو	حركة الإصلاح الوطني	عضو	أستاذ	39
غربي محمد	حركة الإصلاح الوطني	عضو	طبيب	41
سليني حسين	حركة الإصلاح الوطني	عضو	طبيب	52
كرمة محمد	حركة الإصلاح الوطني	عضو	محامي	30
بوسماحة عيسى	حركة الإصلاح الوطني	عضو	طبيب نفساني	45
زرهوني عبد القادر	حركة الإصلاح الوطني	عضو	مدير مدرسة	49
غفار بو عبد الله	حركة الإصلاح الوطني	عضو	إطار في الصحة	47

المصدر: ديوان رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس.

<u>تعليق:</u>

ترأس المجلس السيد بوزيان مكلكل من حزب جبهة التحرير الوطني وهو أستاذ جامعي وشغل منصب عميد كلية الحقوق والعلوم الإدارية في جامعة سيدي بلعباس، لكن مشاركته تعود في الحقيقة إلى فترة آخر عهدة للمجلس الشعبي الولائي في ظل الحزب الواحد، ثم تم تعيينه في المندوبية التنفيذية الولائية إثر توقيف العمل الديمقراطي وحل المجالس الشعبية المحلية وإلغاء الانتخابات في 997، كان له نائبان من نفس الحزب بالإضافة إلى ترأس عضوين من كتلة جبهة التحرير الوطني للجنتين

هامتين في نظر كثيرا من الأعضاء، وهما لجنة المالية الميزانية والإدارة العامة ولجنة التربية والثقافة والشبيبة وللتذكير فإن الأولى ترأسها أستاذ جامعي والثانية أستاذ وعميد كلية الآداب بجامعة سيدي بلعباس أيضا.

إن ما يميز هذه العهدة هو ما يميز سابقتها فيما يتعلق بمهن الأعضاء إذا كانت الأغلبية من حيث المهنة من نصيب سلك التعليم: (14) أستاذ (11) منهم من جبهة التحرير و(03) من الإصلاح ولا وجود لأستاذ لدى حزب التجمع الوطني، بينما زاد عدد الأطباء إلى ستة (06) أعضاء ينتسب ثلاثة منهم إلى حزب الإصلاح، طبيبان من حزب جبهة التحرير وطبيب واحد كعضو من تشكيلة التجمع الوطني الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالإطارات فإن العدد لم يعرف تغيرا جذريا إذا شارك عضوان من التجمع الوطني الديمقراطي وإطار من حزب جبهة التحرير الوطني وآخر من حركة الإصلاح، وهو نفس العدد الذي شارك في العهدة الأولى تقريبا إلا إذا أضفنا رئيس المجلس في العهدة الأولى الذي شغل منصب والي سابق.

إن عدد المحامين في تشكيلة المجلس الشعبي الولائي ضئيلة جدا بالمقارنة مع المهن أو الأسلاك الأخرى فبينما كان لا يتعدى العضو الواحد من سلك المحاماة، فإن التشكيلة الثانية للمجلس عرفت مشاركة محامين من حركة الإصلاح ومن جبهة التحرير الوطني، بينما كان العضو المشارك في العهدة السابقة من نصيب التجمع الوطني الديمقراطي. وما نلاحظه من خلال دراسة سريعة للأسلاك المشاركة في لمجالس الشعبية الولائية في عهد التعددية هو عدم استقرار مهنة معينة من حيث كثافة المشاركة السياسية في المجلس الشعبي ومن خلال حزب واحد إذا ما استثنينا سلك التعليم وعموم انتساب أعضائه إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

في لوقت نفسه نلاحظ استقرار عدد المتقاعدين المشاركين في المجالس مع زيادة عضو واحد، ويبقى عدد الموظفين مثل عدد المتقاعدين لا يعرف تغيرا كثيرا من حيث العدد، إذ نراه يزيد أو ينقص بعضو واحد ولا يتعدى الخمسة أعضاء، تبقى المشاركة النسوية ضئيلة إذا لم تتمكن سوى ثلاثة نساء من خوض المغامرة والمشاركة في المجلس الشعبي في هذه العهدة وكلهن من حزب جبهة التحرير الوطني، أما الذين سبق وأن شاركوا في مجلس شعبي ولائي سابق (04) أربعة أعضاء من حزب جبهة التحرير الوطني مع (02) عضوين من التجمع الوطني الديمقراطي كانا قد شاركا في المجلس المتعدد الأول سنة 90 تحت ضمن حزب جبهة التحرير الوطني.

المطلب الثالث: العهدة الحالية للمجلس الشعبي الولائي (2007-2012):

ما يميز هذه المرحلة في أول ملاحظة هو التنوع السياسي من حيث دخول أحزاب سياسية جديدة للساحة المحلية على مستوى ولاية سيدي بلعباس والتي تعتبر إلى حد ما جديدة بالمقارنة مع الأحزاب السياسية التي درسناها في العهد السابقة، إذ نرى حضور حزب العمال وحزب الجبهة الوطنية الجزائرية للمرة الأولى في المجلس الشعبي الولائي على مستوى ولاية سيدي بلعباس مع الأحزاب التقليدية أي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بالإضافة إلى حمس والملاحظ أيضا هو غياب حركة الإصلاح والنهضة تماما عن المجلس.

الجدول رقم:16

القائمة الاسمية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي2012/2007

الاسم و اللقب	الانتماء الحزبي	المهام في المجلس	الوظيفة	السن
فكاي بومدين	جبهة التحرير الوطني	رئيس المجلس	أستاذ	51
ناصر نور الدين	جبهة التحرير الوطني	نائب الرئيس	أستاذ	49
لبيد بوعلام	جبهة التحرير الوطني	نائب الرئيس	أستاذ متقاعد	60
رحال بوحجر	جبهة التحرير الوطني	رئيس لجنة المالية	موظف متقاعد	60
جاهد محمد	جبهة التحرير الوطني	رئيس لجنة التربية	أستاذ متقاعد	66
عقال ابراهيم	جبهة التحرير الوطني	عضو	مدير متقاعد	55
عبد اللاوي عبد القادر	جبهة التحرير الوطني	عضو	أستاذ جامعي	53
جندولي فتحي	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظف	57
بن زناتي خيرة	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظفة	57
طامة عزيزة خضرة	جبهة التحرير الوطني	عضو	متقاعدة	64
زبيدة رشيدة	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظفة	35
بوزفران لحسن	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظف	48
شعيب نور الدين	جبهة التحرير الوطني	عضو	موظف	53
لعموري علي	جبهة التحرير الوطني	عضو	/	56
نعيمي الطاهر	التجمع الوطني	نائب الرئيس	اطار في الفلاحة	49
حميدي احمد	التجمع الوطني	رئيس لجنة الفلاحة	رئيس منظمة أبناء	49
بن جماع ميلود	التجمع الوطني	عضو	موظف	56
عثمان قويدر	التجمع الوطني	عضو	متقاعد	55
خضار عثمان	التجمع الوطني	عضو	مدير ClAj	45
بولوم الهاشمي	التجمع الوطني	عضو	متقاعد	52
جبيح مهاجي	التجمع الوطني	عضو	اطار	56
محي الدين عمر	الجبهة الوطنية الجزائرية	رئيس لجنة الصحة	طبيب	44
حشيشي محمد	الجبهة الوطنية الجزائرية	رئيس لجنة الهياكل	موظف	43
سيني الشيخ	الجبهة الوطنية الجزائرية	عضو	بطال	30
سعد الدين بن زيان	الجبهة الوطنية الجزائرية	عضو	طبيب	52

لعماري عز الدين	الجبهة الوطنية الجزائرية	عضو	موظف	41
غابي بلحسن	الجبهة الوطنية الجزائرية	عضو	مدير مدرسة	54
ندام حبيب	الجبهة الوطنية الجزائرية	عضو	طبيب	37
بلبشير نعيمي	الجبهة الوطنية الجزائرية	رئيس لجنة	محامي	32
العربي شحط ميلود	حركة مجتمع السلم	عضو	طبيب	47
تيرس قويدر	حركة مجتمع السلم	عضو	موظف	50
مربي ياسين	حركة مجتمع السلم	عضو	أستاذ	41
غابي عبديش	حركة مجتمع السلم	عضو	أستاذ	45
زايري محمد	حركة مجتمع السلم	رئيس لجنة السياحة	أستاذ جامعي	48
بوسماحة محمد	حزب العمال	عضو	/	48
يوسفي نور الدين	حزب العمال	عضو	استاذ	45
بشراير اخلف	حزب العمال	عضو	/	28
بوسماحة عبد القادر	حزب العمال	عضو	/	53
جلولي زوليخة	حزب العمال	عضوة	متقاعدة	60

المصدر: ديوان رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس.

<u>تعليق:</u>

العنصر الجديد يكمن في عدد المقاعد التي أحرزها حزب الجبهة الوطنية هي سبعة (07) مقاعد بينما تساوى عدد مقاعد حزب حمس مع حزب العمال بخمسة مقاعد الذي دخل لأول مرة المجلس الشعبي الولائي على الرغم من مشاركته في المواعيد السياسية السابقة.

كما أن الملاحظ أيضا تقارب عدد المقاعد المحصل عليها يبين كل الأطياف السياسية باستثناء حزب جبهة التحرير الوطني الذي تحصل على (14) مقعدا، فإن عدد المقاعد الخمسة والعشرين المتبقية كانت متقاربة نوعا ما، إذ تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على (08) مقاعد فقط، الجبهة الوطنية على (07) مقاعد وتحصل حزب العمال وحركة حمس كلا منهما على (05) مقاعد.

يترأس المجلس السيد فكاي بومدين من حزب جبهة التحرير الوطني وهو أستاذ المهنة بعد ما شارك في العهدة الأولى كنائب للرئيس أما عدد نواب الرئيس فأصبح بنسبة خمسة (05) أعضاء اثنان منهم من حزب جبهة التحرير الوطني وثلاثة آخرون، نائب للرئيس من كل حزب سياسي (الجبهة الوطنية، حزب العمال والتجمع الوطني الديمقراطي).

ما يمكن ملاحظته هو تراجع الأساتذة أو العاملين في سلك التعليم بصفة عامة المنتمين للمجلس الشعبي لهذه العهدة بالمقارنة مع العهد السابقة، إذ يصبح (08) ثمانية أعضاء يأتي (03) منهم من حزب جبهة التحرير بالتساوي مع حركة حمس وواحد من حزب العمال والجبهة الوطنية الجزائرية، تأتي المهنة المهيمنة على أعضاء المجلس في هذه الفترة من الموظفين إذ ارتفع عددهم إلى (12) اثني عشر عضوا، أربعة (04) منهم من جبهة التحرير، (04) أربعة آخرون من حزب العمال، عضوان من التجمع الوطني وعضوا واحدا من كل من الجبهة الوطنية و حركة حمس بينما يبقى عدد المتقاعدين في نسبه العادية بستة أعضاء من جبهة التحرير، عضوان (02) من التجمع الوطني وعضو واحد من حزب العمال محام واحد من الجبهة الوطنية، إطاران من التجمع الوطني ورئيس منظمة المجاهدين عامل واحد من جبهة التحرير وعضو بطال من الجبهة الوطنية وهي أول مشاركة لبطال في المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس.

ما يميز هذه العهدة فيما يتعلق بنسب المشاركة هو عدد الأعضاء الذين سبق وأن شاركوا في المجالس الشعبية السابقة إذ بلغ عددهم (19) تسعة عشر عضوا،(10) عشرة منهم من حزب جبهة التحرير الوطني (06) ستة من التجمع الوطني (02) عضوان من حركة حمس وعضو (01) من الجبهة الوطنية كان قد شارك تحت مظلة حزب جبهة التحرير في المجلس الشعبي المتعدد الأول سنة 90.

الجدول رقم:17

تشكيل المجالس الشعبية الولائية المنتخبة في المرحلة التعددية (ولاية سيدي بلعباس1997 -2012).

الفترة	الأحزاب المشكلة	توزيع المقاعد	الهياكل
1997-2002 (أول مجلس تعددي)	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	20	رئيس المجلس (والي سابق) الانتماء السياسي (RND) له نائبين من نفس الحزب
	حزب جبهة التحرير الوطني	07	
	حركة النهضة	06	
	حركة حماس	06	
2002-2007 (ثاني مجلس تعددي)	حزب جبهة التحرير الوطني	20	رئيس المجلس (عميد كلية الحقوق) الانتماء السياسي (FLN) و له نائبين من نفس الحزب.
	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	10	
	حركة الإصلاح الوطني	09	
2007-2012 (ثالث مجلس تعددي)	حزب جبهة التحرير الوطني	14	رئيس المجلس (أستاذ رياضيات) الانتماء السياسي (FLN) وله نائبين دائمين من نفس الحزب و 03 نواب آخرين من التشكيلات الأخرى. RND-FNA-PT
	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	08	
	حزب العمال	05	
	حزب الجبهة الوطنية	07	
	حركة حماس	05	

المصدر: ديوان رئيس المجلس الشعبي الولائي لولاية> سيدي بلعباس.

الجدول رقم: 18

المناصب حسب العهدة و الانتماء الحزبي المشاركة في المجالس الشعبية الولائية لسيدي بلعباس.

2012-2007					2007-2002			2002-1997				
P.T	HDS	FNA	RND	FLN	ISLAH	RND	FLN	NAHD	HMS	FLN	RND	
01	03	01	00	03	04	00	10	02	03	04	09	الأساتذة
03	01	02	02	04	01	03	03	01	-	03	04	الموظفون
01	-	-	02	06	00	02	03	-	-	01	03	المتقاعدون
-	-	01	-	-	01	00	01	-	-	-	01	المحامون
-	01	03	-	-	03	01	02	02	01	00	02	الأطباء
-	-	-	02	-	01	02	01	01	01	-	01	الإطارات
-	-	-	-	01	-	-	-	-	-	-	-	العمال
-	-	01	-	-	00	00	00	-	-	-	-	البطالين
-	-	-	01	-	00	01	00	-	-	-	-	رؤساء المنظمات
05	05	08	07	14	10	09	20	06	05	08	20	المجموع

المصدر: ديوان المجلس الشعبي الولائي.

المبحث الثاني: المشاريع الإنمائية غير المركزة وحدود مشاركة المجلس الشعبي الولائي فيها.[1]

يبين البيان السنوي المقدم من طرف والي ولاية سيدي بلعباس إلى الجهات الوصية الأشغال والمشاريع المنجزة على تراب الولاية والتي لا تزال في طور الإنجاز مقارنة بالسنوات الماضية، من هنا أمكننا أن نلاحظ تطور المشاريع التنموية والمبالغ التي خصصت لإنجازها، لقد حاولنا الاختصار قدر الإمكان وتبيين إلا ما نعتقد أنه أساسي والذي يمس أكثر القطاعات أهمية في نظر المواطنين.

[1] هو مخطط خارج عن نطاق، صلاحيات والتصرف المالي للولاية من خلال ممثليها المنتخبين كما أنه يرتبط بالوزارات الوصية مباشرة، بالعمل مع الوالي والمديريات التنفيذية لهذه الوزارة على مستوى تراب الولاية، له طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك. و يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

المطلب الأول: مشاريع التنمية المبرمجة من الهيئات التنفيذية:

1- قطاع الري:[1]

الجدول رقم:19

يبين العمليات المخصصة لقطاع الري.

عنوان النشاط	المبلغ المخصص	عدد العمليات	1999	2004	2009
الري	3.127.838.000دج.	49	16	32	49

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

وتشتمل على عمليات أساسية تتمثل في خمس عمليات لتعبئة الموارد المائية، إحدى عشر عملية لمد وتجديد قنوات الماء الصالح للشرب، إحدى عشر عملية أخرى لصرف المياه، سبعة عشر عملية مخصصة لحماية البناءات والممتلكات من الفيضانات وخمس عمليات مخصصة لإنجاز الحواجز المائية.

أما نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب فقد انتقلت حسب نفس البيان من نسبة 96% في سنة 2005 إلى نسبة 98 % سنة 2009 بينما تبقى النسبة الوطنية المعيار تقدر بـ 95% .

[1] البيان السنوي لسنة 2009، للسيد والي ولاية سيدي بلعباس، يناير 2010.

2- الفلاحة:

اعتمدت الدولة العمل على برنامج عقد (النجاعة الفلاحية) الذي أعدته المصالح الفلاحية بناء على دراسة جغرافية للمنطقة مع مقارنة نسب الإنتاج للسنوات السابقة، وعليه تم تجهيز 160 مستثمرة فلاحية بالعتاد الفلاحي بدعم من الدولة عن طريق القروض بالتقسيط، كما تم إنشاء 500 مستثمرة فلاحية جديدة في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز على مستوى 08 بلديات جاءت على مساحة قدرها 10.000 هكتار جنوبا.

ولزرع شجر الزيتون حتى سنة 2014 فإن البرنامج حدد مساحة قدرها 20.000 هكتار وقد تم تحديد 10.000 هكتار منها لمباشرة العملية لسنة 2009-2010.

يمكن قراءة صورة وجيزة عن بعض المعطيات المتعلقة ببرنامج النجاعة الزراعية للولاية من خلال الجدول الموالي والذي يبين جملة الأهداف المسطرة في البرامج القطاعية والتي ترمي إلى تحقيقها مديرية الفلاحة.

الجدول رقم:20

الأهداف المسطرة لقطاع الفلاحة

النوع	الأهداف (هكتار)	الانجاز (هكتار)	نسبة الانجاز %
القمح الصلب	27.200	23.685	87
القمح اللين	69.200	68.205	99
الشعير	94.200	96.315	102
الخرطان	9.400	9.315	99
المجموع	200.000	197.750	99

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

3- الأشغال العمومية:

تتمثل أساسا في توسيع شبكة الطرقات وإنشاء الجسور وتتمتع الولاية بطرق طولها 1720 كلم منها 663 كلم وطنية 664 ولائية و443 بلدية. عملت الولاية على إنشاء ازدواجية الطرق الهامة والتي تربطها بحدود الولايات المجاورة وكذلك البلديات والدوائر ذات الكثافة السكانية الهامة وعمل المجلس الشعبي الولائي على المصادقة على المداولات المتعلقة بتصنيف الطرق الولائية إلى طرق وطنية حتى تتكفل بها ميزانية الدولة مباشرة مثل الطريق رقم 55 أ الرابط بين بلدية رأس

الماء ورجم دموش إلى غاية حدود ولاية النعامة بكثافة مرورية تقدر ب 1500 سيارة / يوم، والذي التحق بالطريق الوطني رقم 95 الرابط بين ولاية سيدي بلعباس و ولاية النعامة مرورا برأس الماء إلى غاية المشرية.

هذا فيما يتعلق بالسكك الحديدية أماما يتعلق بالطرق والنقل البري قد أنجزت (13) دارا لصيانة الطرقات على كامل تراب الولاية بالإضافة إلى منشآت فنية مع بناء وتجديد الطرق الإجتنابية (les rocades)، لقد مكنت هذه العمليات من فك العزلة التي ضربت طيلة سنين عديدة مناطق كثيرة من الولاية، خاصة الجنوبية منها كما سمحت بسيولة تنقل أكثر للأشخاص والسلع الأمر الذي مهد لعدد لا بأس به من المواطنين للعودة لاستغلال أراضيهم بعد ما رحلوا عن هذه المناطق وهجروها في سنوات الإرهاب وساعدت هذه الطرق المستحدثة والأخرى المرممة في استقرار الساكنين بالمنطقة.

4- قطاع المناجم و الطاقة:

أ- الغاز:

عرفت الولاية نسبة ممتازة في الربط بالغاز الطبيعي مقارنة مع الولايات الأخرى للوطن، من خلال البرامج المتعددة التي كان الهدف منها ربط أكبر عدد ممكن من المواطنين ومحاولة القضاء على الطوابير الطويلة للحصول على قارورات غاز، خاصة في المناطق الجنوبية المعروفة بالبرودة القاسية شتاءا كما يبين الجدول التالي ذلك:

الجدول رقم:21

نسبة الربط بالغاز الطبيعي

2000	*2004*	*2009*
%23	**%35**	**%59**
27 518 مسكن	**29.977 مسكن**	**71.600 مسكن**

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

زيادة على ربط الأحياء السكنية للولاية بالغاز بتكلفة قدرها: 26.800.00 دج فقد تمثلت هذه العمليات في ربط البلديات المتواجدة على محور سيدي بلعباس – دائرة سفيزف و قد خصص لها مبلغ مالي يقدر ب: 2.308.190.000 د.ج. وقد شملت بلديات: تلموني قايد بلعربي، مصطفى بن إبراهيم، سيدي حمادوش وسفيزف، بالإضافة إلى ربط بلديات الجنوب مثل الضاية و وادي السبع و المعروفتان بمناخهما البارد والجاف شتاءا هذا على الرغم من خضوع مناطق الجنوب للولاية لبرامج الهضاب العليا[1] والذي سيغطي 23 منطقة من جنوب الولاية بالغاز الطبيعي.

[1] برنامج صندوق الجنوب: برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية للوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن.

ب-الكهرباء:

الجدول رقم: 22

يمثل نسبة الربط بالكهرباء

2004	2009
%92	%98

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

وتعمل شركة سونلغاز على مستوى الولاية على إنجاز محولات كهربائية بقدرة 400/220 كيلو فولت على مستوى بلدية سيدي علي بوسيدي بتكلفة 06 مليار دج وهذا المشروع يكتسي أهمية كبيرة على المستويين المحلي والوطني، منها محول 60/220 كيلو فولت على مستوى دائرة بن باديس، محول بطاقة 30/60 كيلو فولت على مستوى دائرة تلاغ ومحول ثالث بطاقة 10/60 كيلو فولت على مستوى بلدية سيدي بلعباس .

لابد من الحديث عن موضوع الإنارة الريفية والذي عرف قفزة نوعية بالنظر إلى ما أنجز حتى الآن في محاولة السلطة المركزية للقضاء على النزوح الريفي وما نتج عنه من أخطار البطالة والانحراف الاجتماعيين وكذلك تشجيع السكان على المكوث والاستقرار لكن التحفظ الذي يبديه أكثر من عضو في المجلس الشعبي الولائي وعلى رأسهم زعيم كتلت حزب العمال في المجلس الشعبي الحالي هو أن ربط كل مزرعة فردية على حدى يكلف أموالا كبيرة مقارنة مع التجمعات السكانية، يبقى الحل حسب رأينا هو التأكد من أن هذه المزارع التي ترى السلطة السياسية ضرورة ربطها بالكهرباء

آهلة حقيقة بسكانها وأنها تستثمر بأمثل الطرق كأن تضع دفترا للشروط لساكنيها والتحقق من أن الأهداف المرسومة في دفتر الشروط قد تحقق فعلا.

5- السكن

نظرا للنمو الديموغرافي المتزايد و النزوح الريفي الشديد الذي نتج عن تدهور الحالة الأمنية في العشرية الماضية فإن الحظيرة السكنية عرفت انجازا لما يقارب 18.475 وحدة سكنية خلال المخطط الخماسي: 1999 – 2004، كانت نسبة شغل السكن آنذاك تقدر ب 4.84، أما خلال المخطط الخماسي 2005-2009 فقد ازدادت الحظيرة بما معدله: 20.404 مسكن جديد أنجز وانتقلت بذلك نسبة شغل السكن إلى 4.40 نهاية سنة 2009.[1]

أما السكنات في حد ذاتها فقد تنوعت حسب البرامج المختلفة من سكن اجتماعي إيجاري (L.S.L) إلى سكن اجتماعي تساهمي (L.S.P)، سكن ريفي، برامج السكنات الترقوية (promotionnel) وهي سكنات أنجزت في محاولة للرد على الطلب المتزايد للسكان نتيجة الظروف الأمنية التي ذكرناها سابقا ، وكان لا بد على السلطات العمومية من تحسين الإطار العام للسكان من باب التحسين الحضري للأحياء السكنية وخصص لهذه العملية حسب الإحصاءات المتوفرة غلاف مالي بمبلغ يقارب (08) مليار دينار من سنة 2002 إلى نهاية 2009 والهدف منه تحسين الإطار المعيشي العام للمواطن عن طريق ترميم الطرق والأرصفة، الملاعب الجوارية، مكتبات البلدية، دور الشباب وأماكن للترفيه.

[1] البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص:38

6- الصحة.

في محاولة السلطة العمومية لتدارك التأخر الذي سببته الظروف الاقتصادية عموما والأمنية خصوصا مع توفر الظروف المالية والتي سمحت بالانطلاق في إنجاز ما أمكن إنجازه على مستوى التكفل الصحي للمواطنين فإنه يتوجب في هذا الإطار تسجيل المؤشرات التالية:

بناء مستشفى للمعوقين والمتخلفين ذهنيا وانتهاء الإشغال به وهو قيد الاستعمال هذا إلى جانب البدء في انجاز مستشفى خاص بأمراض السرطان[1] وصلت نسبة إنجازه إلى 30% وقد خصص له مبالغ مالية هامة، إلى جانب ترميم المستشفيات والمراكز الإستشفائية سواء في ما يتعلق بالبناءات أو التجهيزات والعتاد فقد أنجزت عيادة متعددة الخدمات بكامل التجهيزات على مستوى بلدية سيدي بلعباس (سيدي الجيلالي قطاع 2).

إنجاز عيادة متعددة الخدمات بكل من البلديات: مرين، سيدي شعيب، بئر الحمام وسيدي حمادوش وبالتالي يرتفع عدد العيادات المتعددة الخدمات من (06) سنة 1998 إلى (62) سنة 2009 مع برمجة (04) وحدات للانجاز ابتداء من سنة 2010 [2].

أما قاعات العلاج، المراكز الإستشفائية ودور التوليد فإن عددها سيزيد من (120) وحدة سنة 1998 إلى (131) سنة 2009 أي زيادة (11) وحدة علاج كما يسجل انطلاق عملية بناء مستشفى للمسنين يتسع لـ (120) سرير بنسبة إنجاز 95 % ومستشفى بدائرة رأس الماء يتسع لـ (60) سرير

---

[1] نفس المرجع ، ص: 41.

[2] ملحق حالة الانجازات المادية، البطاقة 01 و 02 (تطور المعطيات السوسيو اقتصادية) لولاية سيدي لعباس D.P.A.T، 2009.

وصلت نسبة الأشغال به إلى 55 % بالإضافة إلى مراكز طبية كمركز حقن الدم ومركز مكافحة الإدمان.

إذا ما قارنا المعيار الوطني للتغطية الطبية للسكان فإنه وبالنظر إلى المؤشر التالي يمكن القول أن قطاع الصحة عرف قفزة نوعية على مستوى ولاية سيدي بلعباس،[1] هذا وإن كان لا بد من التذكير بالنقائص على مستوى البناءات في حد ذاتها أو إلى نوعية التكفل الطبي ونوعية الخدمات التي تدخل في إطار آخر ألا وهو يتعلق أكثر بأخلاقيات المهنة والمسؤولية المعنوية للتأطير الطبي.

الجدول رقم:23

يبين تطور الانجازات الطبية على مستوى ولاية سيدي بلعباس

	2005	2009	2005	2009	2009	2005
معيار وطني	عيادة مقابل 48000 ساكن	عيادة مقابل 25000 ساكن	قاعة علاج واحدة مقابل 6000 ساكن		مركز صحي واحد مقابل 12000 ساكن	
معيار ولائي	73.194 ساكن	10.019 ساكن	11.260 ساكن	7.640 ساكن	7.604 ساكن	—

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.[2]

[1]– البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص: 42.

[2] البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص: 42.

7- قطاع التربية، التعليم العالي والتكوين المهني.

قامت العمليات المتعلقة بقطاع التربية على محورين هما ترميم الأقسام القديمة وبناء أقسام جديدة وبالتالي أمكننا ملاحظة التطور الحاصل على المستوى انجاز المدارس إذ انتقل عددها من (238) مدرسة سنة 1998 إلى (257) مدرسة سنة 2004 ثم إلى (269) مدرسة سنة 2009 وهو عدد يوافق الأهداف التي أعدتها مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية،[1] بزيادة (28) مدرسة جديدة زاد معها المطاعم المدرسية من (40) مطعم مدرسي في سنة 1998 إلى (127) مطعم سنة 2009،[2] بالإضافة إلى ذلك فقد زاد عدد المتوسطات من (63) متوسطة سنة 1998 إلى (88) متوسطة سنة 2009.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فبعدما كان عدد الثانويات لا يتعدى (26) ثانوية سنة 1998 أصبح بنسبة (05) ثانويات سنة 2004 ليصل إلى (31) ثانوية ثم ليصل إلى (37) ثانوية سنة 2009 الأمر الذي أدى بالنظام الداخلي للتلاميذ والطلبة إلى التراجع بالإضافة إلى توفر حافلات النقل المدرسي التي مكنت التلاميذ من الانتقال إلى الثانويات القريبة يوميا والتي استفادت منها البلديات في إطار برنامج التضامن، أما على مستوى التعليم العالي فإن إنجاز القطب الجامعي قد سمح باستقطاب أكبر لعدد الطلبة كما يظهر ذلك الجدول التالي:

[1] ينظر إلى ملحق المخطط (03) لولاية سيدي بلعباس، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية .D.P.A.T

[2] البيان السنوي 2009، مرجع سابق ، ص 46.

الجدول رقم:24

تطور عدد المقاعد البيداغوجية والتأطير.

الدخول الجامعي	الطلبة	الأساتذة المؤطرين
1978	178	25
1999	10.046	463
2004	19.529	675
2006	23.009	748
2007	27.029	864
2008	31.092	958
2009	33.000	993

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة .2009[1]

مع ازدياد عدد المقاعد البيداغوجية كان لزاما التفكير في زيادة عدد الأسرة للطلبة الداخليين والمقيمين فزادت بذلك الأحياء الجامعية من نسبة (5000) إلى ما يزيد عن (14000) سرير، أما فيما يتعلق بالتكوين المهني فإن عدد مراكز هذا القطاع قد انتقل من (09) إلى (11) مركزا للتكوين المهني (CFPA) بين سنتي 1989 و2009 وزاد معها عدد المتربصين من (3700) إلى (4900) هذا وإذا أضفنا مؤسسات الدروس المسائية والتكوين التعاقدي فإن عدد المراكز سيصبح (20) مركزا بطاقة استيعاب بيداغوجية تقدر بـ: (5.650) مقعد تكوين في مختلف الأنماط التكوينية.

[1] البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص:49.

8- الشبيبة والرياضة والشغل.

عرف قطاع الشبيبة والرياضة نشاطا مكثفا في مجال التكفل بالشباب في المجال الرياضي وقد تم تسجيل (72) عملية (مشروع) بغلاف مالي قدره: 3.117.796.000 دينار. أما عدد الجمعيات الرياضية فقد وصل عددها إلى (216) جمعية تضم (1008) ممارس رياضي مجازى (Licenciés).

الجدول رقم:25

الانجازات الرياضية للمدة الممتدة من 1999 إلى .2009[1]

الهياكل	1999	2009	الفرق
ملعب بلدي	38	39	01
دار الشباب	15	57	42
ساحة ماتيكو	00	110	110
قاعة مختلفة النشاطات	00	18	18
حوض للسباحة	01	14	13
قاعة رياضية جوارية	12	15	03
مضمار ألعاب القوى	00	01	01
مركب رياضي جواري	00	10	10
قاعة متعددة الرياضات	02	03	01
مسبح أولمبي نصف مغطى	01	02	01
تكسية الملاعب بالعشب الطبيعي	00	02	02

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009. [1]

[1] البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص:53.

9- قطاع الشغـــل.

يكتسي عالم الشغل أهمية شديدة خاصة بالنسبة لمجتمع يعرف في غالبيته العظمى شبابا تمتد أعمارهم من 18 إلى أقل من 40 سنة عرفت ولاية سيدي بلعباس ارتفاعا محسوسا في نسبة الشغل وقد كانت القطاعات الأساسية التي امتصت هذه النسبة كالآتي:

الجدول رقم: 26

يبين مناصب العمل المستحدثة حسب القطاعات.[2]

القطاع المهني	عدد المناصب المشغلة	النسبة المئوية
قطاع البناء	26.871 منصب	% 38.42
التنمية الاجتماعية	22.667 منصب	% 32.41
التنمية المحلية	5.901 منصب	% 8.43
السياحة و الصناعات التقليدية	1.891 منصب	% 2.70
الفلاحة	1.537 منصب	% 2.2
التجارة و الخدمات	3.756 منصب	% 5.37

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

لكن ومع هذا فإن الملفت للانتباه هو قصور عملية التشغيل في نسبتها الكبيرة على قطاعات مثل البناء الذي امتص حقيقة نسبة من اليد العاملة البطالة لكنه وما إن تنتهي المشاريع الكبيرة للبناء حتى يعود أكثر المشغلين للدخول في قائمة البطالين من جديد، أما الفئة الثانية فإنها تنتمي إلى فئة الشبكة الاجتماعية التي تعتمد أساسا على مساعدات الدولة ومن ثم تبقى مسألة البطالة تدور في حلقة مفرغة ذلك أن قطاع الإنتاج.

---

[1] نفس المرجع، ص:49.

[2] البيان السنوي 2009، مرجع سابق، ص: 55.

أما البرامج المعتمدة حاليا وخاصة خلال النصف الأول من السنة الجارية فهي تعتمد على القروض المصغرة والتي جلبت نسبة كبيرة من الشباب الذي تدافع للاستفادة من القروض المصغرة خاصة بعد التسهيلات المعلنة من طرف الحكومة كدعمها لنسبة من القروض وتخفيف نسبة الفائدة إلى 01% وكان النشاط حتى قبل هذه التخفيضات كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم: 27

برنامج القروض في إطار تشغيل الشباب[1]

الجهات	عدد المؤسسات المستخدمة	المناصب المستحدثة	المبالغ المرصودة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	1.976	5.432	4.299.798492دج
الصندوق الوطني للتامين عن بطالة CNAC	125	270	89.816.160دج
الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM	2.556	4.252	3.668.450دج
المجموع	4.657	9.954	4.393.213.104دج

المصدر: البيان السنوي لوالي ولاية سيدي بلعباس لسنة 2009.

[1] البيان السنوي، مرجع سابق، ص:56.

كما عرفت جميع القطاعات نموا ليس بالضرورة متوازنا وذلك نظرا لأسباب متعددة منها جغرافية المنطقة وثقافتها وبيئتها الفلاحية والاقتصادية، لكنه وعلى العموم يمكن القول أن قطاع النقل والبريد والمواصلات كانا الأكثر استفادة من برامج الدولة الاجتماعية على أساس المخططات القطاعية غير المركزة، فقد تعزز قطاع النقل بالسكك الحديدية بخطوط

جديدة خاصة مع مناطق الجنوب للولاية حتى ولاية النعامة وازداد حجم النقل البري بفضل ازدواجية الطرف الولائية المؤدية للولايات المجاورة وإنجاز الطريق السيّار شرق غرب الذي يقطع الولاية بمسافة 75 كلم، أما قطاع البريد فقد استفاد من ربط نسبة كبيرة من بلديات الولاية بخطوط الألياف البصرية والهواتف غير الخطية كما هو مبين في الجدول الموالي (ربما يعود السبب في ذلك لإرادة السلطة المركزية استغلال العائدات المالية في إرساء منشآت قاعدية والتي لا يمكن للاقتصاد النهوض من دونها) وهو أمر في بالغ الأهمية مع التركيز على ضرورة صيانتها بالطبع.

هذا فيما يتعلق بالبرامج القطاعية للتنمية والتي لا يتوانى والي الولاية أي كان ولا المدراء التنفيذيين في إبرازها من خلال اللقاءات التي يجرونها مع المجتمع المدني، التي تهدف إلى إشعار المواطنين بالعمل الذي تقوم به الدولة فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية والبرامج التنموية التي تهدف إلى تحقيقها، كاللقاء الذي أجري بقاعة المحاضرات برئاسة الجامعة والذي جمع السيد والي ولاية سيدي بلعباس وممثلين عن المجتمع المدني في شهر أفريل 2011، أين حاول السيد الوالي إبراز جملة الإنجازات التي انتهت والتي تدخل في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية.

اللافت للانتباه هو أنه لم تعطى الكلمة لأي عضو من أعضاء المجلس الشعب الولائي لكي يبرز إن كان المجلس الشعبي شارك في صياغتها بما يخدم مصالح وتطلعات المنطقة وأهله، انطلاقا من

أن المنتخبين المحليين أعرف بالمنطقة مما أعطى صبغة أن معظم البرامج والانجازات التي قدمت كانت من عمل المديريات التنفيذية والوالي وأن لا وجود للمنتخبين المحليين.

الملاحظة لثانية هي أنه على غرار ممثلين عن الصحافة لم تأهل القاعة على اتساعها بالناشطين في المجتمع المدني، وبالتالي لم نلحظ لا استفسارات ولا اعتراضات، ومن هنا نتساءل عن حقيقة وجود العمل الديمقراطي الذي ذكرنا آنفا أنه يرتكز على العمل الحزبي على المجتمع المدني وعلى المعارضة من أجل التقويم؟

يبقى إذن أن عمل النخبة السياسية المحلية الممثلة في المجلس الشعبي الولائي لا يعدو أن يكون صوريا وأنه ينتهي عند صلاحيته كهيئة استشارية يصادق على الميزانية العامة للولاية.

المطلب الثاني: مشاركة المجلس الشعبي الولائي في التنمية من خلال ميزانية الولاية:

يعتمد عمل المنتخبين داخل المجلس الشعبي للولاية فعليا بناءا على الإمكانات المالية لهذه الأخيرة، بحيث أن إيرادات الولاية تبقى محدودة،خاصة إذا علمنا أن هناك حالة لا توازن بين الولايات بالنظر إلى موقع كل واحدة منها جغرافيا وإقليميا، إذ أن تلك التي لها نشاطا صناعيا، موانئ ومؤسسات ومناطق صناعية (كتلك المتواجدة بالشريط الشمالي للجزائر)، تكون إيراداتها أهم وأكبر من تلك المتواجدة بالمناطق الداخلية أو النائية مثلا كما أن الولايات الموجودة بالصحراء تختلف من حيث وجود مصادر الطاقة والنفط بها و تلك التي تنعدم فيها هذه المصدر، عدا زراعة الواحات وبعض النشاطات الاقتصادية المحدودة نتيجة للطبيعة الجغرافية ونوعية لتبة بها، أدى هذا إلى محاولة السلطة المركزية استدراك هذا الأمر وتركيز الإيرادات والتحصيل الضريبي مركزيا، ثم توزيعها على شكل منح معادلة التوزيع وهو شكل يؤمن تناسبا وتوازنا بين جميع ولايات الوطن بحسب متغيرات عديدة منها عدد السكان.

بصفة عامة فإن ميزانية الولاية تعتمد في أساسها على ما تجنيه من كراء للعقارات وناتج الإيجار للسكنات والمآرب، وكذلك كراء المحلات التجارية بالإضافة إلى الرسم على النشاط المهني، إلا أن باقي وأهم إيرادات الولاية المالية تأتي من قسط الولاية من الدفع الجزافي ومنح معادلة التوزيع التي تكلمنا عنها آنفا وإعانات الدولة لتسيير مصالح الحرس البلدي لكونه من اختصاص الولاية وتابع لها.

انطلاقا من هذا فإن كانت هذه هي أهم منابع الإيرادات، فإنه من البديهي إدراك أن حدود مساهمة النخبة السياسية الممثلة في المجلس الشعبي للولاية تجاه انشغالات المواطنين، وأنها ستكون محدودة بحسب حدود الإيرادات.

تقوم لجان المجلس الشعبي الولائي بالخرجات التفقدية الميدانية حسب اختصاص كل لجنة منها إلى البلديات على تراب الولاية وتجمع البيانات وانشغالات مواطني المنطقة وتكتب الملاحظات والنقائص، تجتمع كل لجنة مرة واحدة في الشهر مع لجنة المالية وتقدم الانشغال على أساس توصية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الجمعيات الرياضية والدينية والجمعيات المختلفة بصفة عامة المعتمدة تضع برامج عملها مرفقة بتقارير أدبية ومالية تفسر فيها نشاطاتها وتعلل صرف الأموال التي تحصلت عليها كإعانة من ميزانية الولاة السابقة، تُدرس كل الملفات بين لجنة المالية ومديرية الإدارة المحلية قبل تحضير الميزانية سواء الابتدائية أو الإضافية ، كما يظهر في الجدول الموالي والمتعلق بميزانية الولاية.

كما يمكن للمنتخب المحلي لعب دورا آخر في شكل يعتمد على العلاقات الشخصية التي تربط المنتخب المحلي وخاصة رئيس المجلس الولائي بالوالي أو بالوزراء مباشرة، خاصة إذا كان المنتخب المحلي قد أدى عهدة نيابية وطنية في المجلس الشعبي الوطني مثلا أو في مجلس الأمة، التي عادة ما تنتهي بخلق علاقات ما بين المنتخبين والوزراء وهو أمر يساعد كثيرا في جلب مرافق عمومية أو إنشاء أي عمل يمكن أن يساعد في تنمية المنطقة إذا ما استطاع إقناع الوزير بذلك وتمريره في إطار البرامج القطاعية من خلال اقتراح برنامج يقدمه المدير التنفيذي المكلف بالقطاع.

- **الجدول رقم:28**

- **مبالغ مختلف القطاعات والمخصصة في ميزانيتي التسيير والتجهيز من سنة 2002 إلى 2011**

السنة	طرق الولاية	المساعدات المدرسية	المصالح الاجتماعية	الشبيبة ، الرياضة والثقافة	المساعدات الاجتماعية	النظافة العمومية	المصالح الإدارية العمومية
2002	16.291.174.00	12.400.000.00	6.170.506.00	78.637.259.00	17.704.158.00	374.500.00	19.659.000.00
2003	23.324.000.00	8.500.000.00	7.560.000.00	27.455.144.00	11.470.832.00	2.000.000.00	4.965.697.00
2004	23.219.940.00	14.660.000.00	8.306.482.00	59.750.862.00	10.339.566.00	2.884.744.00	16.372.940.00
2005	24.114.850.00	13.256.000.00	10.940.200.00	22.761.000.00	11.230.650.00	2.830.250.00	14.289.600.00
2006	23.307.500.00	12.947.000.00	10.211.000.00	12.220.000.00	13.784.901.00	2.000.000.00	15.279.781.00
2007	26.029.687.00	10.830.000.00	11.711.000.00	35.560.000.00	10.800.000.00	2.500.000.00	18.000.000.00
2008	25.950.000.00	11.800.000.00	13.711.000.00	38.653.092.00	11.700.000.00	2.500.000.00	19.500.000.00
2009	31.750.000.00	22.000.000.00	16.711.000.00	42.883.511.00	13.000.000.00	4.000.000.00	20.500.000.00
2010	51.708.259.00	44.250.000.00	20.030.142.00	189.982.000.00	24.095.02.00	3.645.347.00	36.226.163.00
2011	38.854.000.00	29.000.000.00	17.790.000.00	62.732.164.00	31.300.000.00	9.000.000.00	29.300.000.00

المصدر: ديوان المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس

المطلب الثالث: دور المجلس الشعبي الولائي في ترشيد التنمية المحلية من خلال التوصيات.

الجدول رقم:29

توصيات المجلس الشعبي لولائي لسيدي بلعباس 2007-2012

الرقم	القطاع	عدد التوصيات
1	الإدارة المحلية	37
2	قطاع الفلاحة	08
3	قطاع الري	06
4	قطاع النشاط الاجتماعي	14
5	قطاع التربية	22
6	قطاع الشؤون الدينية	22
7	قطاع التكوين المهني	14
8	قطاع التشغيل	32
9	قطاع السياحة	12
10	قطاع البيئة	14
11	قطاع النقل	13
المجموع		**194**

المصدر: ديوان المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس.

توصيات المجلس المتعلقة بقطاع الشبيبة والرياضة:

- تشجيع الجمعيات الشبابية.
- تشجيع الجمعيات الرياضية.
- تدعيم مهرجان أغنية الرّاي ومهرجان الفنون والثقافات الشعبية ويوم الفنان وجمعية الأمير عبد القادر.
- إعانات مالية لإحياء شهر رمضان الكريم.

قطاع الشؤون الدينية:

- تدعيم الجمعيات الدينية في بناء، ترميم المساجد والمدارس القرآنية.
- تدعيم الاحتفالات الدينية ومعونات للطلبة المسافرين.

قطاع النشاط الاجتماعي:

- تدعيم الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ومركز (النعمة) للأطفال المعاقين ذهنيا وحركيا.
- تدعيم قفة رمضان.

قطاع التربية:

- الإسهام في عملية الأشغال على مستوى المدارس.
- إعانات مختلفة موجهة لفائدة الناجحين في الامتحانات المختلفة.

توصيات المجلس المتعلقة بقطاع الأشغال العمومية:

- تدعيم أجور وأعباء العمال المكلفين بصيانة الطرق الولائية واقتناء لوازم الطرق.

- تجهيز وصيانة ممتلكات الولاية ودوائرها (عقارات ومنقولات) وتجهيز المقر الجديد للولاية ومقر المجلس الشعبي الولائي.
- تدعيم إنجاز قاعتي المحاضرات والأرشيف.
- إنجاز و تجهيز محطة لغسل سيارات الولاية، التكفل باقتناء العتاد والمحولات الكهربائية لفائدة الولاية والدوائر.
- إصلاح وترميم السكنات المهنية التابعة للولاية والدوائر، تدعيم إتمام الشبكة المعلوماتية الخاصة بالبطاقات الرمادية على مستوى الدوائر.
- إعطاء يد المساعدة والاهتمام الكبير بمراكز التكوين المهني لأن هذه المراكز هي العنصر الممول للنشاطات الاقتصادية والحرفية من خرجيها حاملي شهادات تسمح لهم من تكوين مؤسسات صغيرة أو إدماجهم بالوحدات الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة.

توصيات متعلقة بقطاع الفلاحة والري:

- إن ولاية سيدي بلعباس تعتبر إقليما ذات طابع فلاحي رعوي من القدم وإن دعم مبادرات الشباب في العمل على تنمية هذان النشاطين بها وذلك بمساعدتهم على الاستثمار في تربية الحيوانات الصغيرة وفي المستثمرات الفلاحية بحيث تكون من أولويات مشاريع الولاية.
- لقد لاحظنا أن المشاريع المقدمة من طرف البطالين الراغبين في الاستثمار في ميدان تربية البقر وبعض الحيوانات الأخرى بوكالة **CNAC** والتي تعتبر الطابع الاقتصادي لولايتنا قد لقيت في أغلبها رفضا من كل البنوك، لأن دراسة هذه الملفات تكون على مستوى المديريات الجهوية مثل **BEA** الواقع مقرها الرئيسي بتلمسان و**CPA** الكائن بوهران و**BNA** بمستغانم وخبراء هذه البنوك ليست لهم معرفة بالطابع الفلاحي لولاية سيدي بلعباس.

المطلوب من المصالح الفلاحية المتابعة الميدانية للفلاحين لتطبيق المسار التقني.

- إرشاد الفلاحين للقيام بالسقي التكميلي.
- توسيع رقعة الأراضي المسقية.
- عدم ترك الأراضي بورا وحثهم على الحرث العميق.
- تنبيه تعاونيات الحبوب والخضر الجافة لتحضير البذور للموسم القادم.
- حث الفلاحين على تأمين محاصيلهم لتدعيم صندوق ضمان الكوارث الفلاحية.
- التعجيل في أخذ التدابير الإدارية المنصوص عليها قانونيا لتصنيف ولاية سيدي بلعباس منكوبة فلاحيا.
- تمكين الفلاحين المنكوبين من الاستفادة من التعويضات الضرورية.
- تشجيع إنجاز الحواجز المائية على مستوى تراب الولاية.
- أخذ التدابير اللازمة لتنقية سد الطابية سد النفايات المرمية في السد والتي تضر بمياهه و تشوه منظره.
- إنشاء لجنة مشتركة (بلدية مؤسسة توزيع المياه مديرية الري) لأخذ التدابير اللازمة لتوفير ماء كافي ومعالج وخاصة أثناء فترة الصيف.
- حفاظا على الصحة العمومية لسكان بلدية الضاية وسيدي شعيب الذين يشتكون من المياه الجوفية ونظرا لوجود دراسة لتهيئة هذه المنطقة نوصي بتسجيل مشروع لإنجاز محطة تصفية المياه.
- الإسراع في استكمال مشروع تهيئة الوادي ببعض أحياء بلدية رأس الماء.
- إنشاء حضيرة على مستوى مديرية الري للقيام بصيانة الوديان.

توصيات المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس المتعلقة بقطاع السياحة:

- مازالت السياحة في ولاية سيدي بلعباس متأخرة نوعا ما بالمقارنة مع الولايات الأخرى وجلب السواح يعتبر من أهداف المديرية الولائية والسلطات المحلية للولاية وهذا ما تتمتع به ولايتنا من تضاريس طبيعية خلابة ومنشآت ترقوية ولكن انعدام الوسائل الضرورية لاستقبال الوافدين عليها يجعلنا نوجه سؤال للقائمين على قطاع التشغيل للحث وتشجيع الشباب على الاستثمار في هذا النشاط الاقتصادي الذي سيعود بالفائدة على الشاب والولاية.
- تزويد القطاع السياحي للولاية وذلك بمنح مجموعة من المحلات التي تدخل في برنامج فخامة رئيس الجمهورية لأصحاب الحرف والعمل التقليدي مع تشجيع الحرف التقليدية خاصة تلك التي لها الطابع المحلي لمنطقة سيدي بلعباس وهذا للحفاظ على التراث وتكوين الشباب وتشغيلهم في هذا الميدان.
- التعاون بين مديرية السياحة ومديرية التشغيل لإدماج الشباب في الحرف.
- نلتمس من السيد الوالي إعطاء تعليمات للسادة رؤساء البلديات أن يحافظوا على هذه المحلات التي لم تجد مستفيدا لها اليوم وذلك لحراستها وحفاظها من الضياع والتخريب لأنه ولا شك أن هناك شبابا سوف يزاولون نشاطاتهم فيها مستقبلا من خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وأصحاب مشاريع الوكالات الثلاثة.

توصيات متعلقة بقطاع النظافة العمومية والسكن:

- إقحام شباب جهاز ***DAIP*** في برامج الصيانة والعناية وتطهير العمارات التابعة لـ ***OPGI*** وأملاك الدولة.
- تفكير مسيري أجهزة ترقية السكن بكل أصنافها ***EPLF***، ***AADL*** ˇ ***FNPOST*** و***DLEP*** والمقاولين الخواص وغيرهم في تعيين المسيرين والقائمين على صيانة ونظافة العمارات وهذا ما يسمى بالمسير ***Syndique*** والمعمول به في كل البلدان الغربية ونحن نعلم أن عدد العمارات في تزايد من سنة لأخرى وهذا سوف يضمن بقاء عمارات الولاية في حالة جيدة ونظيفة كما يضمن توظيف عددا هائلا من الشباب العاطل.
- التفكير في برنامج يدخل في إطار عمل الوكالات الثلاثة ألا وهو إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بتنظيف المدن الكبيرة للولاية (سيدي بلعباس، بن باديس، سفيزف رأس الماء، تلاغ وبعض البلديات الكبرى) تتعاقد مع البلديات لجمع نفايات البلدية وتنظيف الشوارع في أحياء صغيرة بدلا من إعطائها لمؤسسة واحدة أو اثنين لا يمكنها القيام بالعمل كله وبانتظام وإذا عممت على معظم بلديات الولاية فهذا العدد يمكن أن يفوق 300 منصب شغل دائم.

توصيات متعلقة بقطاع الصحة:

- نرجو من القائمين على قطاع الصحة بالولاية تكثيف تكوين الشباب في الشبه الطبي ومساعدة المدرسة الوحيدة في الولاية على ذلك حتى يتسنى فتح مناصب الشغل اللازمة لسد الفراغ الذي أصبح واضحا في عدة مؤسسات الصحة الجوارية التابعة للولاية.
- تلبية مطالب الصيادلة المهنيون بتعيين شباب خرجي معهد الصيدلة بمحلاتهم مع الترخيص الرسمي لهم من طرف وزارة الصحة.

توصيات متعلقة بقطاع الشغل:

- نلتمس من المشرفين على التكوين المهني بالقيام بدراسة ميدانية في ورشات العمل لمعرفة المهن المطلوبة والتي يمكن أن يجد بها المتربص منصب شغل بسهولة بعد تكوينه بدلا من جلب المؤسسات الخاصة وخاصة الأجنبية منها اليد العاملة من الخارج بذريعة عدم وجود الكفاءات.
- نلتمس من مفتشية العمل تكثيف حملاتها الرقابية الورشات التشغيل خاصة الشركات الأجنبية لملاحظة ظروف العمل وإقحام العدد الكبير من سكان الولاية في هذه الورشات.
- مساعدة الشباب للقيام ببعض المهن التي تسمح بالحفاظ على نظافة المدينة وتشغيلهم بصفة مستمرة مثل المراحيض العمومية.
- نبارك تعليمات السيد والي الولاية الخاصة بمنح شهادات التأهيل رقم 01 **Qualification** للمؤسسات الصغيرة حديثة النشأة في إطار الوكالات الثلاثة **(ANSEJ، CNACK ANGEM)** و أن تمنح لهذه المؤسسات الصغيرة مشاريع مقررة في برامج التنمية المحلية دون إدراجها في المنافسة مع المؤسسات الكبرى وهذا تشجيعا ومساعدة لها في البداية.
- تنظيم أيام إعلامية بصفة دورية في كل بلديات الولاية للتعريف بأجهزة التشغيل وتحفيز أصحاب الحرف والمؤسسات الاقتصادية على إدماج الشباب.
- تدعيم جهاز ***DAIP*** على الاستمرارية والديمومة وأخذ هذه المبادرة بجدية.
- هناك بعض الشباب تم توظيفهم مؤخرا عن طريق المسابقات المنظمة من طرف الوظيف العمومي كانوا سابقا يتلقوا إعانة مالية خاصة بتشغيل الشباب.

- عدم استغلال المناصب الكثيرة والممنوحة إلى بعض الدوائر في إطار برنامج ***DAIP*** والغير متحكم فيها في الوقت الذي يوجد فيه عدد هائل من خريجي الجامعات في بلدية سيدي بلعباس بدون عمل بالرغم من قدم شهاداتهم.
- ماهي الوسائل المستعملة من طرف مصالح التشغيل لمراقبة أداء كل شاب بعمله لدى المصلحة الموجه إليها؟.
- إقحام مسؤولية رؤساء البلدية لمراقبة الشباب المندمج في برنامج ***DAIP*** حتى تكون مناصب الشغل في هذا الجهاز حقيقية ونتائجها ملموسة على مستوى البلدية.
- رفع معامل الشباب العاملين في إطار ***DAIP*** (***CID*** و***CIP*** و***CFI***) عند الدورات الامتحانية في الإدارة المنظمة من طرف الوظيف العمومي.
- اتخاذ كل المبادرات التي من شأنها تشجيع مشاركة الفاعلين المحليين خصوصا القطاع الاقتصادي في مسار إحداث مناصب شغل.
- تحديد نضام إعلامي متماسك وصادق يسمح بمتابعة وتقييم سوق العمل و برامج ترقية.
- كيفية التعامل والتعرف على الشباب المستفيدين من المحلات الحرفية و كذا المنخرط في شبكة تشغيل الشباب.

- لضمان المراقبة الميدانية ومرافقة المنصبين ضمن جهاز المساعدة على الإدماج المهني وحرصا على التسيير الفعال والناجح لهذا الجهاز لابد من تسخير إمكانيات مادية (أعباء التسيير) لصالح مديرية التشغيل لأن ما تقدمه المديرية الجهوية للتشغيل غير كافي.
- التنظيم والاستهداف الأدق للشرائح السكانية والعمل على المراجعة المستمرة لقوائم المستفيدين.
- وضع إطار تنسيقي مؤسساتي وقطاعي مشترك قصد التمكن من تجسيد البرامج ذات الصلة بترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

- تخصيص ملحقات للوكالات الثلاث عبر الدوائر الكبرى للولاية حتى نتمكن من تقريبها من شباب البلديات الجارة وتكن نشاطات الشباب تتماشى مع الطابع الاقتصادي والحرفي لهذه الأقاليم.
- إشراك المنتخبين المحليين في جلسات اللجان **CLEF** لوكالة **ANSEJ** و**CSV** لوكالة **CNAC**، حتى يتسنى دراسة المشاريع المقترحة وتماشيها مع متطلبات البلدية وبرنامج النمو الاقتصادي للولاية.

<u>حوصلة:</u>

من خلال دراسة المجلس الشعبي الولائي ومشاريعها التنموية وهي في نظرنا حالة عامة بالنسبة لكافة ولايات الوطن، انطلاقا من وجود نفس القوانين والنصوص التنظيمية، نفس الثقافة السياسية بنسب ربما تختلف قليلا، إلا أنه يمكن استنتاج ما يلي:

- يستخلص من الجداول والمعطيات الخاصة بالتنمية على مستوى ولاية سيدي بلعباس، أن القطاعات التي استفادت أكثر من سواها هي قطاعات الهياكل والمنشآت القاعدية (طرق، جسور، مواصلات البناء والإدارة). ولسبب ربما يعود لإرادة السلطة العمومية تقوية هذه القطاعات والتي من دونها لا يمكن لأي اقتصاد أن ينهض، خاصة إذا علمنا أن مرحلة الثمانينات وما تلاها من أزمة أمنية وما صاحبهما من مشاكل سياسية واقتصادية وما ترتب عنها لم تسمح بالقيام بأي انجاز اقتصادي بل تآكل ما كان موجود لقلة الموارد لترميمه. التصنيع والصناعات التقليدية والزراعة هي القطاعات التي يستوجب الاستثمار فيها أكثر لأنه من شأنها القضاء على البطالة بصفة نهائية كما أنها ستمكن من خلق صناعات ثانوية

وأخرى باطنية كقطاعات العمل الثانوي والصناعات التركيبية، النقل والتسويق قطاعات من شأنها أن تبني اقتصادا مركبا بإمكانه إنتاج ما تحتاجه السوق الوطنية وهو النهج الذي لا تزال تتبعه اليابان لحد الآن وهو نفس النهج بالنسبة للصين اليوم، ذلك أن هذا النوع من الصناعات يمكن التحكم فيه في النفقات ومعالجة الصعوبات لصغر حجمه وسهولة الاتصال بكل الفاعلين فيه وبسرعة أكبر، كما أنه ينشأُ محليا وبناءً على القدرات المحلية، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة التقليدية وحتى التجارة والخدمات لم تستوعب سوى ما نسبته 10.5% من مجموع المشغّلين على مستوى الولاية.[1]

- الملاحظ أيضاً هو أن القطاع الإداري قد فاق القطاع الاقتصادي في عدد مناصب الشغل المستحدثة، صحيح أن القطاع الإداري كان يعرف نقصا في موارده البشرية اللازمة لسيره، مما صعب الحياة اليومية للمواطن وأن السلطة العمومية قامت بجهود كبيرة في اقتناء أجهزة حديثة كالإعلام الآلي وغيره إلا أن القطاع الاقتصادي هو وحده الكفيل بخلق ليس فقط مناصب شغل، بل بإمكانه امتصاص البطالة بل وحتى خلق ثروة وطنية يمكن ضخها في القطاعات الثانوية.
- غياب عملية متابعة تنفيذ التوصيات في هيئة أو جهاز مشترك بين المنتخبين والمدراء التنفيذيين.

-غياب عمل إقليمي مشترك بين مجموعة مجالس شعبية ولائية لولايات تتقارب جغرافيا والتي تجتمع في المعطيات الاقتصادية، الطبيعية والاجتماعية، يمكنها من الاستفادة من التجارب السابقة.

[1] البيان السنوي 2009، مرج سابق، ص:55.

خاتمة

خاتمة:

إن عملية سياسية مثل بناء دولة حديثة تنعم بالاستقرار السياسي الاقتصادي والاجتماعي مثلما هو الحال لأي نظام سياسي، ولتحقيق ذلك يجب أن ترتكز عملية البناء هذه على دعائم متينة منها أن تجيب على ما يشغل بال المواطنين وأن ترد على احتياجاتهم اليومية من سكن، شغل، رعاية صحية وأن تضمن لهم الأمن والحريات الضرورية لعيشهم بكرامة.

إن أمرا بهذه الأهمية لن يتسنى له النجاح إلا إذا تضافرت فيه الجهود و توفرت فيه شروطا أساسية كثيرة من بينها الانتقاء النزيه لنخبة المجتمع المدني بصفة عامة و نخبته السياسية على وجه الخصوص تتميز بنبل أهدافها وذات مستوى يؤهلها لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها بكفاءة و دراية، تكون هذه النخبة بمثابة صمام الأمان لدى الدولة وهو أمر تتقاسمه السلطة المركزية والأحزاب السياسية على حد سواء إذ تنتج من خلاله مؤسسات سياسية، وتجدد ذاتها من خلاله و تضمن به بدائل سياسية تمكنها من الوقوف أمام العواصف السياسية هذه الأخيرة التي عاشت الجزائر جزءا مريرا منها في السنوات الماضية و ما يعصف بالساحة العربية من محيطها إلى خليجها في أيامنا هذه عنا ببعيد. هذا البناء أمر في غاية الأهمية، قطعت فيه الجزائر شوطا لا بأس به على الرغم من وجود بعض النقائص وغياب بعض الشروط والمعايير اللازمة لإتمامه، و هو ما نجهد لتبيينه انطلاقا مما أمكننا رؤيته عله يفيد أو يجدي نفعا لما ينفع حاضر هذا الوطن ومستقبله.

انطلاقا من ذلك كان بحثنا في المشاركة السياسية للنخبة المحلية من خلال المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس، حاولنا جاهدين الحصول على أكبر عدد ممكن من الوثائق المتعلقة بنشاط هذه النخبة والأدوار التي لعبتها لما كانت الساحة السياسية تحت إدارة الحزب الواحد ثم في مرحلة التعددية الأدوار التي لعبتها النخبة السياسية المحلية ومحاولة تقييمها و تبيين العوائق التي أعاقت أو التي

تعيق عملها حتى الآن، إن تمكننا من فعل ذّلك سهل علينا ربما فهم الحلقة الضعيفة في العملية السياسية برمتها و أمكن تداركها.

إن أعضاء المجلس الشعبي للولاية يعبرون في أغلب الأحيان عن نخبة سياسية محلية وإن كان هذا لا ينطبق بالضرورة على كافة الأعضاء، إلا أنه و على العموم يمكن القول أن الأحزاب السياسية على المستوى المحلي تحاول و ضع الأشخاص المؤثرين و البارزين في قوائمها الانتخابية و ذوي الاتصالات الحزبية والشخصية المميزة وأصحاب الخبرة السياسية للظفر بمقاعد داخل المجلس الشعبي للولاية و حتى تتمكن من تثبيت وجودها السياسي في تراب الولاية، إذ غالبا ما نرى عودة الأسماء مرات متكررة و التي لها صيت في الأوساط السياسية.

تحاول هذه الشخصيات العمل جاهدة هي كذلك على تثبيت أحزابها السياسية بالمنطقة لأن ذلك يخدم مصلحتها وكذا مصلحة الحزب بمعنى أن هناك التقاء للمصالح، بينما تكمن مصلحة العضو في تكوين مسارا سياسيا لنفسه بالترشيح مثلا لنيابة في المجلس الشعبي الوطني و التي لن يجد لها أحسن من المشاركة في المجلس الشعبي الولائي حتى يتقرب من النافذين السياسيين من جهة و حصد أكبر عدد ممكن من الأصوات المحتملة لمثل هذه العملية، تتجسد في أرض الواقع عن طريق الخرجات الميدانية التي يقوم بها أعضاء المجلس الشعبي الولائي من أجل الالتقاء بمنتخبيهم خاصة في المناطق التي تحصلوا على الأصوات فيها و تحاول الإجابة عن انشغالات أهلها بواسطة إدراج متطلباتهم إذا كانت طبيعتها والمبالغ التي تحتاجها بالإمكان إدراجها في فرع التجهيز في ميزانية الولاية، أما إذا تعذر ذلك فيعمل المنتخبين في المجلس الولائي على محاولة استخراج توصية بشأنها الأمر الذي سيسمح ربما في إدراجها في المخططات القطاعية وهو أمر يتطلب أمرين هامين:

1) توافق بين الكتل السياسية الأخرى المشاركة في المجلس مما يدفع بها إلى المناورة والتفاوض مع الأحزاب السياسية الأخرى لتمرير التوصية الأمر الذي يتطلب نوعا من الدراية السياسية للوصول إلى ما يخدم مصلحة كل الأطراف (أحزاب، منتخبين و مصالح مواطني الولاية).

2) في حالات أخرى أن يكون المنتخب المحلي ذا علاقات تمكنه من الاتصال سواء بالوالي أو بمدراء الهيآت التنفيذية حتى يتمكن من إدراج ما يراه أساسيا بالنسبة لمنطقة ما من انشغالات في المخططات التنموية القطاعية من جهة، أو يكون على اتصال بالمنتخب الوطني من نفس الكتلة من جهة أخرى له اتصالات أيضا بإمكانه استثمارها لتحقيق عملية من شأنها أن يستفيد منها منطقة معينة أو الولاية ككل.

إن التركيبة الاجتماعية والمرتبطة بالأسلاك المهنية التي يأتي منها غالبية الأعضاء تومئ بوجود نخبة مجتمعية (أطباء، أساتذة جامعيين، إطارات ومحامون) تتميز بمستوى علمي متميز يمكنها أن تشارك بأكثر فعالية في تصور حضاري للمجتمع، تصور يمكن من اجتناب الأخطاء التي حدثت في السابق سواءا في بلادنا أو فيبلدان أخرى وخلق تنمية محلية بإمكانها القضاء على أشكال التخلف بكل أنواعه، إن ما يعيق مثل هذا الدور البارز يمكن أن نرجعه للأسباب التالية:

ضعف الإيرادات المالية للولاية والحدود التنظيمية:

إن الواقع المعاش للمنتخبين المحليين سواء على مستوى البلدية أو الولاية في الوقت الراهن يدفعنا إلى الاعتقاد في محاولة الهيئة التنفيذية تجاوز الهيئة المنتخبة خصوصا على المستوى البلدي أين أوكلت صلاحيات كبيرة تمس مباشرة مواطني البلدية إلى رئيس الدائرة ومصالحه (الوصاية) على حساب رؤساء البلديات، الأمر الذي يعيق كثيرا هذا الأخير ويثنيه عن لعب دوره المنوط به كاملا.

إذا كان قانون الولاية كما رأينا في الفصل الثاني جاء مباشرة بعد صدور قانون البلدية لما يجمع الجماعتين المحليتين من روابط تتعلق كلها بإدارة الفضاء العام والمصلحة العمومية فإنه لا محالة من توقع إعادة النظر في قانون الولاية.

بالنظر إلى ما ترتب عن مشروع قانون البلدية الذي عرض مؤخرا على البرلمان من تقويمات قدرت بـ420 تصويب وهو عدد يفوق بنوده أصلا لدليل على جملة الاعتراضات التي تعرض لها و ما رآه النواب من تدخل في صلاحيات المنتخبين المحليين أمام توسع صلاحيات المعينين، يمكن ما يمكن أن يؤول إليه قانون الولاية إن هو أعيد ولابد من الإشارة إلى ما كان يرجوه المنتخبين المحليين من فتح المجال أكثر للمجالس المحلية كي تلعب دورا أكثر نفعا، كما يجب الإشارة إلى ما نشر في الصحف أيامها من أن ما يفوق 500 رئيس بلدية لوح بالانسحاب نظرا لما يعتبرونه إحباطا لعمل المجالس المحلية المنتخبة وتقييدا معلنا لجهودها.[1]

على مستوى التنظيم نلاحظ انحصار صلاحيات النخبة في العمل انطلاقا من ميزانية التجهيز والتي لو قمنا بمقارنتها بالمصادر المالية المخصصة للمشاريع القطاعية (P.S.D) فهي قليلة جدا وبالتالي لا تستخدم إلا في قطاعات محدودة، كما أن تحديد عمل المجلس الشعبي الولائي على أرض الواقع وتقييد نشاطاته في مناقشة ميزانية الولاية وإبداء اقتراحات ومساعدات يعين بها الجمعيات الدينية والتربوية في شكل إعانات تذهب للجمعيات الخيرية والرياضية ومساعدات قليلة للبلديات الضعيفة الدخل.

إن إدراج المشاريع الهامة عن طريق المخططات القطاعية التابعة للوزارات وتحديد عمل المجلس الشعبي للولاية في حق النظر و تقديم التوصيات فقط لا يسمح له بالضغط اللازم لتمرير مشاريع يراها بالضرورة هامة للمنطقة وإنما يقترحها على شكل توصيات السبب وراء هذا حسب القراءة

[1] الجرائد الوطنية الصادرة بداية شهر مارس 2011.

العامة للمنتخبين المحليين هو أن المخططات والمشاريع تخضع للدولة لأنها صاحبة المال ومن ثم توكل (أجهزتها التنفيذية) التي يمكنها متابعتهم ويخضعون لأوامرها ومراقبتها مما يجعل عمل المجالس المنتخبة تدور في النشاطات التي ذكرناها آنفا و يؤكد عدم قدرة المنتخب على مساءلة ومتابعة التوصيات، ذلك أن المدراء يعملون لصالح الوزارات و ليست للمنتخب صلاحية تخوله إعطاء الأوامر.

أهمية الثقافة السياسية و التنشئة السياسية في إعداد النخبة:

يتميز المنتخبين الجدد بضعف التكوين عموما فيما يتعلق بالصلاحيات المخولة لهم قانونا وكيفية التصرف والتعامل معها للعمل داخل المجالس مما يجعل النافدين في المجلس هم أولائك الذين تكرر انتخابهم لأكثر من مرة أو الذين شاركوا فيعهد وطنية مما يجعلهم ملمين بخبايا العملية السياسية، بينما يبقى النشاط الأساسي للمجلس الشعبي الولائي يدور حول الميل إلى الخرجات واستغلالها في تثبيت الوجود الحزبي واشخصي عند بعض الأعضاء واستغلالها في السنوات الأخيرة لكل عهدة على شكل حملات انتخابية أكثر منها شيء آخر وهي زاوية ضيقة تعيق عمل المجلس بصفة عامة.

إن جملة الملاحظات التي خلصنا إليها من خلال هذا العمل، والتي من شأنها أن تعين أعضاء المجلس الشعبي للولاية في تأدية مهامهم بأكثر فاعلية، وهي جملة من الاقتراحات جمعنا بعضا منها من الأعضاء الذين استطعنا استجوابهم في هذا الأمر ، وأخرى لاحظناها مباشرة في الميدان ومن جملتها ما يلي:

-إن الانسجام بين أعضاء التركيبة السياسية المختلفة داخل المجلس فيما بينها من جهة و مع الوالي الممثل للجهاز التنفيذي من جهة أخرى، يلعب دورا حاسما وهاما في تفعيل حركة التنمية ويعطي عمل المجالس الفرصة للعب دورها كاملا[1] في تفعيل البرامج التنموية على المستوى المحلي.

-إن العمل المستمر والمداومة على العمل مع الأجهزة التنفيذية على مدار الأسبوع تمكن من تفعيل البرامج الخاضعة للمخططات القطاعية بالتعاون مع الوالي.

-الاتصال المباشر للمنتخبين المحليين بالفاعلين الاقتصاديين للولاية وخاصة المتعاملين الخواص وضعف أو انعدام اجتماعاتهم، الأمر الذي وجد في العهدة الثانية والثالثة من عمر المجلس الشعبي لولاية سيدي بلعباس.

-غياب مدونة لعمل المجالس على غرار النظام الداخلي و غياب خريطة وحوصلة أعمال المجالس (وإن كان العمل بها موجودا في ولايات أخرى)، و إن وجدت فمن الصعب تخيل بعض الأعضاء المحليين الاضطلاع عليها والعمل انطلاقا مما انتهت إليه من سبقهم في المجالس الشعبية .

-انعدام روح المبادرة والانصياع للبرامج الخماسية للدولة و هذا الأمر يفوق الثقافة السياسية محليا بل يتعداها إلى أعلى المستويات، كنتيجة لضعف الإيرادات المالية، ذلك أن المجالس المحلية لا يمكنها سوى المساعدة من خلال ما يخصص من ميزانية التجهيز للولاية كما شرحناه سابقا، لا يغني هذا الأمر بعض المنتخبين الولائيين المتميزين بالخبرة السياسية و خاصة الإطارات السابقة أو التي لا زالت تعمل من استغلال اتصالاتها وحنكتها سواء مع الوالي، المدراء التنفيذيين أو حتى مع الوزارات مباشرة من أجل دفع وتحفيز بعض المشاريع التي لها أهمية بالنسبة لتراب الولاية و التي لا يمكن لميزانية الولاية التكفل بها.

[1] لقاء أجري مع الأستاذ: بوزيان مكلكل (عضو المندوبية التنفيذية و عضو بالمجلس الشعبي قبله و بعدها) بتاريخ: 15 فبراير 2011.

إن ما يمكن أن يلعبه أعضاء المجلس الولائي هو إرساء تقاليد وقيم سياسية اقتصادية واجتماعية وهي الأهم في نظرنا لأن العمل التقني من اختصاص المديريات التنفيذية التي تتمتع بالإمكانات البشرية التقنية والقانونية ولكنه ينقصها المقاربة النوعية للبرامج بما يليق وإمكانات الولاية وما يخدم مصالحها، انطلاقا من مبدأ أن أعضاء المجلس الشعبي الولائي يمثلون النخبة السياسية والمجتمعية بالنظر إلى مستوياتهم الثقافية، ذلك أن في أغلب الأحيان نرى أن المدراء التنفيذيين وهم معينون يأتون من خارج الولاية ومن هنا يلعب المنتخب الولائي دور الترشيد، التقريب وحتى الربط بين أجهزة الدولة المعينة ومصالح المواطن لذي يمثله.

المسؤولية السياسية للأحزاب و للدولة:

المسؤولية السياسية للأحزاب كبيرة مثلها مثل مسؤولية السلطة السياسية في محاولة بناء البدائل السياسية انطلاقا من :

أ- على مستوى الأحزاب[1]:

العمل على إدراج المؤهلين على رأس القوائم الانتخابية والابتعاد عن استعمال المعايير الجانبية، لأن ذلك يضعف من قوة الهيئة والمنتخب نفه، والذي بسبب نقص تكوينه وضعف خبراته سواء على المستوى السياسي أو التقني سيضعف الكتلة الحزبية داخل المجلس الشعبي الولائي من جهة، ومن جهة أخرى سيزيد من قوة الوصاية (الوالي والمديريات التنفيذية) ويدفعها إلى العمل مباشرة مع أجهزة السلطة المركزية، وبالتالي يضعف من قوة الحزب محليا ولا يساعد على توازن الصلاحيات ومن هنا كان عمل الأحزاب السياسية على تقديم نزيه للأعضاء دووا الكفاءات إلى التمثيل المحلي بالأهمية بمكان، إطارات حزبية لها القدرة والتكوين ما يمكنها من لعب دور أساسي في تنمية الولاية.

[1] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص:289.

ب-على مستوى السلطة المركزية:

إن ابتعاد السلطة والنظام بصفة عامة عن العمل مع الممثلين الحقيقيين للمواطنين على المستوى الولائي، كما أن التعامل فيما يتعلق بالمشاريع التنموية المحلية بالوصاية والمديريات التنفيذية مباشرة وإشراك المنتخبين الولائيين في المصادقة فقط، يزيد من الهوة بين السلطة السياسية وبين المواطن، خصوصا في الظروف الحالية مع ما يحدث في العالم العربي من تغيرات وثورات سياسية أطاحت بالأنظمة السياسية في المنطقة.

تنطلق السلطة المركزية فيما يتعلق بالتنمية المحلية من خلال المخططات الخماسية من مبدأ أنها صاحبة المال، وبالتالي فلها الحق الكامل في التصرف في أموالها بالطريقة التي تراها مناسبة لأهدافها، ومن ثم فإنها لا تولي المنتخب المحلي الحظ الواجب في المشاركة الفعلية في تصور المشاريع عدا الإثراء و إبداء الآراء.

ضرورة وضع بعض المعايير والمقاييس، خاصة تلك المتعلقة بالمستوى العلمي والثقافي منها للمرشحين الولائيين في القوائم الانتخابية للأحزاب، وهذا لزيادة مستوى الثقافة السياسية للمجالس حتى تتمكن من المساعدة أكثر في عملية التنمية، لعلمها بالمنطقة وبكل قطاعاتها الجغرافية، الاجتماعية السكانية والاقتصادية، بالإضافة إلى فهمها للواقع بمختلف جوانبه وخاصة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة وكذلك ترشيد النفقات واستغلال اليد العاملة في مشاريع تخدم اقتصاد المنطقة.

ملاحق

دليل المقابلة

رقـم المقابلة:

تاريخ المقابلة:

مكان المقابلة:

المعطيات العامة حول المبحوث:

السن و الجنس :

المستوى التعليمي:

الانتماء الإداري:

الانتماء السياسي:

1- العلاقة بين المنتخب المحلي و المواطن(أسئلة موجهة للمبحوثين المنتخبين فقط)

أ- كيف ترى مشاركة المواطن في صناعة القرار المحلي؟

ب- ما هي طبيعة المهام الموكلة إلى المنتخب المحلي؟

ت- ما هي المشاريع التي ساهمتم في إنجازها؟

2- ماهية النظرة التي يملكها المنتخب حول أداء الجماعة المحلية؟

أ- كيف تقيم أداء الجماعات المحلية؟

ب- ما هي طبيعة علاقة المواطن بالإدارة المحلية؟

ت- ما هو الوزن الحقيقي للمنتخب المحلي أمام الإدارة المحلية؟

ث- كيف تقيم العلاقة بين الإداري و السياسي على المستوى المحلي؟

3- كيف يرى المنتخب المحلي دوره في التفعيل التنمية المحلية؟

أ- ما هو تعريفكم للتنمية المحلية؟

ب- ما هي العراقيل التي تقف أمام أداء المنتخب المحلي لدوره كاملا؟

ت- ماهي طبيعة الأدوات اللازمة لإرساء تنمية محلية؟

WILAYA DE SIDI BEL ABBES

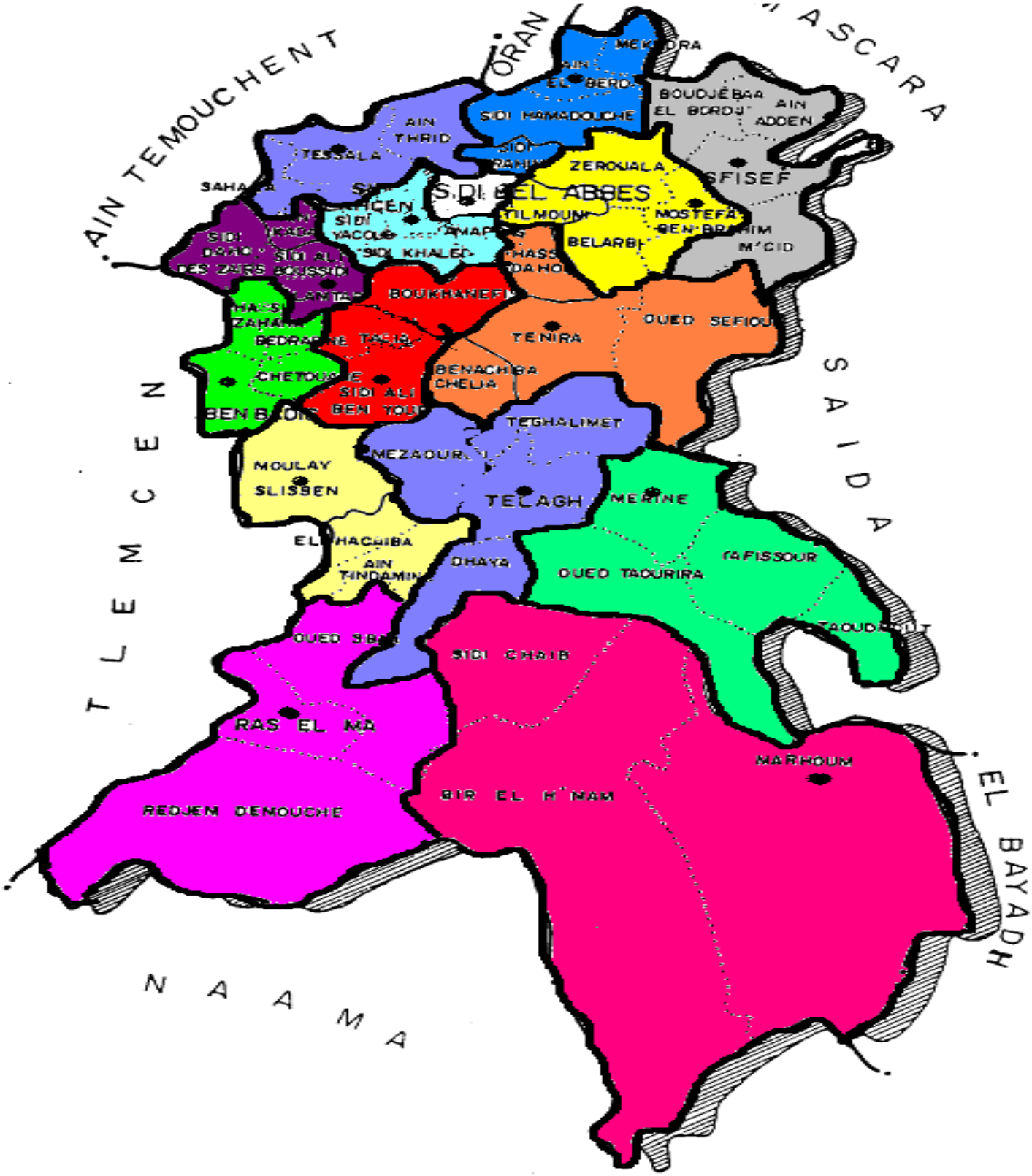

EVOLUTION DE LA POPULATION RESIDENTE TOTALE

1998/2008

COMMUNE	RGPH 1998(A)	RGPH 2008(A)	Taux De Croissance
S BEL ABBES	186879	212935	1.3
TESSALA	6711	7499	1,1
SEHALA .T	2322	2338	0,1
AIN THRID	1969	2373	1,9
TOTAL DAIRA	11002	12210	1,03
AIN EL BERD	13779	16013	1,5
S.HAMADOUCHE	9264	9968	0,7
SIDI BRAHIM	8464	10371	2,1
MAKEDRA	2128	2475	1,6
TOTAL DAIRA	33635	38827	1,48
M.B.BRAHIM	8111	9268	1,4
BELARBI	7415	8455	1,3
ZEROUALA	4333	4790	1
TILMOUNI	7154	8949	2,3
TOTAL DAIRA	27013	31462	1,5
TELAGH	20 880	24594	1,7
TEGHALINET	6913	7549	0,9
DHAYA	4557	5163	1,3
MEZAOUROU	6658	6870	0,3
TOTAL DAIRA	39008	44176	1,05
S. A. BENYOUB	10567	11654	1
TABIA	4886	5761	1,7
BOUKHANEFIS	9385	10520	1,2

TOTAL DAIRA	**24838**	**27935**	**1,3**
S.A.BOUSSIDI	**8373**	**9715**	**1,5**
S.DAHOU	**4650**	**5033**	**0,8**
LAMTAR	**6367**	**7530**	**1,7**
AIN KADA	**1852**	**1985**	**0,7**
TOTAL DAIRA	**21242**	**24263**	**1,18**
BEN BADIS	**17617**	**20346**	**1,5**
H.ZANANA	**6800**	**7426**	**0,9**
CHETOUANE	**4880**	**5210**	**0,7**
BEDRABINE	**5966**	**6200**	**0,4**
TOTAL DAIRA	**35263**	**39182**	**0,9**
MARHOUM	**4031**	**5383**	**3**
BIR .EL. HMAM	**2169**	**2668**	**2,1**
SIDI CHAIB	**4237**	**4411**	**0,4**
TOTAL DAIRA	**10437**	**12462**	**1,8**
MERINE	**7110**	**7705**	**0,8**
TAFISSOUR	**1864**	**2515**	**3,1**
O.TAOURIRA	**839**	**1249**	**4,1**
TAOUDMOUT	**1991**	**2343**	**1,7**
TOTAL DAIRA	**11804**	**13812**	**2,4**
SIDI LAHCENE	**15016**	**20999**	**3,5**
SIDI KHALED	**6227**	**7167**	**1,4**
AMARNAS	**6212**	**11293**	**6,3**
SIDI YACOUB	**3971**	**4485**	**1,2**
TOTAL DAIRA	**31426**	**43944**	**3,1**
TENIRA	**9413**	**10049**	**0,7**
HASSI DAHOU	**4644**	**6043**	**2,7**

OUED SEFIOUN	**5343**	**5886**	**1**
BENCHIBA .C	**5086**	**5688**	**1,1**
TOTAL DAIRA	**24486**	**27666**	**1,4**
M.SLISSEN	**5270**	**5672**	**0,8**
EL HACAIBA	**2538**	**2895**	**1,4**
A.TINDAMINE	**2383**	**2476**	**0,4**
TOTAL DAIRA	**10191**	**11043**	**0,87**
RAS EL MA	**14862**	**18644**	**2,3**
O.SEBAA	**3863**	**4301**	**1**
R.DEMOUCHE	**2358**	**2676**	**1,3**
TOTAL DAIRA	**21083**	**25621**	**1,53**
SFISEF	**28346**	**29696**	**0,5**
M CID	**3490**	**3499**	**0**
AIN ADDEN	**2319**	**2886**	**2,3**
BOUDJEBHA	**3169**	**3126**	**-0,1**
TOTAL DAIRA	**37324**	**39207**	**0,7**
TOTAL	**525632**	**604745**	**1,39**

مراجع ومصادر

2- مراجع باللغة العربية:

1) إسماعيل (ع، س.)، *المدخل إلى علم الاجتماع السياسي*، دار النهضة العربية بيروت 1989.

2) أمين (س.) وآخرون، *دراسات في التنمية العربية، الواقع والآفاق*. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998.

3) سلطان (أ، ع.)، *الديمقراطية والتنمية في مصر*، دار العين، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 18.

4) بعلي (م، ص.)، *قانون الإدارة المحلية الجزائرية*، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2004.

5) بوتمور(ت.)، *الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي*، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1978.

6) بوحوش (ع.)، *الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة*، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

7) بوشعير (س.)، *القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة*، ج:1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1987.

8) بوضياف (أ.)، *الهيئات الاستشارية في الإدارة الجزائرية*، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989.

9) صابر (خ.)، *التنمية بين الأمس والغد*. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1991.

10) بوعميدة (ع.)، *التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية*، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1999.

11) جابي (ن.)، *الانتخابات، الدولة والمجتمع*، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.

12) حامد (س.)، *إشكالية التنمية في الوطن العربي*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان 2007.

13) حسن بهلول (م، ب.)، *سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر*، ج1 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

14) حسين (ح، م.)، *الإدارة المحلية المقارنة*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:2 1982.

15) حنفي (ح.)، *الجذور التاريخية لأزمة الحرية و الديمقراطية في وجداننا المعاصر* أعمال ندوة حول "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة2، بيروت 1986.

16) الربايعة (أ)، *مقومات التنمية ومعوقاتها*، مطبوعات الجامعة الأردنية، عمان، 1988.

17) الربيع (ف.)، *الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية*، دار الحامد، ط:1 عمان 2004.

18) رزاقي (ع، ع.)، *الأحزاب السياسية في الجزائر خلفيات وحقائق*،ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1990.

19) رشيد (أ.)، *مقدمة في الإدارة المحلية*، الهيئة العمومية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

20) رعد (ع، ع.)، *التنمية السياسية، مدخل للتغيير*، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 2002.

21) زغدود (ع.)، *الإدارة المركزية في الجمهورية الجزائرية*، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط:2 1984.

22) زقزوق (إ.)، *المهمشون بين النمو والتنمية*، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1999.

23) زمام (ن.)، *السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري*، 1962– 1998 دار الكتاب العربي، الجزائر، 2007.

24) شريط (ع.)، *المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1981.

25) شطا (ح، م.)، تطور وظيفة الدولة: نظرية المرافق العامة، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

26) الشيباني (م، ص.)، *أزمة الديمقراطية المعاصرة*، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر طرابلس، 1985.

27) شيهوب (م.)، *أسس الإدارة المحلية وتطبيقاتها على نظام الولاية والبلدية في الجزائر* ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.

28) صبحي (م.)، *التقسيم الإداري كمدخل لتطوير الحكم المحلي*، دار العلم العربي، بيروت 1973.

29) طارق (ع، هـ.)، *الأحزاب السياسية*، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990.

30) عبد اللطيف (أ، ر)، *أساليب التخطيط التنمية*، المكتبة الجامعية، عمان، 2002.

31) عجمية (م، ع، ع.)، العقاد (م.) وآخرون، *مقدمة في التنمية والتخطيط*، دار النهضة العربية بيروت، 1983.

32) العروي (ع.)، *الإيديولوجية العربية المعاصرة*، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006.

33) عريقات (ح، م.)، *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي*، دار الكرمل، ط:2، عمان 1997

34) عمرة (م.)، عبد الرازق (ع.)، *الإسلام و أصول الحكم*، المؤسسة العربية للدراسات بيروت الطبعة : 2 1988.

35) عوابدي (ع.)، *دروس في المؤسسات الإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.

36) غليون (ب.)، *بيان من أجل الديمقراطية*، دار بوشان، الجزائر، 1990.

37) غنيم (ع، م.)، *مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 1998.

38) فتح الله (س، ح.)، *التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، دراسة مقارنة في أقطار مختلفة*، سلسلة أطروحات الدكتوراه (27)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط:1 1995.

39) فراج (خ، ع.)، *الاتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية*، نبع الفكر، الإسكندرية، 1969.

40) فهمي (م، س.)، *المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث*، دار الوفاء الدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008.

41) لخضر (ع.)، *التنظيم الإداري للجماعات المحلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987.

42) لخضر (ع.)، *المجموعات المحلية في الجزائر (المجلس الشعبي الولائي – المجلس الشعبي البلدي)*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

43) لونيسي (ر.)، *الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين*، دار المعرفة الجزائر، الطبعة الأولى 2000.

44) مجاود (م.) ومجموعة مؤلفين، *تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1830-1962* مكتبة الرشاد للطباع والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

45) محيو (أ)، *محاضرات في المؤسسات الإدارية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1996.

46) معوض (ج، ع.)، *السياسة والتغير الاجتماعي في الوطن العربي*، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1994.

47) مكي (ث.)، *النخبة السياسية و التغيير الاجتماعي، تجربة مصر من 1956 إلى 1967* عالم الكتب ط:1، القاهرة، 2005.

48) ناجي (ع.)، *تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية في الجزائر* دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.

49) نور الله (ك.)، *الحكم المحلي: الأساسيات النظرية للحكم المحلي*، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 1988.

50) الهرماسي (ع.)، *المجتمع والدولة في المغرب العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987.

51) الوزان الفاسي (ح، م.)، *وصف إفريقية*، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط:2، دار الغرب الإسلامي، ج:2، 1983.

52) ولد خليفة (م، ع.)، *الجزائر والعالم ملامح قرن وأصداء ألفية*، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 2001.

53) وهبان (أ.)، *التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية*، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003.

54) جاسم (ع، س.)، *المجالس في النظرية والتطبيق*، دار الطليعة، بيروت، 1975.

- مراجع باللغة الأجنبية:

1) MOSCA (G.) et BOUTHOUL (G.), ***Histoire des doctrines politiques*** Petite bibliothèque Payot, Paris, 1969.
2) BALANDIER (G.), ***Anthropologie politique***, Presse universitaire de France, Paris, 1969.
3) DE TOCQUEVILLE (A.), ***De la démocratie en Amérique*** ENAG/éditions, Tome:2, Alger, 1988.
4) HARBI (M.), ***L'ALGERIE ET SON DESTIN***, ***Croyants ou Citoyens*** Arcantère Editions, Paris, 1992.
5) HARBI (M.), ***le FLN, mirage et réalité*** : ***Des origines à la prise du pouvoir (1954-1962)***, Jeune Afrique, Paris, 1985.
6) DUVERGER (M.), ***les partis politiques***, Librairie Armand colin, 5em édition, Paris, 1964.
7) WEBER (M.), ***Le savant et le politique***, ENAG/éditions, Alger 1991.
8) SAFIR (N.), ***Essais d'analyse sociologiques, culture et développement***, Tome:1, O.P.U-Enal, Alger, 1985.
9) LAROUI (A.), ***Islam et Modernité***, Editions Bouchène, 1986.
10) NOUCHI (A.), ***La Naissance du nationalisme algérien*** Editions de Minuit, paris, 1962.
11) REMILI (A.), ***Les institutions administratives algériennes*** SNED, Alger, 1973.
12) VATIN (J,C.), ***L'Algérie politique, Histoire et société*** Editions el Maarifa, Alger, 2010.
13) FERHAT ABBAS, ***Guerre et révolution d'Algérie, La Nuit Coloniale***, Alger-Livres Editions, Alger, 2011.
14) COLLOT (C.), ***Les institutions en Algérie durant la période coloniale***, O.P.U, Alger, 1987.

15) COLLOT (C.) et HENRY (J,R.), ***Le mouvement National Algérien, Textes 1912-1954***, 2eme édition, O.P.U, Alger 1982.

16) MAHIOU (A.), ***Cours d'institutions administratives*** O.P.U, Alger 1980.

17) LACHERAF (M.), ***l'Algérie, Nation et Société***, Casbah Editions Alger, 2004.

18) QUANDT (W, B.), ***Revolution and political leadership Algeria 1954-1968***, M.I.T press, Massachusetts, 1969.

19) HAROUN (A.), ***L'été de la discorde, l'Algérie 1962*** Casbah éditions, Alger, 2004.

20) BASTIDE (L.), ***Sidi Bel Abbes et son arrondissement Histoire administrative, travaux publics***, Imprimerie Perrier Oran, 1880.

21) BENISSAD (H.), ***La réforme économique en Algérie*** OPU, Alger 1991.

22) SBIH (M.), ***L'administration publique algérienne*** Hachette, Paris 1973.

23) BENHAFCI (Y.), ***Un développement pas comme les autres***,Editions houma, Alger, 2008.

24) MILOUDI (B.), ***Investissements et stratégies de développement*** O.P.U-ENAL, Alger, 1988.

25) BENAISSA (S.), ***L'aide de l'Etat aux collectivités locales en Algérie***, O.P.U, Alger, 1983.

26) HENNI (A.), ***Economie de l'Algérie indépendante*** ENAG, Alger 1991.

27) BENACHENHOU (A.), ***Le prix de l'avenir, le développement durable en Algérie***, Thotm Editions, 2005 Paris, 2005.

28) CHENTOUF (T.), ***L'Algérie politique 1830-1954***, O.P.U Alger 2003.

29) JULIEN (C,A.), ***Histoire de l'Afrique du Nord, des origines à 1830***, Editions Payot et Rivages, Paris, 1994.

30) GARON (L.), ***Crise économique et consensus en État rentier : le cas de l'Algérie socialiste***, Études internationales vol. 25, n° 1, Québec 1994.

31) FERHAT (A.), ***L'indépendance Confisquée 1962-1978*** Alger-Livres Editions, Alger, 2011.

- **مراجع خاصة بالمنهجية:**

1- قنديلجي (ع)، عليان (ر) و السامرائي (إ)، مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2- باسكون (ب)، إرشادات عملية لإعداد الرسائل و الأطروحات الجامعية، ترجمة أحمد عريف الرباط 1981

- **أطروحات ورسائل باللغة العربية :**

1- حاكمي (ب.)، *الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب وتونس*، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، السنة 2008 – 2009.

2- عزي (م، ف.)، *الأجيال و القيم مقاربة للتغيير الاجتماعي و السياسي للقيم في الجزائر* أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2006-2007.

3- طاشمة (ب.)، *مسألة التنمية السياسية والتجربة الديمقراطية في الجزائر، (1988 – 1997)* رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة 2000 – 2001.

أطروحات ورسائل باللغة الأجنبية:

1) ADDI (L.), ***Etat et pouvoir dans les sociétés du tiers monde (le cas de l'Algérie)***, Thèse de doctorat, Bibliothèque centrale de l'Université d'Oran.

المجلات:

1- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سيدي بلعباس، *مونوغرافيا ولاية سيدي بلعباس 2003*، فبراير 2004.

2- مجموعة مؤلفين، *الاقتصاد الذي يمر بمرحلة الانتقال*، مجلة التمويل والتنمية تصدر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر، 1995

3- أبو الخير (أ).، *النخبة النسوية رؤية سوسيولوجية*، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد: 25 2007.

4- جويلي (أ.)، ثروت بدوي وآخرون، *آفاق التنمية في الوطن العربي*، دار الطليعة للطباعة والنشر ط: 1، بيروت، 2006.

5- زياني (ص.)، *موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر* مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد:16، 2007

6- فتح الله (ح، ح.)، *التنمية المستقلة، المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

7- عابد الجابري (م.)، *إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي*، مركز دراسات الوحدة، العربية، بيروت، العدد 19، ماي 2002.

8- قيرة (إ.)، برهان (غ.) وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2002.

9- مهري (ع.)، *الأزمة الجزائرية الواقع والآفاق*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 11 أوت 1999.

10-بوعلاقة (ع.) ودبلة (ع.)، *الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، العدد 11، أوت 1993.

11-عزي (أ.) وجلطي (غ.)، *قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)*، مجلة دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر، العدد 1، يناير 2006.

12- قاضي (أ.)، *إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الإسلامي*، مجلة دراسات إستراتيجية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 3 فيفري 2007.

13- لعبادي (إ.)، *أثر النظام الانتخابي في تشكيل المجالس المحلية في الجزائر في ظل التعددية*، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد: 12، 2006.

14- سمير (أ.)، *فكرة المركز و الأطراف في النظام الرأسمالي والاقتصاد العالمي*، مجلة مصر المعاصرة، عدد 390، جويلية 1982.

15- ملفات التهيئة العمرانية الصادرة عن وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، *الجزائر غدا*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

16-برهان (غ.) وآخرون، *الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

17-قيرة (إ.) وآخرون، *مستقبل الديمقراطية في الجزائر*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.

18- عبد الخالق (ع.)، *التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية*، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم: 13 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

المقالات الصحفية:

- مقالات باللغة العربية:

1- بلعمري (س.)، *صلاحيات مطلقة للولاة وإجراءات ردعية للمنتخبين تصل إلى الفصل*، جريدة الشروق اليومي بتاريخ: 07/12/2009.

مقالات باللغة الأجنبية:

1- BRAHI (S), ***de la réforme du code communal***, Le Soir d'Algérie du: 04/04/2010.

2- KERBOUCHE (K.), ***L'Etat ce responsable de ses citoyens***, le Soir d'Algérie du : 06/04/2010.

3- MATALLI (A.), ***La fiscalité locale, source principale de financement des budgets des collectivités locales***, Le Quotidien d'Oran du : 05/02/2011.

4- MEZIANE (B.), ***Quelle loi ? Pour quelle assemblée ? Pour quelle commune ?***, Le Soir d'Algérie du: 19/03/2011.

5- MESBAH (M,C.), ***l'Algérie en attente de son destin***, Le Soir d'Algérie du : 02 /04/2011.

1) ADDI (H.), ***Le discours idéologique de l'intellectuel organique, A propos de « Problématique Algérie »*** de MESBAH (M. C.), le Quotidien d'Oran du: 05/10/2009.

مواقع إلكترونية:

1- بلعور (م).، حزب *جبهة التحرير الوطني ومسار الإصلاحات السياسية في الجزائر*، جامعة ورقلة موقع قوقل بتاريخ 2011/11/08.

1- www.pdfbank.com Ahmed MAHIOU, Vie Politique Maghrébine, Les Collectivités locales en Algérie, document consulté le 12.04.2010.

2- www.pdfbank.com/l'économie-algérienne-et-ses perspectives de développement, Ammour Benhalima, Page:04, document consulté le: 11.04.2011

3- http://www.bel-abbes.info/spip.php?article2261, Document consulté le10.06.2011.

4- http://www.forum-algerie.com/litterature-culture-rt-istoire/54014-histoire-de-sidi-bel-abbes-tibus-du-grand-telagh.html.

5- www.google.com/memorandum sur les reformes en Algérie, (Sea Island University), USA, document consulté le 11.05.2010.

6- http://www.forum-algerie.com/litterature-culture-rt-istoire/article23148/Kerzabi abdellatif, les reformes institutionnelles, le cas algérien, document consulté le: 22.05.2011.

7- www.cdesoran.org/ahmed Bouyacoub-croissance économique, attouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie contemporaine, document consulté le: 08.06.2010.

8- www.cdesoran.org/zineddine Chernaoui/l'Algérie entre capital financier et capital humain, quel modèle économique pour l'Algérie, document consulté le: 12.06.2010.

9- http://www.ahewar.org/Abdallah-Turkemani/Developement-and-democratie/debat/show.art.asp?aid=173151, en date du 10/10/2012.

- **المصادر:**

01- ميثاق طرابلس.

02- ميثاق الولاية 1969 المصاحب لقانون 69-38.

03- الأمر رقم:74-69 الصادربتاريخ02 جويلية 1974 والمتعلق بالتقسيم الإداري.

04- دستور 1976.

05- قانون 81-02 الصادر بتاريخ 14 فيفري 1981 المتمم والمعدل لقانون 69-38 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969.

06- قانون 84-09 الصادر بتاريخ 04 فيفري 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

07- دستور 23 فيفري 1989.

08- قانون الانتخابات 89-13 الصادر بتاريخ 07 أوت 1989.

09- قانون البلدية 90-08 الصادر بتاريخ 07 أفريل 1990.

10- قانون الولاية 90-09 الصادر بتاريخ 09 أفريل 1990.

11- دستور 1996.

12-القرار رقم:63-189 الصادر بتاريخ 16 ماي 1963 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلديات.

13- البرنامج العام لحزب جبهة التحرير الوطني، القاعة البيضاوية، 19-20-21 مارس 2010.

14- القانون الأساسي والنظام الداخلي لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، سبتمبر 2008.

15- الأمر رقم :64-54 الصادر بتاريخ 31 جانفي 1964 والمتضمن إعادة التنظيم الإقليمي للبلديات.

16- الأمر الصادر بتاريخ 08 جوان 1964 والمتعلق بتأسيس لجان المحافظة للصناعة الاشتراكية.

17- الأمر رقم 67-222 المتعلق بتأسيس مجلس عمالي اقتصادي واجتماعي في كل عمالة بتاريخ 19 أكتوبر 1967.

18- الأمر الصادر في 24 أوت 1967 والمتعلق بالمحافظة وتسيير أملاك الدولة الشاغرة.

19- المرسوم الصادر بتاريخ 03 سبتمبر 1968 و 08 فبراير 1969 المتعلق بمحافظتي باتنة وتيزي وزو.

20- الأمر الصادر بتاريخ 15 جانفي1967 المتعلق بالانتخابات البلدية الأولى.

21- قانون الولاية 38/69 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969.

22- القرار الصادر بتاريخ 19 ماي 1963 والمتعلق بالمحافظة على أملاك الدولة العقارية.

23- القرار الصادر بتاريخ 23 أكتوبر 1967 والمتعلق بلجان تسيير المؤسسات الفلاحية الشاغرة.

24- ميثاق الجزائر – 16 أفريل 1965

فهرس المحتويات

مقدمة.....01

الفصل الأول: مفاهيم و مصطلحات الموضوع.....13

المبحث الأول: المفاهيم الرئيسية للنخبة.....14

المطلب الأول: مستويات النخبة.....20

المطلب الثاني: أنواع النخبة.....23

المبحث الثاني: النمو والتنمية.....39

المطلب الأول:النمو الاقتصادي.....39

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية.....54

الفصل الثاني:طبيعة التسيير المحلي ونمط التنمية المتبع مع بناء الدولة الوطنية.....58

المبحث الأول: النخبة السياسية الجزائرية والهياكل الأولى للتسيير المحلي

المتبعة بعد الاستقلال.....58

المطلب الأول: أصول النخبة السياسية الجزائرية.....59

المطلب الثاني: نموذج الإدارة المحلية المتبع أثناء الاستعمار وطبيعة التسيير

المحلي المتبع بعد الاستقلال.....67

المطلب الثالث: ظهور مسألة التمثيل المحلي في المواثيق الأولى.....74

المبحث الثاني:المجالس الشعبية المنتخبة ومشروع التنمية المحلية في ظل نظام

الحزب الواحد..... ...77

المطلب الأول: نشأة المجلس الشعبي الولائي (من عدم التركيز الإداري

إلى اللامركزية).....79

المطلب الثاني: نظرة عن تطور الأطر القانونية والسياسية المنظمة لعمل المجلس

الشعبي الولائي.....82

المبحث الثالث: التخطيط المركزي للتنمية وحدود مشاركة المجلس الشعبي الولائي.....94

المطلب الأول: الأسس الإستراتيجية لتخطيط التنمية في الجزائر.....96

المطلب الثاني: المخططات الوطنية وأثرها على التنمية المحلية.....99

الفصل الثالث:المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في ظل الحزب الواحد

وعلاقته بنموذج تخطيط التنمية.....106

المبحث الأول: سيدي بلعباس والتنظيم الإداري من الاستعمار

إلى التمثيل المحلي الولائي بعد الاستقلال.....110

المطلب الأول: التعريف بمنطقة سيدي بلعباس.....110

المطلب الثاني: التنظيم الإداري لسيدي بلعباس بعد الاستقلال.....117

المطلب الثالث: البيانات العامة المرتبطة بالتنمية بالولاية.....121

المبحث الثاني: المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس في ظل الأحادية الحزبية.....125

المطلب الأول: التركيبة الاجتماعية لأول مجلس شعبي ولائي لسيدي بلعباس...126

المطلب الثاني: المجالس الشعبية الولائية وشرط النضال الحزبي.....132

المبحث الثالث: دستور 1989 والانتخابات التعددية.....141

المطلب الأول: النظام السياسي الجزائري بين الضغوطات الداخلية

وضرورة الانفتاح.....142

المطلب الثاني: دستور 23 فيفري 1989 وأثر التعدد الحزب على تشكل المجلس

الشعبي الأول لولاية سيدي بلعباس.....148

الفصل الرابع: المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس وحدود

مشاركته في التنمية المحلية.....,.....159

المبحث الأول: التركيبة السياسية والاجتماعية للمجلس الشعبي الولائي

في ظل التعددية الحزبية.....159

المطلب الأول: المجلس الشعبي الولائي لسيدي بلعباس 1997-2002.....161

المطلب الثاني: العهدة الثانية للمجلس الشعبي الولائي 2002-2007.....169

المطلب الثالث: العهدة الحالية للمجلس الشعبي الولائي 2007-2012.....173

المبحث الثاني: المشاريع الإنمائية غير المركزية وحدود مشاركة

المجلس الشعبي الولائي فيها.....179

المطلب الأول:مشاريع التنمية المبرمجة من الهيئات التنفيذية.....180

المطلب الثاني: مشاركة المجلس الشعبي الولائي في التنمية

من خلال ميزانية الولاية.....196

المطلب الثالث: دور المجلس الشعبي الولائي في ترشيد التنمية المحلية

من خلال التوصيات.....199

خاتمة.....205

ملاحق:.....219

مراجع:.....226

الملخص

لقد جاءت هذه الدراسة لتحاول الوقوف على علاقة النخبة السياسية المحلية بمسألة التنمية بالاعتماد على دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي الولائي بسيدي بلعباس، و قد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية على المستوى المحلي تحاول وضع الأشخاص المؤثرين في قوائمها الانتخابية حتى تتمكن من تثبيت وجودها السياسي في تراب الولاية،إلا أن مشاركة هذه الأخيرة في إرساء التنمية إنما يعتمد على الإيرادات المالية للولاية وذلك من خلال إثراء ميزانية التجهيز والمصادقة عليها، كما لاحظناانحصار صلاحيات النخبة من خلال التنظيمات ذلك أن مشاريع التنمية المحلية تمر من خلالالمشاريع القطاعية(P.S.D)التيتتحكم فيها السلطة المركزية من خلال مديرياتها التنفيذية على مستوى الولاية، والتي يمكن لأعضاء المجلس الشعبي المساعدة في إثرائها من خلال المقترحات لا غير،الجدلية قائمة إذن بين سيطرة السلطة المركزية على عمليتي تخطيط وتمويل التنمية المحلية وبين النخبة السياسية المحلية التي تتحكم فيها الثقافة السياسية والتنشئة من جهة ومدى مشاركتها في العمل السياسي المحلي وفي إرساء التنمية من جهة أخرى.

تتقاسم السلطة المركزية والأحزاب السياسية المسؤولية في نوعية ومستوى الممارسة السياسية لأعضاء المجلس الشعبي الولائي فيما يتعلق بتفعيل عملية التنمية المحلية التي تبقى مشتركة بين أجهزة الدولة التنفيذية وأطياف المجتمع المدني من أحزاب سياسية وجمعيات ومنظمات حكومية و غير حكومية.

الكلمات المفتاحية:

النخبة السياسية؛ التنمية المحلية؛ الجماعات المحلية؛ السلطة المركزية؛ الثقافة السياسية؛ التنشئة السياسية؛ المجلس الولائي؛ اللامركزية؛ السلطات المحلية؛ المشاريع التنموية.

نوقشت يوم 03 جويلية 2013